الموقع الالكتروني : www.lixus-magazine.net
البريد الالكتروني : lixus.magazine@gmail.com

مجلة ليكسوس

ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵍⵉⴽⵙⵓⵙ

العدد 26
يوليوز 2018م

مجلة إلكترونية متخصصة في التاريخ والعلوم الإنسانية

الترقيم الدولي المعياري للمجلة: ISSN: 2605-6259

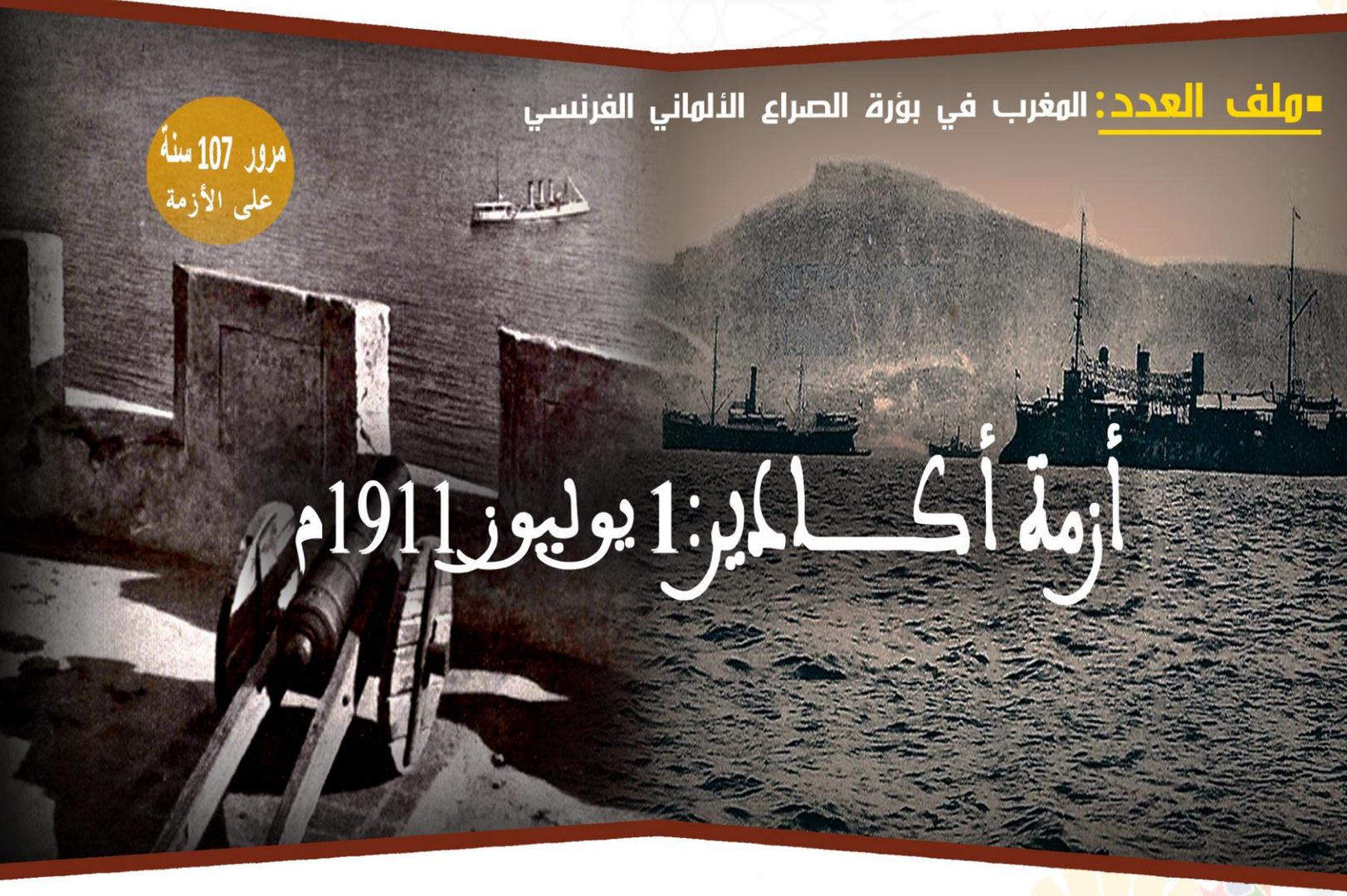

▪ملف العدد: المغرب في بؤرة الصراع الألماني الفرنسي

مرور 107 سنة على الأزمة

أزمة أكادير: 1 يوليوز 1911م

▪محتويات العدد:

▪قراءة في كتاب: الطب والاستعمار في مغرب الحماية
▪التاريخ القديم: -المعتقدات الوثنية المشرقية في غرب شمال غرب إفريقيا.
▪العصر الوسيط: -الضريبة و دلالتها السياسية في الغرب الإسلامي
-الحياة السياسية لليهود بالمغرب الوسيط
▪التاريخ المعاصر: -الحركة الوطنية بوزان ودورها في النضال الوطني
▪تاريخ الجنوب المغربي: الضغوطات الأجنبية ومهام قيادة أوبيهي الحاحية بالجنوب المغربي
▪حوار: د.مصطفى الطوبي: واقع ومستقبل التحقيق والكتاب المخطوط بالمغرب والعالم العربي
▪التراث المادي: قصر البحر..من يُنقذه من مَصير الانهيار المَحتوم؟
▪التراث اللامادي: الغناء و الموسيقى في تاريخ المغرب

مدرجة ضمن قائمة دوريات بيانات HumanIndex دار المنظومة DAR ALMANDUMAH
مجلة ليكسوس منشورة على شبكة أنترنيت الأرشيف INTERNET ARCHIVE
المدير المسؤول: محمد أبيهي

من ثمرات المطابع

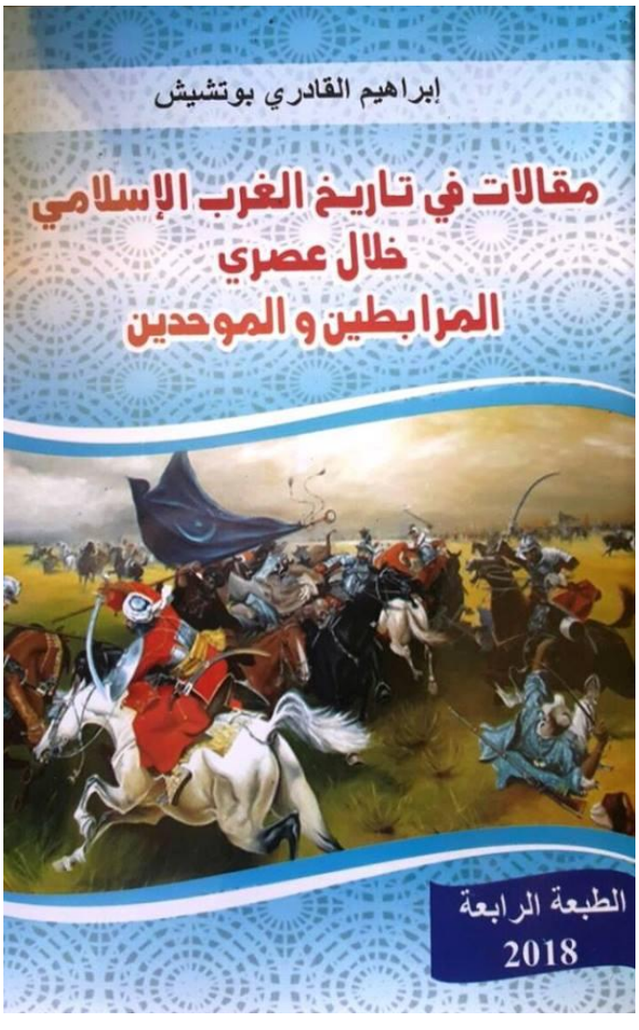

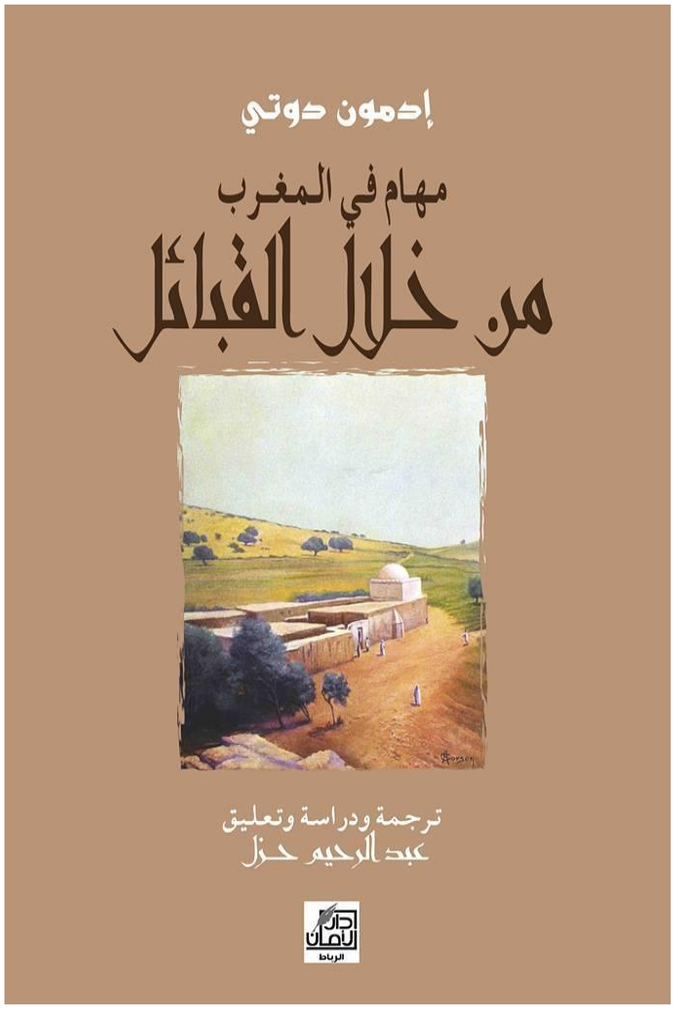

الهيئة العلمية

ـ د.خذيجة الراجي
ـ أستاذة التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بشعبة التاريخ
ـ جامعة ابن زهر بأكادير ـ باحثة متخصصة في تاريخ الجنوب المغربي.
ـ عضوة هيئة التحرير ومنسقة محاور المجلة. البريد الالكتروني:khadija_rajy@yahoo.fr

ـ د.خالد الصقلي
ـ أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس -شعبة التاريخ
ـ باحث متخصص في تاريخ المغرب.
ـ عضو هيئة التحرير. البريد الالكتروني:sqallikhalid@hotmail.com

ـ د.المرون مصطفى
ـ أستاذ باحث في التاريخ المعاصر
ـ باحث متخصص في تاريخ شمال المغرب.
ـ عضو هيئة التحرير. البريد الالكتروني:mustaphaelmerroun@yahoo.es

ـ د.محمد أبيهي
- أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط - جامعة محمد الخامس
ـ حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة محمد الخامس بالرباط.
ـ عضو هيئة التحرير ومدير المجلة البريد الالكتروني:lixus@maroc-histoire.com

ـ د.مصطفى الريس
ـ باحث في تاريخ المغرب المعاصر
ـ حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة أبي شعيب الدكالي بالجديدة.
ـ عضو هيئة التحرير البريد الالكتروني mustapharais149@gmail.com

ـ د.خالد أوعسو
ـ باحث في تاريخ المغرب المعاصر
ـ حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة محمد الخامس بالرباط.
ـ عضو هيئة التحرير البريد الالكتروني: ouassouk@yahoo.fr

ـ د.عبد الرزاق السعيدي
- باحث في تاريخ المغرب الوسيط
ـ حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة سيدي محمد بن عبد الله ـ فاس.
ـ عضو هيئة التحرير البريد الالكتروني: saidiabonihal@gmail.com

حمل جميع أعداد المجلة عبر الموقع www.lixus-magazine.net البريد الالكتروني:lixus@maroc-histoire.com

-المدير المسؤول:
محمد أبيهي
-الهيئة العلمية:
د.خذيجة الراجي
د.خالد الصقلي
د.مصطفى المرون
د.محمد أبيهي
د.مصطفى الريس
د.خالد اقعسو
د.عبد الرزاق السعيدي

المقالات المنشورة بالمجلة تعبر عن آراء أصحابها

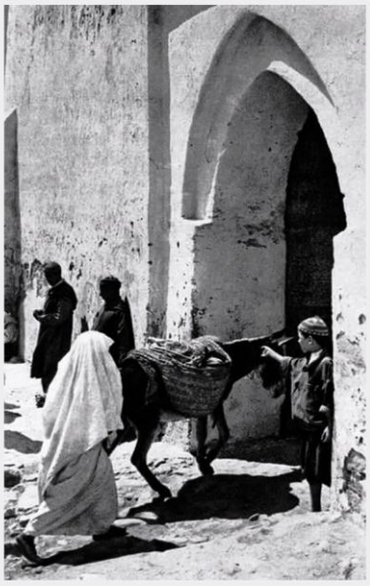

فهرس المحتويات

الموضوعات:	الصفحة
الافتتاحية:	5
محمد أبيهي،المغرب في بؤرة الصراع الألماني الفرنسي – أزمة أكادير 1 يوليوز 1911م – ملف العدد	7
فاطمة أوعسو، الضغوطات الأجنبية أواسط القرن التاسع عشر ومهام قيادة أوبيهي الحاحية بالجنوب المغربي	16
أنس شيات، انتشار المعتقدات الوثنية المشرقية في غرب شمال غرب إفريقيا	22
رشيد اليملولي،الضريبة و دلالتها السياسية في الغرب الإسلامي الوسيط	31
إدريس فائق،الحياة السياسية لليهود بالمغرب الوسيط	39
محمد تاعرابت،الحركة الوطنية بوزان ودورها في النضال الوطني	48
مولاي عبد الحكيم الزاوي،الطب والاستعمار في مغرب الحماية – قراءة في أطروحة الباحث المغربي رضوان شعايبي	55
حوار خاص مع د.مصطفى الطوبي حول: واقع ومستقبل التحقيق والكتاب المخطوط بالمغرب والعالم العربي - مقاربات نقدية ومنهجية.	63
محمد أقديم، الغناء و الموسيقى في تاريخ المغرب	69
عبد الله النملي،قصر البحر..من يُنقذه من مَصير الانهيار المَحتوم؟	76

الإفتتاحية

د.محمد أبيهي
مدير مجلة ليكسوس
الالكترونية

لقد بدأ هذا المولود الالكتروني بإمكانيات متواضعة لهدف رسم معالم خط تحريري، واستطاع أن يوصل إسهامات الباحثين الشباب في التاريخ على نطاق واسع، فرغم ما يقال عن هذه التجربة من كونها لا تستجيب للمعايير العلمية المتعارف عليها،ولكونها عفن فكري، فمجهودات طاقم المجلة المتكون من أساتذة جامعيين وباحثين مرموقين في التاريخ، في اختيار المواضيع العلمية ذات العلاقة بتاريخ المغرب والمغارب مبني على رؤية علمية، وذلك من أجل جعل هذه المجلة الفتية مرجعا تاريخيا لطلاب العلم والباحثين في حقل الدراسات التاريخية بالمغرب وخارجه، فلقد استقبلت المجلة منذ تأسيسها المئات من المقالات العلمية، التي تناولت قضايا تاريخ المغرب والمغارب، كما تضمنت إسهامات في مناهج التاريخ والعلوم الإنسانية، وسعت من خلال ذلك الى جعل هذه المجلة منبرا للباحثين الشباب والمهتمين، وبهذه المناسبة أود أن أوجه شكري الخاص لكل المساهمين في هذه المجلة، وعلى ثقتهم في هذا المنبر العلمي.

يسعد طاقم مجلة ليكسوس الالكترونية أن يضع بين يدي القارئ الكريم هذا العدد من هذه المجلة الالكترونية، وأدرجت المجلة في هذا العدد ثلة من المواضيع المختلفة، وقد أسهم في اغناء محتوياتها باحثين من المغرب وخارجه، وهذا يعكس انفتاح مجلة ليكسوس الالكترونية على كل مختلف تخصصات العلوم الانسانية، وذلك لهدف تثمين التبادل المعرفي والعلمي بين الباحثين، وإيمانا من طاقم المجلة بضرورة ربط أواصر التعاون وتبادل الخبرات بين المهتمين في مختلف تخصصات العلوم الإنسانية، لتكون رافدا ومرجعا علميا للطلاب والباحثين بالجامعات المغربية.

وأملنا جميعا أن تكون هذه المساهمات العلمية إضافة بيبلوغرافية نوعية للقارئ الكريم، وذلك لتسليط الضوء عن بعض القضايا التاريخية، وكلنا أمل أن تكبر مجلة ليكسوس الالكترونية بفضل تفاعلكم معنا قراء وكتابا، وذلك لنشر المعرفة التاريخية على نطاق واسع، وننتظر مساهماتكم ومقالاتكم لاغناء هذا المشروع التاريخي الالكتروني، لكي يكون منارة وقنطرة للباحثين والتعريف بانتاجاتهم التاريخية.

وفي الختام نشكر كل من ساهم في إثراء هذا العدد من مجلة ليكسوس الالكترونية، وموعدنا سيتجدد إن شاء الله في العدد المقبل من هذا المولود الالكتروني، ليواصل إصداراته الالكترونية لتعم الفائدة لدى جميع المهتمين بالمعرفة التاريخية.

مجلة ليكسوس مدرجة ضمن قواعد بيانات دار المنظومة للنشر الالكتروني.

www.mandumah.com

مجلة ليكسوس منشورة على شبكة أنترنت الأرشيف

https://archive.org/details/@lixus_magazine

يتم استقبال المساهمات العلمية عبر البريد الالكتروني التالي:

lixus.magazine@gmail.com

ارتأت مجلة ليكسوس الالكترونية أن تخصص ملف هذا العدد لأزمة أكادير -1 يوليوز 1911م، حيث مرت أزيد من 107 سنة على اندلاعها، وكانت تداعيات هذه الأزمة من بين تداعيات الصراع الألماني الفرنسي حول المغرب، وقد استطاع الألمان رغم تأخرهم الاستعماري أن يفرضوا سياستهم في العلاقات الدولية بملاحقة الركب الامبريالي،ونظر الساسة الألمان لمشروعهم الامبريالي من أجل تأمين مكان ألمانيا تحت الشمس(Platz an der Sonne)، إذ دافع مستشار الإمبراطورية الألمانية بيرنهارد بيلو (Bernhard Bülow) عن الطموحات الاستعمارية الألمانية بإفريقيا، معتبرا ألمانيا قوة اقتصادية عالمية متجذرة منذ زمن، وأن المسؤولية على عاتق الجيل الجديد للحفاظ على مكانة الجرمان في القارة الإفريقية والحفاظ على مصالحهم القومية خارج أوروبا، وقد عرف المغرب خلال المرحلة الممتدة من الوحدة السياسية الألمانية (سنة 1871م) إلى نهاية الحرب العالمية الأولى (سنة 1918م) أحداثا تاريخية كبرى،تميزت باشتداد الأطماع الألمانية على المستوى الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، وجعلت ألمانيا من المغرب كورقة ضغط للمساومة الدبلوماسية في المحافل الدولية ضد عدوها الفرنسي، وتعتبر أزمة أكادير من بين أهم الأزمات الدولية، التي اندلعت بسبب اشتداد الصراع الألماني الفرنسي حول المغرب.

تسارعت الأحداث بالمغرب بعد الاتفاق الإسباني الفرنسي الذي خول لإسبانيا التدخل في المغرب، وبدأت تلوح في الأفق أزمة أكادير بعد التطورات التي عرفتها المسألة المغربية، وبالرغم من عقد اتفاق 9 فبراير 1909م، فإن ألمانيا مازالت تقف في وجه فرنسا، ونددت جل الصحف الألمانية بهذا الاتفاق، واعتبرت أن ألمانيا باعت مقامها السياسي رخيصا في المسألة المغربية،[1] وكان الاعتقاد السائد بعد احتلال فرنسا لفاس أن استعمار المغرب قد انتهى، وما على فرنسا إلا أن تزيح العقبة الألمانية بتعويض مناسب، مما حرك الساسة الألمان في الساحة المغربية، فالقضية بالنسبة لهم مسألة رد شرف، وأن المغامرات الفرنسية قد تدفع إلى اختلال في التوازنات والعلاقات بين الشركاء الامبرياليين الأوروبيين،[2] وكان لذلك أثر في تعكير صفو العلاقات الألمانية الفرنسية، وشجع الألمان على إيقاف توسع فرنسا في المغرب وإضعاف الاتفاق الودي، وبدأت معالم التدخل الألماني تبرز في الأفق لدفع الفرنسيين إلى تعويض مناسب لصالح ألمانيا بعد احتلالهم لمدينة فاس. ما هي بذور هذه الأزمة؟ لماذا اختار الألمان الإنزال في ميناء أكادير؟ فكيف ساهمت أزمة أكادير في تسوية المسألة المغربية؟

1 ـ ميناء أكادير في السياسة الاستعمارية الأوروبية:

أولى التجار الأوربيون أهمية كبيرة لميناء أكادير كمصدر للذهب والعبيد الآتي من إفريقيا جنوب الصحراء، إذ يعتبر هذا الميناء محطة مهمة في طريق السفن التجارية الذاهبة إلى الهند وأمريكا، واشتد التنافس بين الدول الأوربية خلال بداية القرن 20م بغية احتكار تجارة هذا الميناء والاستيلاء عليها، واكتسب جاذبية بفضل موقعه الاستراتيجي والاقتصادي،[3] حيث كان محطة قريبة من إفريقيا الغربية ومنفذا لإقليم سوس، وظل مجالا مغريا للرحالة والمغامرين الأجانب، فقد اعتبره قائد سفينة التركي الألماني ليونبالد كاروف(Leonbard Karow) من أبرز الموانئ الملاحية الكبرى بالمغرب،[4] وكما وصفه المستكشف هنري ديي(Heri dyé) كأغنى موانئ السواحل الغربية الإفريقية،[5] وأشار گروفيل أبيل(Gruvel Abel) إلى غنى الثروات البحرية والفلاحية الهائلة لمنطقة سوس، واعتبر ميناء أكادير المجال البحري المناسب لتصدير هذه المنتجات إلى الخارج.[6]

يعتبر التهافت الأوربي على ميناء أكادير واحدا من الأسباب التي دفعت بالسلطان سيدي محمد بن عبد الله إلى إغلاق الميناء أمام التجارة الأوربية بصفة نهائية سنة 1178هـ/1765م، وقرر في الوقت نفسه تأسيس ميناء الصويرة ليكون بديلا عن ميناء أكادير،[7] وأدى إغلاق الميناء إلى انعكاسات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي و السياسي، غير أن إغلاق الميناء كان وسيلة ساهمت في إبعاد خطر الاحتلال عن البلاد حتى مطلع القرن العشرين رغم استمرار الدعوات الأوروبية لفتح الميناء.[8]

جلب ميناء أكادير أطماع الأوساط السياسية الألمانية خلال أواخر القرن 19م وبداية القرن 20م، نظرا لأهمية منتجاته الزراعية والرعوية، واعتبره الألمان واحدا من أهم موانئ المغرب المنفتح على التجارة الخارجية والمنفذ الفعلي على ثروات سوس،[9] وظل مجالا للتوغل إلى سوس والجنوب المغربي، حيث باشرت فيه شركة الإخوان مانسمان الاكتشافات المعدنية، وعمل الألمان على تقوية نفوذهم بالمنطقة من خلال

---

[1] **جريدة السعادة،عدد259، 16 فبراير 1909م.**

[2] Jean Claude Alain,Agadir 1911,une crise impérialiste en Europe,op.cit,P: 31.

[3] عمر أفا، **تاريخ المغرب المعاصر،دراسات في المصادر والمجتمع والاقتصاد**،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2001 **ص:171.**

[4] Marie-France Dartois, Agadir et le Sud marocain,op,cit,P :431.

[5] ibid,P :431.

[6] Gruvel, Abel (1870-1941), Le Port d'Agadir et la région du Sous, considérés au point de vue de la pêche industrielle,Paris,1927,PP :3-19

[7] **عمر أفا،تاريخ المغرب المعاصر،م.س،ص: 173.**

[8] **م.ن،ص: 185.**

[9] Dr. jur. et phil. Paul Mohr,Marokko, eine politisch-wirtschaftliche Studie,Franz Siemenroth,Berlin,1902,P : 37.

امتلاك وشراء الأراضي، وعقدوا صداقات مع أعيان المنطقة. ونظرا لأهميته فقد كان مرتعا للسلع والأسلحة المهربة التي تغذي ثورات القبائل السوسية بالجنوب، مما جعل من المخزن يتخذ إجراءات صارمة لمنع تجارة وتهريب الأسلحة.[1]

في مطلع سنة 1911م، كانت للألمان نوايا استعمارية في هذه المناطق كورقة ضغط ضد باقي القوى المنافسة لها بعد اخلال فرنسا بمقررات الجزيرة الخضراء، وأرسلت الحكومة الألمانية سفينة حربية إلى أكادير بعد تنامي النفوذ الفرنسي في المغرب عقب احتلال فاس، وذلك لحماية مصالح التجار الألمان والضغط على فرنسا دبلوماسيا للحصول على تعويض ترابي مناسب، ووعيا منها بأهمية هذه المرحلة فقد ووظفت ألمانيا شبكة من الجواسيس الألمان المستقرين بسوس بذريعة ممارسة التجارة والتنقيب عن المعادن، ونجد في مراسلات أرشيف مانسمان العديد من أسماء المخبرين،كالمخبر بوك(M.Bock)، وگروس (M.Grosse)، وفاگنر(Wagner)،الذين اعتمدت عليهم ألمانيا في تأمين مصادر المعلومات، ورصد تطور الأوضاع السياسية بالجنوب المغربي عقب الاحتلال الفرنسي لفاس والاسباني للعرائش.

2 ـ التدخل الفرنسي والإسباني بالمغرب واندلاع أزمة أكادير:

عرف المغرب سنة 1911م تفكك سلطة المخزن بسبب التسرب الإسباني والفرنسي، وتمردت القبائل على المولى عبد الحفيظ الذي عجز عن حماية البلاد من التدخلات الأجنبية، وحاصرت هذه القبائل السلطان في فاس، وسارعت فرنسا إلى اتخاذ عدة إجراءات لتضمن الموقف الإسباني لصالحها تطبيقا للمادة الثالثة من الاتفاق الفرنسي لسنة 1904م، الذي نص على أنه في حالة عدم استمرار سلطة السلطان فإن إسبانيا ستتدخل في منطقة نفوذها، وشرعت قوات الاحتلال الفرنسي في غزو قبائل الشاوية وزعير، وذلك لحجة الثأر للاعتداء الذي تعرضت له الدوريات العسكرية الفرنسية في 14 يناير 1911م، مما أدى إلى مقتل أفرادها، واستغلت القوات الفرنسية مقتل العقيد نانسي(Nancy) في كمين نصب له من طرف القبائل المغربية التي استفزتها القوات الفرنسية، مما دفع بالحكومة الفرنسية إلى مطالبة السلطان بمعاقبة هذه القبائل، وتعهد السلطان المولى عبد الحفيظ بمعاقبة الجناة إلا أن القوات الفرنسية واصلت مشروعها العسكري من أجل احتلال عاصمة البلاد وإخضاع السلطان،[2] ورغبة في تحقيق هذا الهدف قامت فرنسا بدراسة سرية للطرق المؤدية إلى فاس، واقترح الجنرال توتي(Touttée) على الإشراف بمهمة الدخول إلى فاس عن طريق ملوية لقصر مسافتها، وكلفته القيادة العليا الفرنسية على رأس كتيبة عسكرية على ضفاف ملوية للتصدي للقبائل بفاس، وتذرعت القوات الفرنسية أثناء دخولها إلى فاس بمبرر حماية الأجانب، بالإضافة إلى إدعاء أن المولى عبد الحفيظ قد طلب حماية من فرنسا،وسارت كتيبة بريموند (Brémond) إلى نواحي فاس لتهدئة الأوضاع والقضاء على ثورات قبائل الرحامنة والحوز التي كانت ضد سلطة القائد الكلاوي، حيث عانت هذه القبائل من ويلات الثقل الضريبي، وفرضت هذه الوضعية على المخزن ضرورة إصلاح شامل للضرائب المفروضة على القبائل وتغيير أساليب عمل المخزن وأنظمته الضريبية لتسكين الفتن القبلية الداخلية.[3]

---

[1] أمر المولى عبد العزيز القائد أحمد السوسي بوقف هذه التجارة، قائلا:‹‹...وقد كثر توجه بقالة سوس بها لإخوانهم، مع أن أمرنا الشريف صادر من قديم،بمنع بيع ذلك أصلا.وعليه،فنأمرك أن تتيقظ لذلك،وتنصب العيون والحراس على من يشتري العدة الرومية والقرطوس ممن ذكر،وتمنعه،وأن تحذر التجار من بيع ذلك،والخوض فيه،وتكون على بال منه.ولا تغفل عن تفقدهم في سائر الأوقات،حتى لا يبقى أحد يخوض في بيع ذلك...››،رسالة من السلطان المولى عبد العزيز بن الحسن إلى القائد أحمد السوسي،مؤرخة في 29 ربيع الثاني 1320هـ/24 ماي 1902م،محمد نهليل،**رسائل شريفية**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط،2013م،ص:204.

[2] علال لخديمي،**المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851-1947 : دراسات فى تاريخ العلاقات الدولية**، افريقيا الشرق, 2002 م.س،ص:127.

[3] De M. De Billy, Chargé d'affaires de la République française à Tanger,
à M. Stéphen Pichon, Ministre des Affaires étrangères. Tanger, le 5 février 1911, D.D.F , Affaires du Maroc, Pour Faire suite à «Affaires du Maroc 1908-1910,T : VI, N° 65 ,PP:96-97

وفي هذا الصدد، راسل محمد المقري وزير الخارجية الفرنسي ستيفان بيشون (Stéphen Pichon)، وناشده على زيادة عدد المدربين العسكريين لاستتباب الأمن بالمناطق الداخلية،[1] وأكد محمد المقري للوزير الفرنسي أن أي تأخير في حل الأزمة المالية للمخزن قد تؤدي إلى مشاكل في المناطق الداخلية من البلاد، وأن دعم الحكومة الجمهورية أصبح ضرورة ملحة لإيجاد حل يلبي المصالح المشتركة.[2]

استنجد السلطان المولى عبد الحفيظ بقائد الحوز بأن يمده بفرق عسكرية للسيطرة على الوضع بفاس، وتأكد لفرنسا انطلاقا من هذا النداء السلطاني سوء الأوضاع الداخلية بالمدينة، فقررت القوات الفرنسية الزحف نحوها بقرابة 15 ألف جندي بعد أن حصلت على موافقة المولى عبد الحفيظ في 4 ماي 1911م، وصرح القائد الألماني فاسيل(Vassel) أن الأوضاع في مدينة فاس جد متدهورة، حيث ارتفعت الأسعار وانتشرت المجاعة، وقام بإخبار الجالية الألمانية المقيمة بالمدينة بالالتزام بإقامتهم عقب الزحف الفرنسي نحو المدينة، الذي تعرض لمقاومة شديدة من قبائل الغرب، خاصة عامر وبني حسن والشراردة.[3]

حاول الفرنسيون استباق الموقف الألماني من احتلالهم لمدينة فاس،وقد التقى جون كامبون،بكاتب الدولة الألماني،يومي 20 و21 يونيو 1911م،ودافع جون كامبون بأهمية اتفاق 1909م في تدعيم النفوذ السياسي الفرنسي بالمغرب،ورد عليه كيدرلن قائلا: ‹‹ إنني لا أنازع في نفوذكم ولكن الذي يتحدث عن نفوذ لا يقول حماية...إن هذا الأمر،وحتى ما تفعلونه في شرق المغرب وغربه،بالشاوية وحول نهر ملوية،لا يوجد لا في ميثاق الجزيرة ولا في اتفاق 1909م››.[4]

من جهة أخرى، بدأت إسبانيا حملاتها العسكرية في شمال المغرب، وبررت ذلك بانعدام الأمن في هذه المناطق، وكانت إسبانيا مستعدة لقبول التدخل العسكري بالشمال نظرا لما يتعرضوا له من انتهاكات واعتداءات، في حال كون فرنسا اعترفت بأن احتلالها لفاس من الحالات التي تنطبق عليها المادة الثالثة من معاهدة سنة 1904م، التي نصت على السماح لإسبانيا بالعمل في منطقتها، فشرعت بالتالي إسبانيا في يونيو 1911م على إنزال قواتها في العرائش وفي القصر الكبير، وندد المخزن بالعمليات العسكرية الإسبانية بالعرائش.[5]

ورغم جهود الوساطة البريطانية لإقناع إسبانيا بالتراجع، فقد أصر الإسبان على التشبث بموقفهم، وهددوا بأن أي تشدد في الموقف الفرنسي سيوازيه تأييد إسباني لألمانيا، وأثار تنفيذ مشروع الحملة الفرنسية على فاس، والإسبانية على المناطق الشمالية، مواقف دولية متباينة من طرف القوى الموقعة على مؤتمر الجزيرة الخضراء،ورأت بريطانيا أن حل المشكل يكمن في ضرورة الاتصال بالقبائل والتفاهم معها.[6] وعارضت ألمانيا التدخل الفرنسي في فاس والإسباني في العرائش، وبعثت بوارجها إلى مدينة أكادير للمحافظة على المصالح الألمانية في المغرب،

---

[1] D'EL Hadj Mohammed E l Mokri, Ministre des Affaires étrangères de Sa Majesté chérifienne,à M. Stéphen Pichon, Ministre des Affaires étrangères,6 février 1911, Ibid, D.D.F , N° 61 ,PP:91.

[2] Ibid,P:92.

[3] علال الخديمي،**الحركة الحفيظية أو المغرب قبيل فرض الحماية الفرنسية، الوضعية الداخلية وتحديات العلاقات الخارجية 1894-1912**، دار أبي رقراق، الرباط، 2009 ،ص:478.

[4] علال الخديمي،**المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851-1947م**،م.س،ص:124.

[5] وجه النائب السلطاني رسالة احتجاج إلى رئيس الحكومة الاسبانية،جاء فيها:‹‹...لا حق لكم في هذا الاحتلال،وأنه تعد على حقوق الايالة الشريفة،وخروج عن مقتضى الشروط والمعاهدات المعقودة من جانب المخزن الشريف،ومن باقي الدول المحترمة والموقعة على عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء،ولذلك نعلم جنابكم أن المخزن المغربي لا يمكنه أن يتحمل هذه الاهانة الماسة بحرية ايالته واستقلالها،وبالضرر التام على المصالح العمومية بل أن هذا الاحتلال يعد تهديدا للسلم العام،وخطرا عظيما على ميثاق الجزيرة الخضراء والذي أشار إلى المحافظة على سلطة السلطان واستقلال ايالته المخزنية وفتح أبواب التجارة،وعليه فإن جانب المخزن الشريف يسترعى بواسطتكم على هذه الأعمال الخارجة عن الشروط والمعاهدات،ويتبرأ من كل عهدة ومسؤولية تنشأ على هذا الاحتلال.››،رسالة من محمد الجباص إلى رئيس الحكومة الإسبانية،مؤرخة في 13 جمادى الثانية عام 1329هـ/الأحد 11 يونيو 1911م،مح.م.و.م رقم 993،الرباط.

[6] *علال الخديمي،الحركة الحفيظية... ،م.س،ص:484.*

حيث كان الزحف نحو فاس محورا لإثارة النزاعات والخلافات بين القوى الأوروبية بسبب عدم احترام بنود مؤتمر الجزيرة الخضراء.

3.أزمة أكادير في السياسة الخارجية الألمانية ـ 1 يوليوز 1911م:

تزايد عدد الإنزالات البحرية للسفن الأوروبية بالسواحل المغربية قبيل سنة 1911م، وظلت القوى الأوروبية تتخذ من هذه المسألة تدخلا مباشرا لفرض سياسة الأمر الواقع، واعتبرها المخزن خرقا للسيادة المغربية، حيث ظل الإنزال البحري ورقة دبلوماسية للمساومة مع الأطراف الأخرى المتنازعة حول مصير المغرب،ونستحضر في هذا السياق رسو سفينة حربية ألمانية بميناء الدارالبيضاء في 7 مارس 1911م التي حملت اسم ايبر(Eber)، واستقبل قائد السفينة وخمس ضباط من طرف القنصلية الألمانية بالدار البيضاء،[1] وأدركت ألمانيا منذ احتلال فاس أن وقت التدخل قد حان من أجل الضغط أكثر على فرنسا لتقديم تعويض مناسب،ولتفتعل بالتالي أزمة أكادير.[2]

اتجهت السياسة البحرية الألمانية إلى إنشاء الأساطيل البحرية والرفع من قوة التسلح البحري، وتحدثت تقارير وزارة الخارجية الفرنسية خلال سنة 1908م عن التنافس البريطاني الألماني في مجال بناء الأساطيل البحرية وسعي القوتين إلى الرفع من قيمة ترسانتهما من الأسلحة، وأشارت هذه التقارير إلى أن ألمانيا ستمتلك 11 سفينة من نوع السفن البحرية المدرعة (Dreadnought) في أفق سنة 1911م.[3]

وأمام تفاقم السباق نحو التسلح، أثارت صحف ألمانية مستجدات الوضع السياسي بالمغرب ،وأشارت جريدة لاگازيت دو كولون الألمانية(La Gazette de Cologne) إلى إمكانية فتح ميناء أكادير على التجارة الدولية من طرف الألمان، وذلك ردا على المحاولة الفرنسية لاحتلال فاس ورغبتها على بسط نفوذها بالجنوب المغربي، وبادر مجلس الرايشتاغ(Reichstag) برئاسة وزير الخارجية الألماني كيدرلن(Kiderlen-Waechter) إلى مناقشة إمكانية فتح ميناء أكادير،[4] حيث كانت خطة ألمانيا تهدف إلى خلط أوراق السياسة الفرنسية بالمغرب خصوصا أن مؤتمر الجزيرة الخضراء لم يصدر قانونا لفتح ميناء أكادير أمام التجارة الأوروبية،[5] وأسرع مجلس الرايشتاغ على إيجاد تسوية سريعة لمصالحه بالمغرب،[6] وعبرت انجلترا عن رفضها لمسألة فتح ميناء أكادير على التجارة الدولية دون مراعاة مصالحها الاقتصادية القومية، وأكد وزير الخارجية البريطاني ادوارد گري (1862ـ1933)(Edward Grey) عن عزم حكومته لمعالجة مسألة تداعيات فتح ميناء أكادير مع الحكومة الفرنسية، وذلك بالتنسيق الدبلوماسي مع مختلف القوى الأوروبية، وطلبت وزارة الخارجية البريطانية من المخزن معلومات دقيقة عن الوضع في ميناء أكادير لتدارس انعكاسات هذا الإجراء على المصالح الحيوية البريطانية خصوصا بميناء موكادور.[7]

---

[1] Jean-Claude Allain,La canonnière "Eber" a Casablanca (9-12 mars 1911). Étude d'un fait divers des relations franco-allemandes,Revue d'histoire moderne et contemporaine (1954-), T. 20e, No. 2 (Apr. - Jun., 1973),Published by: Société d'Histoire Moderne et Contemporaine,P :270
Stable URL:
http://www.jstor.org/stable/20528117 .

[2] Ima Christina Barlow,The Agadir Crisis,Review, by: G. P. G.The English Historical Review, Vol. 58, No. 230 (Apr., 1943), p. 255,Published by: Oxford
Stable URL: University Press
http://www.jstor.org/stable/553959

[3] De M. Jules Cambon, Ambassadeur de la République française à Berlin,à M. Stéphen Pichon,Ministres des affaires étrangères,Berlin,le 3 janvier 1911,Affaires du Maroc 1910 1912, Op.cit,D.D.F, n° 107,P :519.

[4] De M.jaules Gambon,Ambassadeur de France a Londres,à M. Stéphen Pichon, Ministre Des Affaires étrangères, Berlin,le 3 janvier 1911,D.D.F ,Ibid, n°33,P:42.

[5] Pierre Albin, La querelle franco-allemande: Le "coup" d'Agadir ; origines et développement de la crise de 1911, Bibliothèque d'histoire contemporaine, Éd F. Alcan,1912,P :10

[6] *Joseph Caillaux, Agadir: Ma Politique Extérieure,Op.cit ,PP:106-109*

[7] De M.Pichon, Ministre Des Affaires Étrangéres, à M.de Billy DE, Chargé d'affaires de. la République française à Madrid, Paris, le 8 avril 1911 ,D.D.F , Op.cit , n°148,PP:175-176.

وأثارت مزاعم الحكومة الألمانية لفتح ميناء أكادير تخوفات فرنسا، ورأت أن فتح هذا الميناء أمام التجارة الدولية سيؤدي إلى تزايد أنشطة التجارة الغير المشروعة، مما سيؤدي إلى ازدهار تجارة تهريب السلاح في سواحل الجنوب المغربي، وهذا سيشجع القبائل على مقاومة التوغل الفرنسي بالجنوب.[1]

أدى الخلاف الألماني الفرنسي حول تفسير بنود اتفاق 9 فبراير 1909م إلى حدوث أزمة دبلوماسية بين البلدين، ولذلك قررت الحكومة الألمانية إرسال السفينة الحربية بانتر (Le Panther) إلى مرسى أكادير لتساعد رعاياها، وتحمي المصالح الألمانية القائمة بالجنوب المغربي، وبدأت بالتالي عملية قفزة الفهد على أكادير(Der Panther Sprung nach Agadir) التي كادت أن تشعل نار الحرب بأوربا،[2] وانصب الموقف الألماني على إقناع الرأي العام الدولي، وأكدت الحكومة الألمانية أن السفينة ستغادر الميناء عندما تعود الأمور في المغرب إلى حالتها الهادئة،[3] وبرر وزير الخارجية الألمانية هذه الخطوة بعدم وجود سلطان قوي قادر على حماية المغرب والرعايا الألمان، وسلم السفير الألماني بباريس دي شـــــون(de Schoen) في 1 يوليوز من سنة 1911م مذكرة إلى وزير الخارجية الفرنسي دي سلف (die Selves)، أعلنت فيها الحكومة الألمانية أن منشآت وبيوت ألمانية في جنوب المغرب مهددة بالتخريب من طرف القبائل المحيطة بأكادير، وطلبت هذه البيوت حماية أرواحها وممتلكاتها.[4]

وبلغت وزارة الخارجية الفرنسية لسفير ألمانيا بباريس البارون دي شـــــون(de Schoen) [5] أسفها الشديد من قرار الحكومة الألمانية بإرسال هذه البارجة إلى الميناء، نظرا لما سيكون له من تداعيات على مستقبل المفاوضات حول المسألة المغربية،[6] وإذا كانت ممبررات ألمانيا هو حماية مصالح شركاتها القائمة بالجنوب،فقد فندت هذا الإدعاء رسالة القنصل الألماني بمراكش فولكانگ أوبتيز(Wolfgang Optiz) التي بعث بها إلى جورج گروس(Georges Grosse) القاطن بأولوز، وتشير هذه الرسالة إلى أن مسألة حماية الشركات الألمانية القائمة

---

[1] De M. De Billy,Chargé d'affaires de la République française au Maroc,
à M.Cruppi ,Ministre des Affaires étrangères,Tanger, le 12 mai 1911, ,D.D.F ,Ibid, n°281,PP:286 -287.

2 علال لخديمي، **المغرب في مواجهة التحديات الخارجية**،م.س، ص: 124.

[3] Zur europäischen Politik 1897—1914,Unveröjffentlichte Dokumente,In amtlichem Auftrage herausgegeben unter Leitung von Bernhard Schwertfeger, Verlag von Reimar Hobbing in Berlin,1919,P :41

ـ ترجمة العنوان:[السياسية الأوروبية ما بين 1897 و 1914،وثائق غير منشورة]

[4] جاء في هذه المذكرة،ما يلي: ‹‹...إن بعض الشركات الألمانية القائمة في جنوب المغرب،وخاصة في أغادير وجوارها،أثار قلقها هيجان معين بين القبائل المحلية،على ما يظهر، الاحتلال التي جرت مؤخرا في أجزاء أخرى من البلاد (إشارة إلى احتلال الفرنسيين لفاس). وقد طلبت هذه الشركات من الحكومة الإمبراطورية حماية حياة العاملين هناك وأملاك الشركات. وقد رأت الحكومة الإمبراطورية، تلبية لطلبات الشركات، أن تبعث بسفينة حربية إلى ميناء أغادير، لتقديم الأعوان والمساعدة إلى الرعايا الألمان، إذا دعت الحاجة إلى ذلك...، وعندما تعود الحالة في المغرب إلى ما كانت عليه من هدوء، فإن السفينة الموكل إليها القيام بهذه المهمة الدفاعية، ستغادر ميناء أكادير.››.

المصدر:

-De M. De Selves, Ministre des Affaires étrangères,
aux Représentants diplomatiques de la République française à Londres,
Saint-Pétersbourg, Madrid, Berlin, Rome, Vienne,Tanger,Paris, le 1 juillet 1911,D.D.F,Op.cit,N°: 418 ,P:386

[5] ولد في مدينة فورم (Worms) في عام 1851م،وتعود أصوله الاجتماعية إلى أسرة ألمانية ثرية،استثمرت في القطاع الصناعي،والتحق بالجيش الألماني،ودخل فيما بعد السلك الدبلوماسي،وتقلد مهام وزارة الخارجية الألمانية سنة 1907م،ليصبح سفيرا لألمانيا بباريس في يونيو 1910م.

-Pierre Albin, La querelle franco-allemande,op.cit,P :3

[6] De M. De Selves, Ministre des Affaires étrangères,aux Représentants diplomatiques de la République française à Londres,
Saint-Pétersbourg, Madrid, Berlin, Rome, Vienne,Tanger,Paris, le 1 juillet 1911,D.D.F,Ibid,N°: 418 ,P:387

بسوس، هي مجرد ذريعة من أجل التدخل العسكري بالمغرب.[1]

نددت المواقف الدولية الأوروبية من الخطوة الألمانية، وطالبتها بشرح أسباب إقدامها على إرسال البارجة الحربية، وبررت الحكومة الألمانية للدول الموقعة على مقررات الجزيرة الخضراء سبب إقدامها على إرسال البارجة الحربية، واعتبرت الاتفاق الثلاثي المتوسطي السري الذي عقده الفرنسيون مع كل من انجلترا واسبانيا في صيف 1907م خرقا لمقررات الجزيرة الخضراء سنة 1906م، ودشن لمرحلة بداية التنسيق السري بين هذه البلدان الثلاث لتقاسم مستعمرات الحوض الغربي للمتوسط، وأن الموقف الألماني سينفجر في أي لحظة ضد هذه الأوفاق.[2] أمام تعنت الموقف الألماني، هددت الحكومة الفرنسية بإرسال سفينة مماثلة إلى ميناء موكادور للرد على الخطوة الألمانية، وذلك بالتنسيق مع بريطانيا وباقي القوى الأوروبية المتحالفة معها.[3] كانت الوضعية السياسية والعسكرية بميناء أكادير بعد الانزال الألمانية مشحونة بالصراع بين الفرنسيين المستقرين بقصبة أكادير أوفلا والألمان، وحاول أفراد بعثة فرنسية سرية مستقرة بقصبة أكادير استفزاز المشاعر الألمانية عقب إنزالها بأكادير.[4]

التقى وزير الخارجية الفرنسي مع دوميدوف (Demidoff) القائم بأعمال السفارة الروسية بباريس، وأعرب له عن احتجاج روسيا التي طالبت هي الأخرى من الحكومة الألمانية تبريرا لما أقدمت عليه بعد قفزة الفهد بأكادير،[5] وتذبذب الموقف الفرنسي في البداية من ضربة أكادير، الأمر الذي جعل بعض أعضاء الحكومة الفرنسية والرأي العام الفرنسي ينتقدون الموقف السلبي لجوزيف كايو(Joseph Caillaux) (1863ـ1944)،[6] الذي رفض الرد العسكري الحربي، لأن هذه الخطوة ستكون نتائجها وخيمة، مما سيهدد السلم العالمي في ظل جو مشحون بالتحالفات السرية، وقام ببعث رسائل لقواد أكادير وطالبهم بتفادي إثارة الفوضى والمواجهة مع القوات الألمانية، وأمر كذلك بتهدئة الأوضاع داخل المغرب وتوقيف جميع العمليات العسكرية تفاديا لأي مواجهات قد تنعكس على الوضع السياسي الراهن، وربط الألمان اتصالات مع أعيان وقواد الجنوب المغربي لطمأنتهم على أمنهم وممتلكاتهم عقب الإنزال الألماني، خوفا من أن يثير ظهور هذه السفينة اضطرابا في الجنوب، الأمر الذي قد يضعف موقع ألمانيا في المنطقة،[7] وكلف المخزن القائد عبد المالك المتوكي بتتبع تحركات الألمان عقب الإنزال في المرسى، ووجه محمد المقري وزير الأمور البرانية رسالة إلى

---

[1] de Wolfgang Optiz à Georges Grosse,7 juillet 1911,A.M.M ,B.N.R.M,C395, n°110,Pièce n°35.

[2] De M.Paul Gambon,Ambassadeur de France a Londres, à M.Pichon, Ministre Des Affaires Étrangéres,Le 17 Mai 1907 ,D.D.F ,Ibid, n°170,PP:5-6.

[3] De M. de Selves,Ministre des Affaires étrangères,aux Représentants diplomatiques de la République française à Londres,Saint-Pétersbourg, Madrid, Berlin, Rome, Vienne,Tanger, Ibid,D.D.F,N°: 418 ,P:387

[4] نستشف ذلك من خلال رسالة المستكشف الألماني بوسك(M.Bock) التي بعثها إلى فريهرنت فون سكوندورف (M.Freihernnt Von Sekendorf) سفير ألمانيا بطنجة،قائلا:‹‹...أود أن أرسل لك ثلاث نسخ لرسائل مهندس فرنسي يدعى فلوري (Fleury) المنتمي لاتحاد المناجم الفرنسية،هذه الرسائل التي توصلت بها عبر وسيط لنا من أكادير،وقد بدأ فلوري ورفاقه برفع علم بلادهم بكل كراهية أمام السفينة الحربية الألمانية،ومما لا يدع مجالا للشك أن أعوان اتحاد المناجم الفرنسية تعاملوا سياسيا بطريقة عفوية ضد ألمانيا...›› .

-De M.Bock l'Ambassadeur d'Allemagne à Tanger , à M.Freihernnt Von Sekendorf,Mogador,le 25 Octobre 1911, A.M.M ,B.N.R.M ,P :8.

[5] De M. De Selves,Ministre des Affaires étrangères,à M. Paul Camhon, Ambassadeur de la République française à Londres, Paris, le 1 juillet 1911. ,Ibid,D.D.F,N°:420,P:388

[6] *جوزيف كايو(joseph caillaux) هو عضو الحزب الراديكالي الفرنسي،وينحدر من أسرة غنية،وقد ولج عالم السياسة في سنة 1898م،وتم تعيينه وزيرا للمالية وقام بإصلاحات ضريبية،وتقلد منصب رئيس الحكومة الفرنسية،و خلال مرحلة توليه الحكومة الفرنسية اندلعت أزمة أكادير خلال سنة 1911م،ووجهت انشغالاته مسألتان هما:تحقيق السلم العالمي وحل المسألة المغربية المعقدة على حد تعبيره,التي نتج عنها مجموعة من الأحداث السياسية.*

- Joseph Caillaux, Agadir: Ma Politique Extérieure,Op.cit ,P: 3.

7 علال لخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية...،م.س،ص: 126.

القائد عبد المالك المتوكي، أمره فيها بمراقبة الوضع السياسي عقب الإنزال الألماني بأكادير.[1]

خلف حدث الإنزال الألماني بأكادير ردود فعل مختلفة لدى المغاربة، وأشارت رسالة ماكريت(M.Maigret) نائب القنصل الفرنسي إلى تعاطف ساكنة مراكش مع الألمان، ووجهت دار ألمانية بموكادور رسالة إلى الباشا الحاج التهامي الگلاوي تأمره بإعلان إنضمامه إلى ضباط البحرية الألمانية بأكادير، وتعاطفت أيضا قبائل الجنوب المغربي مع ألمانيا خلال إنزالها العسكري بأكادير، وأشارت برقية أرسلها القنصل الفرنسي بموگادور إلى وزارة الخارجية الفرنسية على كون القبائل المحادية لتارودانت،قد قامت بالهجوم على المدينة بتحريض من ألمان يشتغلون لدى شركة الإخوان مانسمان،[2] ولكن رفضت قبائل أخرى بسوس الوجود الألماني بميناء أكادير، واتهمت القائد عبد الرحمان بن سعيد الگلولي بمساعدة الألمان.[3] تحمست الجالية الألمانية المقيمة بالمغرب لهذا الإنزال، ولم يفوت قنصل ألمانيا بمراكش فولفگانگ أوبتيز (Wolfgang Optiz) التعبير عن طموحات الألمان الاقتصادية بعد رسو السفينة بانتر، ورأى في هذا الحدث فرصة بداية استغلال الألمان لمعادن الجنوب، حيث شرع مجلس الرايشتاغ في الدفاع عن المصالح الألمانية بسوس، وأن فتح ميناء أكادير سيشكل بوابة لتصدير هذه المنتجات إلى ألمانيا،[4] وأرسل فولفگانگ أوبتيز رسالة إلى جورج گروس(Gergres grosse) بأولوز، يخبره فيها ببدء عملية شراء الأراضي وإعلان مرحلة جديدة للاستيطان الألماني بالجنوب المغربي.[5]

علاوة على ذلك، تخوفت فرنسا من انعكاسات تدخل القائد المتوكي بسوس على اندلاع انتفاضات قبلية بالجنوب المغربي، مما سيشكل ذريعة للتدخل الألماني بأكادير،[6] حيث أبرزت هذه الأزمة الحساسيات السياسية لقبائل الجنوب المغربي، وجعلتها على وعي بوضع المخزن السائر نحو التدهور.[7]

■خلاصة:

شكلت أزمة أكادير حدثا بارزا في تاريخ العلاقات الدولية، نتج عنها شرخ كبير على مستوى صراع القوى الأوروبية حول المغرب، وقد فاجأت ألمانيا العالم بحادثة التدخل العسكري في المغرب، الأمر الذي أزم العلاقات الدولية بين القوى الأوروبية المتنافسة حول المستعمرات، مما جعل فرنسا في وضعية حرجة بين طرفين، وضغط الرأي العام الدولي على فرنسا، ودخلت في نهاية المطاف في مفاوضات من أجل إنهاء المسألة المغربية، بعد أن تدخلت بريطانيا لحل الخلاف، لكونها تخوفت من أن يؤدي ضعف القوة العسكرية الفرنسية

---

[1] رسالة من وزير الأمور البرانية محمد المقري إلى القائد عبد الملك المتوكي،مؤرخة في 8 رجب عام 1329هـ/1911،محفظة رقم (1897-1912)، cote :TH-211، م.و.م، الرباط.

[2] De M, Maigret, Vice-Consul de France à Marrakech, à M. De Billy, Chargé d'affaires de la République française à Tanger,Marrakech, le 9 juillet 1911,Op.cit ,D.D.F, n°457,PP:415-416.

3 أورد الأستاذ علال الخديمي رسالة مهمة للمسمى عبد الرحمان بن عبد الهشتوكي بعثها إلى علي بن محمد بن الحسين أهاشم، قائلا:‹‹...وأخبرك بخبر يقين أن حاحة أخرجوا جنس الألمان دمرهم الله وخيب ظنونهم،وكبتهم وشردهم وألقى في قلوبهم الرعب وألف بين قلوب المؤنين وجمع شملهم ونصرهم وأعزهم أمين.فلبثوا في مرسى أكادير عشرين ليلة،فخرج في شرذمة منهم مع بعض حاحة في بعض الأوقات،وطلعوا إلى محل المرابطين والعساسين فوجدوه خالية من الآلة والمدافع والعياد بالله،ومع ذلك استغاثت قبيلة كسيمة بإخوانهم المسلمين فنزلنا من الجبل إلى السهل،فجمعنا أعيان هشتوكة حتى فرضوا العسة الكافية ››،رسالة من عبد الرحمان بن عبد الهشتوكي إلى علي بن محمد بن الحسين أهاشم،مؤرخة في 28 رجب 1329هـ/25 يوليوز 1911م،المصدر: علال لخديمي،المغرب في مواجهة التحديات الخارجية،م.س، ص:132.

[4] De Wolfgang Optiz à Georges Grosse,le 7 juillet 1911,A.M.M ,B.N.R.M,C395, n°110,Pièce n°35.

[5]ورد في هذه الرسالة ما يلي:‹‹...في هذه اللحظة وصلت رسالتك الثانية، وأشكرك على الكل، وأرسلت لك فورا رسالة مرفقة بجرائد وساعة...وتشير الساعة الآن إلى التاسعة صباحا،وأتى إلي السيد نيير(Nier) وسرد لي أخبارا سارة حول رسو بانتر(Le Panther) في أكادير...وتبدأ!وتبدأ!وتبدأ!انتهز الفرصة !اعمل ! اشتري الأراضي،سيدي گروس(Grosse) لا تفوت الفرصة،فالكل سيتدفق إلى أكادير...››. المصدر:

De Wolfgang Optiz à Georges Grosse,8 juillet 1911,A.M.M ,B.N.R.M,C395, n°110,Pièce n°22.

[6] De M. De Selves,Ministres des affaires étrangères, à M. Georges Louis, Ambassadeur de la République française à Saint-Pétersbourg,Paris,le 13 août 1911, Op.cit ,D.D.F, n°499,P:463.

[7]ادموند بورك،الاحتجاج والمقاومة في مغرب ما قبل الاستعمار 1860-1912م،م.س،ص:237.

إلى اندحار الجيش الفرنسي في أي حرب محتملة مع ألمانيا.[1] ونددت الأحزاب الاشتراكية والمنظمات الأوروبية المدافعة عن السلام بإرسال سفينة الفهد الألمانية إلى مياه أكادير، ودعت إلى ضرورة عقد مؤتمر لحل النزاع الألماني الفرنسي القائم.[2]

لهذا، بدأت المفاوضات في 9 يوليو لتنتهي باتفاقية نونبر 1911م، حيث تنازلت ألمانيا عن المغرب لفرنسا مقابل قطعة من الكونغو،[3] وبدأ الرأي العام الأوروبي يترقب رد فعل الحكومة الفرنسية، واختارت حكومة جوزيف كايو تحقيق السلم على حساب الحرب، وتدخلت العديد من العوامل في السير نحو هذا الاتجاه، فالقوة العسكرية الفرنسية ضعيفة بالمقارنة مع تنامي القدرات العسكرية الألمانية، ولقيت مواقف جوزيف كايو ترحيبا من لدن الحكومات الأوروبية التي كانت تريد إجبار فرنسا على المفاوضات لتسوية المسألة المغربية، وكانت لهذه الأزمة انعكاسات سلبية على مسلسل التحالفات الأوروبية، حيث نتج عنها فك روسيا جميع ارتباطاتها مع ألمانيا مقابل مساندة فرنسا لروسيا في البلقان، وتبنت حكومة هنري بونكاريه(Poincarré) استراتيجية الحرب الوقائية لمواجهة أي تهديد ألماني محتمل في المستقبل.

عكست الأزمات المغربية الصراع الدائر بين القوى الاستعمارية الأوروبية، أدت في الأخير إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى، فرغم التفاهم الألماني الفرنسي الذي تخلت بموجبه ألمانيا عن المغرب لصالح فرنسا، فلم ينته الصراع بينهما، وقد شكل المغرب خلال الحرب العالمية الأولى مسرحا للدعاية الألمانية، وذلك في إطار الصراع ما بين دول المحور والحلفاء.

هنري بونكاريه(Poincarré)

[1] G.P.Gooch,The Agadir Crisis British Documents on the origins of the war,1898-1914,Vol VII,review by :R.B.Mowat,the English Historical Review,vol 48,NO.189,Jan,1933,P :136

[2] Pierre Guillen,Les Internationales et les crises coloniales avant 1914

In: Les Internationales et le problème de la guerre au XXe siècle. Actes du colloque de Rome (22-24 novembre1984). Rome : École Française de Rome, 1987 ,Publications de l'École française de Rome, 95,P :188

[3] Pierre Albin,La querelle franco-allemande: Le coup d'Agadir ; origines et développement de la crise de 1911, Bibliothèque d'histoire contemporaine, Éd F. Alcan,1912,P :196

تلتقي الدراسات التي تناولت المغرب في القرن التاسع عشر في اعتبار سنة 1830م مرحلة مفصلية في تاريخه: بين عهد كانت فيه البلاد تتحكم في قرارها السياسي والاقتصادي، وتمسك بزمام علاقتها الدبلوماسية التجارية مع أوروبا، ومرحلة تزايد فيها ضغط القوى الرأسمالية لاكتساح الأسواق،والتحصل على المواد الأولية بأسعار رخيصة، موظفة تفوقها العسكري والتقني.وهي التطورات التيلم تستوعبها النخبة التي كانت تقدم المشورة للسلاطين، لأنها ظلت متشبثة بآلية الجهاد لرد التهديد الخارجي.فكان نتيجة ذلك هزيمة قاسية في معركة إسلي 1844م، وبدأ مسلسل التنازلات الاقتصادية التي لا تعني إلا فقدان الدولة لمداخيلها المالية، وسلطتها القضائية على المغاربة والأجانب، في الوقت الذي تزايدت نفقاتها بفعل ما أقدمت عليه من إصلاحات.فكيف تدبر المخزن هذه التحديات بالجنوب؟

1-الآلية القيدوية في نزال رهان الضغط الخارجي وانعكاساته الداخلية

اتخذ السلطان عبد الرحمان بن هشام إجراءات لتحديث إدارة الصويرة، عبر تعيين موظفين ذوي خبرة بشؤون التجارة، وعلى الرغم من ذلك ظلت قيادة قبيلة حاحا تحضى بمكانة رائدة في تدبر شؤون الجنوب؛ فبعد وفاة القائد عبد المالك أوبيهي عين السلطان عبد الله سنة1842م[1] خلفا له،وقد تزامن توليه القيادة مع خضوع المغرب للضغوطات العسكرية والاقتصادية،والتي نقلت مهام القائد من مجرد السهر علىالأمن والاستقرار والإشراف على جباية الضرائب بقبائل حاحا وسوس، إلى الانخراط في جهود المخزن للتصدي للتهديدات الأوربية، ولمواجهة الآثار المالية والاجتماعية للضغوطات الاقتصادية.

1-1-عبد الله أوبيهي عين المخزن على السواحل الجنوبية.

[1]-الزرهوني(محمد)،**العلاقات بين السلطة والسكان بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في أعوام السنين من القرن التاسع عشر (1280/ 1863- 1290ه/1873م)**، الرباط: منشورات جامعة الحسن الثاني عين الشق كلية الآداب والعلوم الإنسانية للبيضاء، سلسلة الأطروحات والرسائل: 5، السنة 1998،ص.117.

في سعي منهم لإفشال احتكار المخزن للتجارة الخارجية، أقدم الأوربيون على تطوير علاقة مباشرة مع ساكنة السواحل الجنوبية،للالتفاف على الالتزامات الجمركية المفروضة بميناء الصويرة؛ فتشير الرسالة الآتية الموجهة من السلطان عبد الرحمان بن هشام إلى الطالب بوسلهام بن علي إلى المحاولات الفرنسية، وتقول: "خديمنا الأرض [....] وبعد فان خديمنا الطالب عبد الله أبه الحاحي حين سمع بها تحرك فيه عدو الدين الفرنصيص من أمر واد نون كتب لبيروك ولد عبيد الله بن سالم وأجابه في ظهر كتابه وها هو يرد عليك طالعه ورده لتكون على بصيرة من الأمر"[1]، هكذا توضح الرسالة المحاولات الفرنسية بسواحل وادي نون لربط علاقة تجارية مع دار بيروك عبر واسطة وكيلها بالصويرة بوعزة بن العواد الصويري[2]،وعلاوة على ذلك فهي تفصح عن تصدر القائد عبد الله أوبيهي لمهمة إعلام السلطان بأخبار المنطقة التي تقع تحت تأثير حلفاء المخزن بالمنطقة وعلى رأسهم دار إليغ.

لقد أضحى المخزن ابتداء من 1850م بدون موارد، بسبب تكاليف تحديث الجيش، وتضاعف الدين الخارجي بعد استعادة تطوان1860م، ومن تم تزايدت أهمية الرسوم الجمركية في ميزانية الدولة، فأمسى المخزن متشددا تجاه فتح منافذ مع الخارج من السواحل الجنوبية[3].غير أن الأمرلم يمنع الدور التجارية الكبرى من تكرار محاولاتها للاتصال بالأوروبيين، مما دفع السلطان إلى التنازل لدار بيروك عن حق التصدير مقابل أداء ربع مقدار التعرفة الجاري بها العمل بالمرسى، ومنحها دارا في المدينة[4]،فيما تراجع الفرنسيون عن مساعيهم تجاه دار إليغ حين لمسوا ضعفها عن تحقيق أهدافهم بالجنوب[5].

البين أن تنويع آليات المراقبة بالسواحل الجنوبية كان مسألة ضرورية بالنسبة للمخزن، نظرا لضعف إمكاناته وموارده المالية لتثبيت موظفين بالمنطقة،فكان رؤساء قبيلة حاحا من قيادة أوبيهي أحد الأدوات التي استخدمت لمواجهة اكراهات الضغط الأجنبي على السواحل الجنوبية، وإن توقف دورها عند حدود الإعلام بالتطورات الجارية بالمنطقة، فيما خول توظيف المخزن للخطاب الأبوي[6]أن تكون دار إليغ "الحلقة الواصلة بين السلطان كتجسيد مركزي للسلطة"[7] والمجتمع القروي بمؤسساته المحلية.

2-1-مواجهة الإكراهات المالية للدولة.

أرغمت الضغوطات الاقتصادية والمالية المخزن على البحث على موارد تحقق توازن الدولة واستمراريتها، فلم يكن أمامهسوى فرض الضرائب التي شكلت ضغطا كبيرا على المجتمع، واستلزمت في كثير من الأحيان خروجا للحركات المخزنية لاستيفاء الواجبات، وهنا برزت الوظيفة الثانية للقائد عبد الله أوبيهي سواء بقبيلته حاحا أو بعموم منطقة سوس، والتي ساهمت في حدوث تمردات نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية،ولأساليب الضغط والبطش التي استعملها القواد.

وفي هذا الإطارتشير رسالة للقائد عبد الله الموجهة للسلطان عبد الرحمان بن هشام إلى تحركه لتهدئة الأوضاع بحاحا وسوس وإجبار القبائل على الخضوع للمخزن[8]، وقد تكلف قائد تارودانت بومهدي بإخماد نار الفتن بسوس، فيما أوكلت هذه المهمة لأعوانه بقبيلة

---

[1]- رسالة موجهة من السلطان عبد الرحمان بن هشام إلى الطالب بوسلهام مؤرخة ب 18 جمادى الأولى عام 1261ه،الموافق 1845م، مكتبة الخزانة الحسنية الرباط.

[2]-شروتر(دانييل)، **تجار الصويرة المجتمع الحضري والامبريالية في جنوب غرب المغرب 1844-1886م**،[تعريب خالد بن الصغير]، الرباط:منشورات جامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الإنسانية،سلسلة نصوص وأعمال مترجمة سلسلة:1997،6م،ص.304.

[3]-Pascon(Paul),Ennaji(Mohamed), **Le Makhzen et le Sous Al- AQsala correspondance de la maison d'Iligh 1821-1824**. Paris: Editions du C N R S, les Editions Toubkal casa, 1988, p. 19

[4]-شروتر(دانييل)، **تجار الصويرة**، م .س، ص. ص، 305-306 .

[5]-Pascon(Paul),Ennaji(Mohamed), **Le Makhzen et le Sous**,op.cit, p 21 – 22.

[6]-المودن (عبد الرحمان) ، **البوادي المغربية قبل الاستعمار قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر**، الرباط:منشورات جامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،مطبعة النجاح، 1995م، ص. 233.

[7]-المودن (عبد الرحمان) ، **البوادي المغربية**،م.س، ص. 254.

[8]- رسالة موجهة من عبد الله اوبيهي إلى السلطان عبد الرحمان بن هشام بتاريخ 21 جمادى الأخير عام 1262ه الموافق 1846م، مكتبة الخزانة الحسنية الرباط.

حاحا (إدابوزيا-إمكراد-إداگيلول-إداوزمز).بيد أن الاضطرابات اتخذت طابعا أكثر خطورة حين أصبح ممثلو المخزن طرفا فيها؛ فناشد الحاحي في رسالته إلى السلطان إلى التدخل العاجل، كما ألمح فيها إلى تورط أطراف دون أن يحددها[1].

فيما تشير رسائله اللاحقة إلى اسمين كانا بالنسبة للقائد عبد الله أوبيهي محركا الفوضى بسوس و حاحا، فتفيد الأولى: " وليعلم سيدي أن [...] سوس على سائر الدوام مجموع في رأس بومهدي وولده العربي، ما داموا على وجه الأرض لم ينقطع الفساد إلا بقطع دابرهم وقطع رؤوسهم [...] متى وردت علينا محلة سيدنا [..] نصحبهم معنا لردانة وهناك يقطع سيدنا رؤوسهم [...] وتظهر سطوة سيدنا في القطر السوسي"[2]،وعلى ما يبدو أن المخزن وضع كامل ثقته في القائد الحاحي واقتنع بتقييمه للأوضاع بسوس وبمسؤولية قائده على تارودانت، لذلك أزاحه من منصبه سنة 1848م، فأمسى عبد الله أوبيهي يجمع بين الإشراف على تارودانت ومنطقة حاحا"[3].

وتكشف الرسالة الثانية عن تورط القائد المتوگي[4] في اندلاع الاضطرابات بمنطقة الأطلس الكبير الغربي[5]، والذي يمكن قراءته من زاوية المنافسة الحادة بين القيادتين حول المنطقة، وسعي عبد الله أوبيهي إلى تنحية غريمه، عبر تحميله مسؤولية القلاقل بالمنطقة. وأشير إلى أن المنافسة بين القيادتين قد استمرت إلى ما بعد وفاة الحاحي.

لقد ساهم القائد عبد الله أوبيهي في استقرار الأوضاع الداخلية بمنطقة سوس وفي تعزيز نفوذ المخزن بها،حيث كان يجوب المنطقة بواسطة جيشه القبلي لحراسة الطرق التجارية[6]،علاوة على أنه أحكم سلطته على قبيلة حاحا وقضى على تمرد متوگة[7]، مستعينا بجهاز إداري يتشكل من شيوخ وأعيان القبائل الحليفة كنكنافة وأيت زلطن وإداوزمزم الذين كانوا يرفعون إليه الخصومات ويخبرونه بالمستجدات، كما يتولون،مع الأمناء، جمع الواجبات المخزنية التي تنوعت بين: الواجبات[8]والذعائر، وعائدات استغلال الأراضي الغابوية المستصلحة، واستخلاص المكوس من القوافل التجارية المتجهة نحو الصويرة[9].وفضلا على ذلك شارك القائد الحاحي في تمويل الحركة المخزنية التي قادها من مراكش المولى الحسن سنة1863م، والتي مثلت ضغطا جبائيا إضافيا على القبائل، سيما حين كانت تطول إقامة المحلة كما حدث بسوس[10].

البين أن الوثائق السابقة، تنظر إلى ردود فعل الساكنة على أنها مجرد تمرد على السلطة المخزنية،استلزم تدخلا صارما لإجبارها على الخضوع، وليس دفاعا ذاتيا عن أدوات عيشها البسيطة، ضد بطش القواد[11]الذين استعملوا كل طرق الضغط لإجبار القبائل على أداء الواجبات، ودون مراعاة تضررها من الأزمات الاقتصادية والبيئية كما حدث بحاحا عقب كوارث (الجفاف- وزحف الجراد) سنة1866-1867م. في هذا الاتجاه يمكن إدراج صرامة تعامل عبد الله أوبيهي مع تمرد إداوتنان لسنة 1868م بالهجوم على

---

[1]-رسالة موجهة من عبد الله بن عبد المالك أوبيهي إلى السلطان عبد الرحمان بن هشام بتاريخ 8 جمادى الثانية عام 1270ه الموافق 1856م، مكتبة الخزانة الحسنية الرباط.

[2]-رسالة موجهة من عبد الله بن عبد المالك أوبيهي إلى السلطان عبد الرحمان بن هشام بتاريخ 24 من جمادى الأول 1270هالموافق 1856م،مكتبة الخزانة الحسنية الرباط.عين السلطان عبد الرحمان بن هشامبومهديعلى تارودانت إلى حدود1264ه الموافق 1848م،وقد امتد نفوذه إلى أگادير وسكتانة واد نون.وأمر السلطان أحد قواد البخاري باعتقاله بعد وصول خبر تورطه في حدوث اضطرابات في مجال نفوذه ،نقلا عن المختار السوسي، **خلال جزولة**،تطوان:ج 4،ص.ص143-144.

[3]-شروتر(دانييل)،**تجار الصويرة**،م .س،ص.309.

[4]-متوگة قبيلة أمازيغية مصمودية تقطن الهضاب العليا للأطلس الكبير الغربي،تحولت قيادتها في القرن التاسع عشر إلى قوة منافسة لقيادة قبيلة حاحا. ومن أهم رؤسائها الذين كان لهم دور بارز: القائد عمر بن سعيد والقائد عبد المالك المتوگي، نقلا أيت الحاج محند ،معلمة المغرب ،ج 20،السنة 1425ه/2004،ص. ص. 6976-6977

[5]-رسالة موجهة من عبد بن عبد المالك أوبيهي إلى السلطان عبد الرحمان بن هشام بتاريخ 4 جمادى الثانية عام1270 ه،الموافق 1856م، مكتبة الخزانة الحسنية الرباط.

[6]-Montagne (Robert),**Les Berbères et le Makhzen dans le sud Maroc**,casa: Edition Afrique Orient, 1930, pp 379- 381

[7]-شروتر(دانييل)،**تجار الصويرة**،م .س،ص.309.

[8]-تدعى الواجبات بالأمازيغية توفرضت، وقد كان القائد يلزم كل كانون في القبيلة بأداء من 3إلى 5أوقيات كل 3 إلى5أشهر،نقلا عن أيت الحاج (محند)، **مظاهر الحياةالثقافية**،م. س،ص.79.

[9]- نفسه.

[10]-الزرهوني(محمد)،**العلاقات بين السلطة والسكان**،م.س،ص.138.

[11]-Pascon(Paul), **Le Makhzen et le Sous** op.cit,p29

القبيلة، وقطع الأشجار، وإضرام النيران، وقتل المئات من الأفراد[1].

نحن هنا،إذن، أمام حقيقتين: الأولى تنقلها مضامين الوثائق المخزنية التي تعتبر اعتراض القبائل على الإجراءات الأمنية والضريبة، خروجا عن الأحكام المخزنية مما استدعى تدخل أعوانه لزجر المتمردين وحملهم على الطاعة واداء ما في دمتهم من واجبات مالية، علاوة على بسط الأمن والهدوء داخل القبائل،فيما لانتوفر على مصادر تحمل لنا الحقيقة الثانية، والتي تسمح بتقريبنا من دواعي تمرد القبائل على ممثلي المخزن، وتوانيها عن أداء الجباية ومهاجمتها للطرق.

2- ظروف توتر العلاقة بين المخزن والقائد الحاحي وتراجع دور آل أوبيهي بالجنوب.

اضطلع عبد الله أوبيهي، بعد إبعاد منافسه قائد تارودانت بومهدي،بمهمة تمثيل المخزن بسوس، كما احتفظ بعلاقات طيبة مع الحسين أوهاشم، فكان آلية للوساطة بين المركز والدار[2].وقد أثير نقاش كبير حول هذه العلاقة التي تطورت -حسب روبير مونطاني(Robert Montagne)- إلى تحالف[3]،دون أن يكون له سند وثائقي فيما يدعيه[4]،وإن كان يوافق المختارالسوسي في خبر قيام الحسين أو هاشم بزيارة إلى القائد عبد الله[5].لكن ما أثار غضب السلطان- حسبما ذكر جوستار(Justinard)- هو رسالة القائد الحاحي إلى الحسين أوهاشم طالبا الدعم ضد المخزن، غير أن الرقاص ضيع الرسالة خلال مروره بشتوكة، فوجدها أحد اليهود وحملها للقائد إبراهيم الدليمي حليف متوكة والمنافس الأول للقائد عبد الله[6]، وعوض أن تصل الرسالة إلى إليغ وصلت إلى مراكش[7]، لذلك استقدم السلطان القائد عبد الله إلى مراكش للاستفسار حول الموضوع[8].

فيما أرجع المختار السوسي توتر العلاقة بين القائد الحاحي والسلطان، إلى دسيسة حيكت من طرف آل بوابوض[9]الذين قاموا بتحريض الأمير الحسن ضد القائد عبد الله لأنه استضاف الحسين أوهاشم في داره[10]، رغم أن الأخير قاوم حركته إلى سوس1863م،وينفي بول باسكون(PaulPascon) الإدعاء الأخير[11]، لأن الإليغي اختار، سيرا على نهج أسلافه،أخذ مسافة مع المخزن العلوي والتصرف محليا كأمير ذو صلاحيات واسعة[12]، ويعضد المختار السوسي ذلك بالقول إن أوهاشم لميبد قط طموحا للسلطة بل للثروة[13]، الشيء الذي جعله يقيم علاقات تجارية مع الأجانب، رد عليها المخزن بنهج أسلوب المهادنة واللين والتنازل عن الامتيازات لفائدة الدار[14].

ومن جانبه،استثمر السلطان هذه العلاقة لتوطيد نفوذه بالجنوب،حيث ازدادت حدة المنافسة بين أعوان المخزن؛فقد أضحت أموال عبد الله أوبيهي وثروته تثير غيرة[15] زعامات سياسية منافسة، يمثلها كل من قواد اشتوكة وهوارة وحلفائهم متوكة، ولذلك يمكن أن نقرأ تقربه من الحسين أوهاشم نوعا من "التحالف السياسي"

---

[1]-رسالة موجهة من عبد بن عبد المالك أوبيهي إلى السلطان عبد الرحمان بن هشام بتاريخ 4 جمادى الثانية عام 1270م،الموافق 1856م، مكتبة الخزانة الحسنية الرباط.

[2]-Pascon(Paul), **Le Makhzen et le Sous,**op.cit,p.18.

[3]–Montagne(Robert),Montagne (Robert),**Les Berbères et le Makhzen,**op.cit,p.382

[4]-الناجي (محمد)، "التاريخ والقائد المتوفى"**،مجلة أبحاث،** العدد3،دجنبر 1983م،ص.12 .

[5]-السوسي (محمد المختار)، **إليغ قديما وحديثا**، المطبعة الملكية، الرباط، 1386 / 1966،ص.273.
و-Montagne(Robert), Ibid, p.383

[6]-Justinard(L.), "Notes sur l'histoire du Sous aux XIX Siècle, **Hespéris**", Tome 5 , 3 T , 1925, p 273-.

[7]-السوسي(محمد المختار)،**إليغ قديما وحديثا**، م.س،ص.274.

[8]-Justinard(L.), "Notes sur l'histoire", op. cit , p. 237.

[9]-بوابوض هي القصبة التي تقع عند ملتقى واد صغير مع وادإكرانزرأوواد القصب الذي ينتهي في المحيط الأطلسي، تضم القصبة التي كانت مركزلقيادة متوكة منذ أوائل القرن التاسع عشر،عددا من المنشآت :دار السكة،منشآت اقتصادية ،مسجد سجن ومحاطة بسور،نقلا عن الزرهوني(محمد)،معلمة المغرب، ج 5،السنة1992م،ص.1616.

[10]-السوسي محمد المختار،إليغ...،ص.274،هامش555.

[11]-Pascon(Paul), **Le Makhzen et le Sous**op.cit,p17.

[12]-Pascon(Paul) **La maison d'Iligh et l'histoire sociale du Tazerwaelt**, avec la collaboration Arif (A.), Schoeter(D.), VanDer(H.), Westen,p.48-

[13]-السوسي(محمد المختار)،المرجع أعلاه،ص.272 .

[14]-Pascon(Paul) **La maison d'Iligh**,op.cit,pp.48-69.

[15]-أيت الحاج(محند)،**مظاهر الحياةالثقافية**، م. س،ص.80.

في مواجهة منافسيه بسوس. وقد أثنى السلطان على وقوف الأخير إلى جانب عبد الله أوبيهي في مواجهة تمرد القائد بومهدي، كما تفيد ذلك الرسالة الآتية:"وغير خاف علينا وقوفك مع خديمنا الطالب عبد الله أوبيهي في مدة حصره على بومهدي وامتثالك ما أمرناك به وإمدادك له بجيوش قبائل نواحيك"[1]،ونظير ذلك،قدم القائد الحاحي الدعم للحسين أوهاشم لفرض سلطته جنوب وادي ولغاس،فيكون بذلك قد تصرف وفق الصلاحيات والسلطات الواسعة التي كان يتيحها له المنصب[2]،و لا يعكس بأي حال من الأحوال طموحا شخصيا لتوظيف علاقته بالحسين أوهاشم للاضطلاع بمهام أكبر في سوس.

الظاهر أن الحسين أوهاشم وعبد الله أوبيهي قد انتظما في علاقات اقتصادية وسياسية قوية؛حيث كانت إليغ تحتضن مواسم سنوية، وتستقبل القوافل المحملة بالسلع الأوروبية، لتنقل منها سلع السودان الى ميناء الصويرة[3]. وقد مكنت هذه العلاقة القائد عبد الله من تعزيز نفوذه الاقتصادي ومكانته الاجتماعية؛ إذ كان يقيم بمنزل كبير محاط بأبراج توجد بداخله مخازن،وحولها توجد أراضي زراعية يستقر بها عبيده الذين يتولون زراعة الحقول[4]،ناهيك على سلطاته السياسية المهمة[5].وقد حاول المتوگيون الحد من هذه الصلاحيات الكبرى وخلق المصاعب للقائد للحيلولة دون استمرار نفوذه بمنطقة الأطلس الكبير الغربي، برصد تحركاته ومكاتبة السلطان كما حدث خلال حملته على إداوتنان سنة1868م التي كانت بإذن من السلطان[6]،وهو ما حد من قدرته في الحفاظ على استقرار الأوضاع[7]بالصويرة ومحيطها القبلي.

وجدير بالذكر أن وفاة القائد عبد الله أوبيهي سنة1868م قد وضعت حدا للمجد السياسي لقبيلة حاحا بسوس، وقد تضاربت الروايات حول حيثياتها؛ فبينما يفيد روبير مونطاني أن السلطان محمد بن عبد الرحمان أطلع القائد الذي كان في زيارة لمراكش لأداء الهدية، على الرسالة السرية التي وجهها للحسين أهاشم، فعاقبه بأن أجبر على أخذ كأس شاي فيه سم وضع حدا لحياته بعد وصوله لداره[8]،يذكر المختار السوسي أن السلطان كان من استدعى القائد لأمر خطير دون أن يفصح عنه،وعلى ما يبدو أنه كان ينتظر عقابا ودليله هو طريقة وداعه لأهله[9]، وصل بعدها خبر وفاته ليس من السمو لكن من اليأس في إحدى سجون مراكش[10].

تبقى الروايتان السابقتان في حكم الفرضية لأنهما تفتقدان إلى سند قوي،فمصادر الباحثين مرتكزة على الرواية الشفوية[11].والحاصل أن اختفاء القائد عبد الله أوبيهي طوى مرحلة تاريخية طويلة(1844م إلى 1868م)، استطاع خلالها فرض سلطة المخزن على المجال التابع له، فيما دخلت قبيلة حاحا بعد وفاته مرحلة من الفتن والاضطرابات، استمرت لأكثر من خمس سنوات[12].وقد تعدر على القواد الذين جاءوا من بعده تهدئة الأوضاع واستتباب الأمن بالمنطقة، لذلك ظل السلطان يوجه الإنذارات إلى عماله من كثرة الشكاوي التي كانت تصله ضدهم، وهو ما يؤكد تراجع نفوذ المخزن بالمنطقة دون أن يعني خروج القبيلة عن طاعة السلطان.

عمل المخزن على تدبير مرحلة حرجة من تاريخ الجنوب، حيث تغدت الضغوطات الخارجية من طموحات الزعمات

---

[1]-رسالة موجهة من السلطان محمد بن عبد الرحمان إلى السيد الحسين بن هاشم بتاريخ 8 ربيع الثاني عام 1270ه،الموافق 1856م،مكتبة الخزانة الحسنية الرباط.

[2]-Pascon(Paul),Mohamed (Ennaji,**Le Makhzen et le Sous.**,op.cit, pp.17-18

[3]-Justinard(L.), "Notes sur l'histoire,op.cit,p.236.

[4]-Montagne (Robert),**Les Berbères et le Makhzen,**op.cit,p.381.

[5]-فنتير (مصطفى)، "المخزن وقواد البوادي" ، **البادية المغربية عبرالتاريخ**،الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم77،الطبعة الأولى، 1999،ص.74.

[6]-الزرهوني(محمد)،**العلاقات بين السلطة**،م .س ،ص.245.

[7]-شروتر(دانييل)،**تجار الصويرة**،م .س ،ص.399.

[8]-Montagne(Robert),**Les Berbères et le Makhzen,**op.cit , p383.

[9]- السوسي(محمد المختار)،خلال جزولة ،ج4،ص.86.

[10]-السوسي(محمد المختار) ،إليغ قديما وحديثا،ص.274.

[11]-الناجي (محمد)،"التاريخ والقائد المتوفى"،م .س،ص.14.

[12]- شروتر(دانييل)،**تجار الصويرة**،م .س ،ص.339.

المحلية في نسج علاقات تجارية متحرر من مراقبة المخزن، فكان للاستعانة بآل أوبيهي دور في مراقبة الأوضاع وايفاد تقارير دقيقة عن مجريات الأحداث،كما وظفت سلطتهم في استمرار اشعاعه نفوذه،وفي استتباب الأمن وردع التمردات وضمان تدفق الجباية، وإن عكرت المنافسة الحادة بين الزعامات السياسية المسنودة باللفوف القبلية إنجاز المهمة الثانية،مما زاد من متاعب المخزن المالية والسياسية. وسيحمل تولى السلطان المولى الحسن الحكم منظورا إداريا جديدا توخى الإجابة على التحديات التي طرحها الضغط الأجنبي على المغرب نهاية القرن التاسع عشر، وتعزيز وجود المخزن بالمنطقة[1].

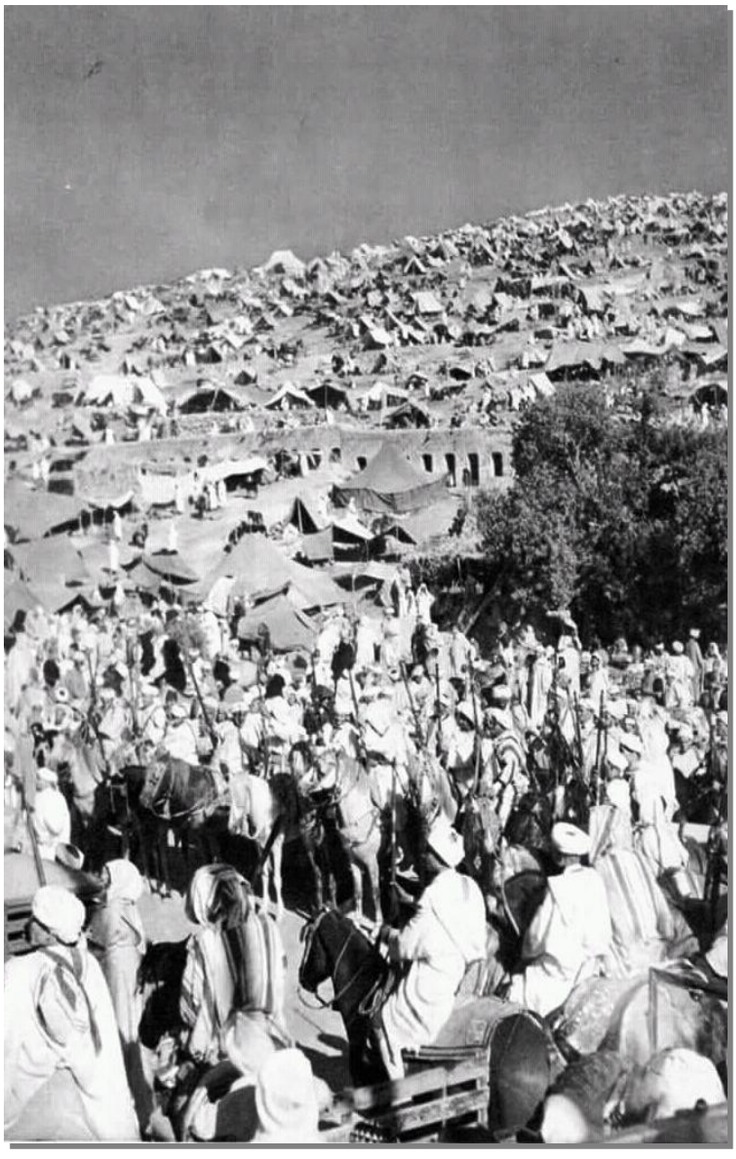

[1]-التوفيق (أحمد)،**المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر(اينولتان1850-1912م)**،الرباط: منشورات جامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط،1403-1983، ص. 469.

تقديم

سأتناول في هذا العرض بالبحث عن الديانة الوثنية المشرقية في شمال غرب افريقيا في العصر القديم، و نقصد به الإطار الجغرافي الممتدة من الحدود الغربية لمصر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، و من البحر المتوسط شمالا إلى جنوب الأطلس الصحراوي جنوبا، و الديانة "الوثنية" لغويا تعني صفة من الفعل " وثن " و منه المصدر " الوثن " و هو كل ما له جثة معمولة من جواهر الأرض أو من الخشب و الحجارة كصورة الإنسان، تعمل و تنصب فتعبد[1]، واصطلاحا هي تعبير عن كل عبادة غير الديانات السماوية التوحيدية الثلاث.

وأهمية الموضوع نابعة من دراسته لتأثير القوى الشرقية في المعتقد الديني الوثني الذي يجسد أحد أهم أشكال التعبير المعنوي عند الإنسان المغاربي القديم، وقد تناولت تفاعل المغاربة مع حضارات الشرق حسب تدرجها الزمني، و يأتي المصريون القدماء في مرحلة أسبق ثم يليهم الفينيقيون-القرطاجيون و بعدهم الإغريق.

وقد كانت البيئة الإفريقية لليبيين المتنوعة في تضاريسها ومناخها قد أوحت للإنسان الإفريقي القديم كغيره في بيئات أخرى بالكثير من الأوهام التي بنا عليها معتقداته وصاغ منها طقوسا وشعائر رافقت حياته أجيالا طويلة[2]. وكغيرهم من مجموع الشعوب القديمة كان لقدماء المغاربة دينهم الخاص فعبدوا العيون والأشجار والكبش ملك القطيع والنجوم وأرواح المغارات والشمس والقمر، وكانوا يؤمنون بوجود السحر ويمارسون كذلك عبادة الأموات[3]، كان المغاربة

[1] ابن منظور **لسان العرب**، الجزء15، دار صادر، بيروت، 2000، ص153.

[2] عقون محمد العربي، **الاقتصاد والمجتمع في الشمال الافريقي القديم**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2008، ص213.

[3] عياش البير، **تاريخ شمال أفريقيا القديم**، منشورات أمل، 2007، ص26.

يعبدون الجماد والحيوان، ولكن الإشكال انه من الصعب أن نميز بين ما ابتكروه من الطقوس وبين ما ورد عليهم من الخارج، وخاصة من مصر أثناء العصور النيوليتية بالخصوص، ثم استعاروا فيما بعد آلهة مصر وقرطاج، وكانوا يتعبدون بالخصوص في المغارات أو في الأماكن العالية أو بالقرب من العيون والأشجار المقدسة[1]، فعرفت المنطقة ديانات مركبة من عدة معتقدات منها ما يشبه ديانات قدماء المصريين ومنها ما أخذوه عن الفينيقيين ومنها ما نقلوه عن الرومان وكلها ديانات وثنية مع الحفاظ على محتوى عقائدهم الأولى[2].

فما هي الإبداعات المغربية الذاتية في الديانة الوثنية المحلية، و كيف أثرت التجارب الدينية الوثنية للشعوب الوافدة أو التي كانت لها علاقات جوار على الديانة المحلية؟ وما مدى تداخل المعتقدات فيما بينها والتأثيرات المتبادلة؟ و في محاولتي للإجابة على هذه الأسئلة قسمت البحث إلى أربعة محاور. بداية بالمحور الأول كتمهيد لمعرفة بعض أهم الآلهة المحلية الليبية الأصلية، ثم في المحور الثاني قمت بتحليل لمؤثرات بعض المعبودات المصرية مع تمحيص نقذي لمعرفة أصلها ومدى تأثيرها، وأخذت كنماذج الإله أمون ونيت وايزيس، بينما المحور الثالث نتتبع بصمة المعتقد الوثني الفينيقي-قرطاجي على الليبيين واستقصاء مدى الاندماج والتفاعل الديني بينهما، وفي المحور الأخير بحثت في تأثير المعتقدات الإغريقية في الليبيين وكذا اقتباس المغاربة عن معتقداتهم الوثنية. وقد اخترت طرح موضوعي هذا بطريقة وصفية تحليلية متواضعة، للابتعاد عن الطرح الكلاسيكي المتمثل في جمع المعلومات وطرحها دون نقذ وتمحيص، ومن صعوبات البحث في الجانب الديني للمغاربة القدماء هو قلة المصادر والمراجع، وتضارب المعطيات، وقلة الأبحاث المتخصصة في هذا الجانب.

أولا:المعتقد الوثني المحلي بالمغرب القديم

تنوعت وتباينت المعتقدات الدينية في منطقة المغرب القديم، فكان لكل جماعة معتقداتها الخاصة التي تميزها عن الجماعات الأخرى وان طغت بعض العبادات على الأخرى، وكان للحياة اليومية لليبيين الأثر الكبير في معتقداتهم[3]، والمصدر الأساسي في معرفتها هو المصدر الأثري رغم نذرته، لأنه يمكننا من معرفة بعض المعبودات والطقوس القديمة ولو على شكل شذرات، وقد لعبت هذه المعبودات دورا كبيرا في تعزيز الارتباط بين مكونات المجتمع واستحضار كل ما يتعلق بالتعاون والاتحاد بين القبائل للاستفادة من المجالات الخاضعة لها والدفاع عنها[4]. ومن خلال النصوص الإهدائية والاكتشافات الأثرية يتبين وجود عدة فئات تكون مجمع الآلهة، فهناك آلهة كبرى مثل الإله "وارسيس" وماقورتوم" "وثيليلوا"[5]، واليسوا وهو اله الفلاحة والخصب والذي وجدت له عدة أثار في تلمسان ووليلي[6]، وكان لهم في القرن الأول قبل الميلاد آلهة تحميهم تسمى "أفريكا" رأسها مغطى بجلد الفيل[7]. وهناك أيضا آلهة صغرى وقد تداخلت في أحيان عديدة أسمائها مع أسماء يحملها البشر وهي "باكاكس" "يمسال" "يوبا" "ماقورتوم" "ماسقاوا" و"مونا"، وفي بعض الأحيان تدمج الآلهة المحلية في آلهة رومانية مثال "يوبا" يدمج في "جوبيتر" و "موتمانيوس" في "مركور" و "سيساس" مع "بينتي ومرمور"، ولا تتعدى قدسية هذه الآلهة إقليما محدودا، واغلب الآلهة التي احتفظت بها النقوش ليس لدينا معلومات عنها سوى أسمائها وحتى بعض

[1] جوليان شارل أندري، **تاريخ إفريقيا الشمالية**، ترجمة مزالي محمد و بن سلامة البشير، مؤسسة تاوالت الثقافية، المغرب، 2011، ص66.

[2] الميلي مبارك بن محمد، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، الجزء الاول، دار الغرب الاسلامي، بيروت، د.ت، ص.123.

[3] البركي محمد مفتاح، **الصراع القرطاجي الاغريقي من القرن السادس حتى منتصف القرن الثالث قبل الميلاد**، مجلس الثقافة العام، طرابلس, 2008 ص318.

[4] اكرير عبد العزيز، **تاريخ المغرب القديم من الملك يوبا الثاني الى مجيئ الاسلام**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2016، ص273.

[5] عقون محمد العربي، **م.س** ، ص227.

[6] اكرير عبد العزيز، م.س، ص277.

[7] جوليان شارل اندري، **م.س**، ص 66.

الأسماء تكون مختصرة[1]. منها الإله "أش" أو عش الذي ظهر في النقوش المصرية منذ الأسرة الخامسة، والإله حرشف الذي صور في شكل كبش[2]، وهنالك آلهة محلية تحمل أسماء لا تزال موجودة كأسماء أماكن مثل "غيلفا" و "اوزيوس" وهو الإله المعبود في إوزيا (سور الغزلان)، وسوقن احتفظت باسمه قمة جبل الدكان (تبسة)[3]، هذا وقد عبد سكان المغرب القديم الأجرام السماوية ومن بينها الشمس والقمر، وكان تقديس الشمس أعلى شأنا من عبادة القمر وقد اختص إلهها بالحياة الأخرى والموت[4]. وقد عبد قدماء المغاربة ديانة مقابرية حقيقية، يطلعنا عليها العدد الكبير من الأنصاب ذات التنسيق المحكم المعدة لعبادة الأموات، وتشير إليها زخارف بعض القبور والأثاث التي اشتملت عليها المدافن[5]، كما أنها موجهة نحو الشرق، كما انهم يدفنون الموتى مع الحلي والأدوات المنزلية[6].

حظي بعض الملوك بمكانة متميزة عند المغاربة القدماء، سواء من خلال النقوش والعمارة الجنائزية أو المصادر الادبية كما عرف هذا الموضوع تباين آراء المؤرخين. فقد شاع أن قدماء المغاربة كانوا يضعون ملوكهم في مقام الآلهة، ومعظم الشواهد قدمها مؤلفون مسيحيين، وأكدوا أن الموريين كانوا يجهرون بعبادتهم لملوكهم ولا يخفونها[7]، وقد سعى مسنيسا*في أن يكون عاهلا وان يظهر بمظهر الاه للمحليين، والدليل على ذلك أن عبادة الإله الملك ظهرت في عهده، وبعد عشر سنوات من وفاته أقيم له معبد في توقة (دقة)[8]، وشرشال، وضريح مدغاسن وقبر الرومية[9]، أما يوبا الثاني الذي يقول الكتاب المسيحيون بأنه كان إلها يعبده الموريون فان كتابة نقوشية واحدة اكتشفت في منطقة برج بوعريرج تفيدنا أن سوقا سنوية كانت تنعقد في هذه المنطقة تحت حماية بعض الآلهة "كجوبيتر" "ويوبا"، وليس بالضروري أن يكون يوبا هذا هو الملك إنما تشابه في الأسماء أدى لهذا الخلط[10]، وربما معظم الملوك كانوا يحملون أسماء آلهة محلية، فمثلا اسم "مسكاف" ليس المراد به ابن مسينيسا الغامض بل المراد به الإله الذي تسمى به الأمير، وكذلك "ايمبسال"[11]. وهذا الخلط راجع إلى طبيعة ثيوفورية*، ويتساءل بهذا الخصوص الباحث ستيفان كزيل ويقول:" هل كان ملوك نوميديا وموريطانيا في حياتهم يعبدون كالفراعنة في ذلك الوقت؟ ويجيب ليس لدينا على ذلك برهان". وربما كانت النقوذ التي وجدت "ليوبا الثاني" مرسوم على رأسه غطاء جلد أسد نيميا، ادعاءا للصلة "بهيرقل" الإله الإغريقي، وان وجدت فعلا عبادة الملك فقد كان الباعث عليها استحسان ماسينيسا تقوية سلطته بإضفاء صفة الإله عليه فسار على نهجه من خلفوه في الملك[12].

ثانيا:تأثير المعتقد المصري في الديانة المغربية الوثنية القديمة

1. الإله أمون عند المغاربة

وضع الليبيون على رأس حشد من صغار الإلهة والأرواح إلها اكبر، تجاوزت قداسته بلاد الليبيين، وتطورت في مصر الفرعونية حيث اقترن هناك بالشمس، وأدمج في قرطاج بالإله الفينيقي "بعل" وتحول في العهد الروماني إلى "ساتورن"، هو "بعل أمون" ، الإله الذي يتغير اسمه دون أن

---

[1] البركي محمد مفتاح، **م.س** ، ص 228.
[2] نفسه، ص320.
[3] كامبس كابريل، **البربر ذاكرة وهوية، ترجمة، حزل عبد الرحيم، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2014**، ص ص253-254.
[4] اكرير عبد العزيز، **م.س**، ص274.
[5] كامبس كابريل، **م.س**، ص275.
[6] عياش البير، **م.س**، ص27.
[7] كامبس كابريل، **م.س**، ص264.
* ماسينيسا: هو ملك ماسولي (238- 148 ق.م) موحد مملكة نوميديا.
[8] جوليان شارل اندري، **م.س**، ص 111.

كامبس كابريل، **في اصول بلاد البربر، ماسينيسا**، ترجمة وتحقيق، عقون العربي، المجلس الاعلى للغة العربية، الجزائر، 2006، ص 354.
[9]
[10] كامبس كابريل، **البربر ذاكرة وهوية**، ص266.
[11] نفسه، ص ص 266-277.
* ثيوفوري: أي اسماء بشر تحمل اسم الاه وثني.
[12] كزيل ستيفان، **تاريخ شمال افريقيا القديم**، الجزء السادس، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2007، ص ص118-119.

يتغير في ذاته ووظيفته[1]، فهو اله السماء والصحة الجسدية للرجل، وقد أزاح الباحثون الأثريون بوليلي التراب عن معبد يعود بناؤه على الأقل للقرن الأول ميلادي مخصص لعبادة هذا الإله ، ويعود لفترة الملكين يوبا الثاني وابنه بطليموس، واكتشفت به مئات المسلات الجنزية، وجرات بها بقايا عظام أكباش متفحمة[2]، ويمثل الكبش بغطاء دائري الشكل يغطي الرأس، ويظهر انه يشبه قرص الشمس وفي بعض النقوشات نجد الكبش مقترن بثعبانين على جانبيه ثعبانان بعنق منتفخ، وهذا الشعار يعود إلى أمون اله طيبة وعندما اندمج في اله "هيليوبوليس"*، أصبح إلها شمسيا هو "أمون رع" أي أمون الشمس، وفي البداية كان يمثل بكبش في طيبة وواحة سيوة (برقة)[3]، وهذا يدل أن العبادة المصرية لأمون الذي هو في آن واحد كبش وشمس كانت قد انتشرت خلال ارض المغاربة منذ الألف الثانية قبل الميلاد[4]، فقد عبد في العديد من المدن في شمال افريقيا[5]، واستمرت عبادته في العصور الوسطى وقد أشار البكري إلى عبادة الكبش في شمال إفريقيا وهي تهم قبيلة من سكان الجبال في جنوب المغرب[6]، وهكذا فان المغاربة اخذوا عن المصريين أمون وأما أن أمون هذا على شكله الأولي أي اله كبش، فهناك أقوال بان هذا الإله انتقل من ليبيا إلى مصر في عهد قديم، وليس لدينا سبب وجيه لقبوله، وإذا كانت مجموعات من الليبيين قد عبدت هذا الحيوان (الكبش) فالمصريون يمكن أن يكونوا عبدوه أيضا من غير حاجة للاقتداء بأحد، والأمر المؤكد هو أن الكبش الإله الأولي قد اتخذ في طيبة مظهرا خاصا، بحيث انه مثل إنسانا لم يحتفظ من الكبش سوى بالرأس، وصار هو الإله الشمسي "أمون رع" فبهذا الشكل المتشعب سيطر في واحة سيوة في القرن السادس ق.م على اقل تقدير[7]. ودليل مصرية الإله أمون هو ما جاء عند هيرودوت الذي يقول" **وقد علمنا أن سكان ماريا وأبيس الذين يقومون على الحدود الليبية قد ضاقوا ببعض أعراف الدين، وخاصة تحريم أكل العجل فبعثوا إلى معبد أمون من يقول أنهم لا يرون أنفسهم ملزمين بإتباع أعراف المصريين، فهم ليبيون ولا يمتون لهم بصلة، ويقيمون خارج الدلتا ويرغبون بالتالي أن يعيشوا كما يشاءون**"، وهو دليل صريح وواضح كون عبادة أمون عبادة مصرية[8]، عبدها الليبيون مرغمين على حد قول هيرودوت، و ترجع عبادته في شمال أفريقيا إلى فترة الرسوم الصخرية التي يؤرخ لها بالعصر الحجري الحديث، حيث أننا غالبا ما نرى الكبش تعلو رأسه دائرة تشير إلى قرص الشمس. وبما أن بعل أمون كان أكثر تقديسا خاصة في سيرت فذلك يجعلنا نفترض أن الفينيقيين كانوا قد تبنوا الإله الليبي أمون الذي عبد في واحة سيوة، وهو ما يفسر أن أمون الليبي هو أمون رع المصري الأصل وهو بعل أمون بنفحة بونية، وكان يمثل حيوانا للتضحية ورمزا للآلهة المقدسة[9].

ويقول هيرودوت أن الليبيين الاديرماخيد* لهم عادات شبيهة بالعادات المصرية[10]، إذن هو اله مصري عبده الليبيون من الألف الثانية ق.م، وتطور في مصر فاقترن بالشمس وسمي أمون رع، بينما في ليبيا بقي على شكله الأصلي ما حدا بالمؤرخين إلى إرجاع نسبه إلى الليبيين، كما أن تداخله مع الإله بعل الفينيقي ولد له اسما جديدا هو بعل أمون، وسنعود إليه بالتفصيل.

---

[1] عقون محمد العربي، **م.س**، ص216.

[2] اكرير عبد العزيز، **م.س**، ص280.

* هيليوبوليس: معناها " مدينة الشمس "، مدينة اون القديمه، شرق القاهرة، كانت مركزا لالهة الشمس.

[3] Krandel A, *La présence punique en pays numide*, Ministère de la culture, Institut national du patrimoine, Tunis, 2002 p 451.

[4] كزيل ستيفان، **م.س**، ص ص114-115.

[5] Krandel A, *ibid*, p 455.

[6] كامبس كابرييل، **البربر ذاكرة وهوية** ، ص249.

[7] كزيل ستيفان، **م.س**، ص ص126-127.

[8] هيرودوت، **تاريخ هيرودوت**، ترجمة الملاح عبد الإله، المجمع الثقافي، ابوظبي، 2001، ص 140.

[9] الصغير غانم، محمد، **المعالم الحضرية في الشرق الجزائري فترة فجر التاريخ**، دار الهدى، الجزائر، 2006، ص 175.

* لاديرماخيد: هي مجموعة بشرية تسكن على الساحل، وهي اول مجموعة ليبية يذكرها هيرودوت انطلاقا من مصر.

[10] هيرودوت، **احاديث هيرودوت عن الليبيين (الامازيغ)**، ترجمة وتعليق، اعشي مصطفى، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2009، ص 36.

2. "نيت" بين المعتقد المصري والمغربي

تعتبر الإلهة "نيت" من أقدم المعبودات التي ظهرت في شمال إفريقيا على الإطلاق، حيث يعود ظهورها إلى الألف الرابعة أو الخامسة ق.م، وانتقلت عبادتها إلى بلاد مصر في وقت مبكر، يعود إلى ما قبل عصر الأسرات تقريبا، وكانت إلهة للصيد والحرب، ودليل قدمها ماورد في قصة الخلق المصرية التي تقول إنها انبثقت من ذاتها، بينما كانت الأرض لا تزال في الظلمات، واتخذت في البداية شكل بقرة، وعرفها المصريون بآلهة الأقوام التي تعيش غربا، وقد خصها المصريون بالاحترام الكامل، وأطلقوا عليها لقب التي تمهد الطريق[1]، ويبقى التسائل حول أصل هذه الإلهة قائما هل هي مصرية انتقلت من بلاد مصر إلى ليبيا أم العكس؟ أما قصة دخولها مصر بعد انتصار الملك "عجا" المصري، فهذا القول يبقى عليه الكثير من التحفظ، ذلك كون المنهزم هو الذي يتأثر بالتلاقح الثقافي والديني للمنتصر وليس العكس، ثانيها أن آلهة المهزوم تعتبر ضعيفة كونها لم تدافع عن عابدها، وبهذا يبقى هذا الرأي بعيدا عن التصديق، ويمكن القول بأنها إلهة مصرية، ظهرت في ليبيا ولهذا بقي إشعاعها محصورا في المنطقة القريبة من مصر.

3. ايزيس وكيليوباترا أية علاقة؟

يبدو أن عبادة "ايزيس" لم تدخل إلى ماوريطانيا إلا في عهد يوبا الثاني، على يد زوجة هذا الملك المصرية كليوباترا سيليني[2]، وعرفت عبادة هذه الآلهة المصرية انتشارا واسعا حتى وصل امتدادها إلى العديد من المدن الايطالية، وعبدت ايزيس في منطقة ليبيا الشرقية منذ القديم ونجد إشارة واضحة لها عند هيرودوت الذي يقول:" سكان ليبيا كانوا ممتنعين عن أكل لحم البقر للسبب نفسه الذي جعل المصريين يحرمونه، وهو أن البقرة تمثل الإلهة ايزيس"[3]، وقد سماها صاحب السير المقارنة* الماضي والحاضر والمستقبل، فايزيس سيدة البحر والملاحة، وإلهة الخصوبة التي تحكم العالم، وفي داخل الجزء الغربي من شمال إفريقيا فان وجودها أو على الأقل انتشارها مرتبط بفترة حكم الملك يوبا الثاني وزوجته، وقد كانت عبادتها حاضرة في كل مكان داخل المجال الإفريقي من قرطاج الى ليبتس ماغنا[4] إلى وليلي، هذا الانتشار يمكن ربطه بالتمثلات عن طريق سياسة التوفيق مع الآلهة الإفريقية، خاصة خلال الفترة الرومانية، والدلائل المادية لعبادتها تتمثل في "وليلي وبناصا" التي تتوفر على شهادتين أثريتين[5]. وثم إقامة معبد لها بمدينة قيصرية عاصمة المملكة[6]، وكان لايزيس أوفياء من أعلى الهرم الاجتماعي إلى أسفله، ودخول هذه المعبودة إلى موريطانيا الطنجية كان على يد الملكة "كليوباترا سيليني"، وهو ما جعل الأتباع يتبنوا عبادة الملكة، وصورت على نقود كليوباترا مع زوجها رمز ايزيس ، وكانت الملكة تحب أن تسمى ايزيس الجديدة، وهي إشارة ضمنية لشغف هذه الملكة بهذه المعبودة[7].

ثالثا:بصمات المثاقفة الفينيقية-البونية في المعتقد المغربي

1. الآلهة الفينيقية وجدل الأصل

لم يكن للقرطاجيين دين خاص مستحدث، فقد استمدوا طقوسهم من الكلدان، ومن الصعب أن نعرف بالتحديد مدى التأثير الديني للبونيين في شمال إفريقيا، غير أن بعض ألهتهم كانت موضع تقديس من لدن الليبيين[8]، إذ نجد من

---

[1] البركي محمد مفتاح، **م.س**، ص ص323-324.
[2] كزيل، ستيفان، **م.س**، ص140.
[3] هيرودوت، **أحاديث هيرودوت**، ص 68.

* بلوتارك: (45-125 م) هو فيلسوف ومؤرخ له عدة مؤلفات في التاريخ أهمها كتاب "السير المقارنة لعظماء اليونان والرومان".
[4] ليبتس ماغنا: مدينة قديمة أسسها الفينيقيون في نهاية القرن السابع قبل الميلاد تبعد ب 120 كلم غرب طرابلس.
[5] العيوض، سيدي محمد،"العبادات الشرقية في موريطانية الطنجية، نموذج بناصا"، **ضمن أضواء جديدة على تاريخ شمال إفريقيا القديم**، تكريم الاستاذ المصطفى مولاي رشيد، تنسيق حليمة غازي بن ميس والبضاوية كامل، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2007. ص ص328 -329.
[6] اكرير عبد العزيز، **م.س**، ص282.
[7] العيوض سيدي محمد، **م.س**، ص ص331-332.
حركات إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ**، الجزء الأول، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 2000، ص 35.[8]

بين الآلهة الفينيقية القرطاجية التي انتشرت عبادتها ببلاد المغرب قبل الغزو الروماني، "بعل حمون" "وملقارت"، وظل هذان الإلهين موجودين بعد الغزو الروماني، غير أنهما اتخذا اسما رومانية، فأصبح بعل حمون يحمل اسم "ساتورن"، وملقارت اسم "هرقل"[1].

بداية ببعل حمون، فهو اله فينيقي عبد في غرب المتوسط بعد عملية المثاقفة التي تمت بين البونيين والليبيين، ويعتبر هذا الإله أشهر الآلهة الفينيقية في قرطاج، وقد ظهرت اختلافات كثيرة حول أصله، وذلك لبروزه بقوة في شمال إفريقيا مع انه كان مغمورا في الشرق الفينيقي، إذ لم يظهر إلا في القرن التاسع ق.م، واختلاف الآراء راجع بالأساس حول اسمه، فكلمة بعل فينيقية تعني الرب، وأطلقت على مجموعة من الآلهة مثل بعل أشمون وبعل صفون وبعل مجن[2]، بينما في الشق الثاني من الاسم أي حمون فهو يحيل إلى الإله المصري- الليبي أمون.

وبهذا ظهرت فئة من الباحثين يدافعون عن فينيقيته، فيقولون بان الاسم "حمن" يعني الحرارة وهو ما جعل للإله صفة اله السماء ويرمز له بالشمس، بينما يرى الأستاذ فنطر بان كلمة "حمون" اشتقت من "حمى" والنون للجمع ما معناه حامينا.

بينما يرى المدافعون عن أصوله الليبيته بأنه اله قرطاجي- ليبي مركب من الهين اشتركا في صفة واحدة، الإله "بعل" الفينيقي والإله "أمون" الليبي-المصري ويستندون على ذلك بانتشاره الواسع في شمال إفريقيا وتقديس الليبيين له[3]. وهذا الطرح هو الأكثر ترجيحا.

والاله الثاني هو ملقارت ويتكون الاسم من كلمتين "ملك-قرت" أي ملك المدينة أو ملك القرية، وقد كان هذا الإله هو اله مدينة صور الرئيسي، لكن لم يكن هذا الإله معروفا عند الفينيقيين إلا خلال القرن العاشر ق.م، وكان في البداية ذا طبيعة سماوية ممثلة في الشمس ولكنه لم يلبث أن أصبح إلها بحريا، وانتشرت عبادته في مختلف المراكز الفينيقية في غرب المتوسط، واقترنت أسماء القرطاجيين باسم هذا الإله[4]، وقد عثر على معبد لملقارت في ليكسوس في الهواء الطلق على نفس نهج الفينيقيين في إقامة فضاءاتهم المقدسة، وقد قدمت قرابين للإله ملقارت في المناطق التي ارتادها الرومان بماوريطانيا[5]، وقد بقيت المدن البحرية متأثرة بالعبادات الفينيقية حتى بعد انتقالها إلى حكم الملوك المحليين[6].

إلهة فينيقية أخرى كثر الجدل حول أصلها وهي "تانيت"، وقد ظهرت كمعبودة رسمية في قرطاج منذ القرن الخامس ق.م، وقد ثار جدل واسع بين الباحثين حول أصولها وماهيتها، وأهم النظريات التي قيلت نظريتين:

الأولى تقول بان هذه الربة إلهة افريقية، وعبدت في شمال إفريقيا منذ القدم وبهذا فهي إلهة محلية اعتنقها الفينيقيون في القرن الخامس ق.م لدعم مركز الإله بعل حمون فقرنوها به، ولازمته في معظم الأنصاب وفي التقدمات النذرية، وأصبحت تسمى "تانيت بني بعل"، وذلك جاء في إطار التقرب من السكان المحليين ومحاولة الاندماج معهم، لإيجاد عمق استراتيجي في صراعهم مع الإغريق، خصوصا بعد سقوط الوطن الأم "صور"، وفي سعيهم لتعميق العلاقات في وطنهم الجديد مع المحليين باندماجهم على المستوى الروحي باعتباره الأقرب والمتمثل في الديانة فعبدوا إلهتهم تانيت[7].

النظرية الثانية وتقول بأصول تانيت الشرقية ولا علاقة لها بسكان شمال افريقية، ودليلهم وجود أثار لها في الشرق الفينيقي، إذ عثر على العديد من الأسماء الدالة عليها وذلك في القرن السابع ق.م، وقد أخذت الكثير من خصائص الإلهة عشتار[8].كما أن عشتار الإلهة الفينيقية عبدها الليبيون وهي إلهة الحب والخصوبة، وهي تأكد حضور الديانة الشرقية بقوة في منطقة شمال إفريقيا وخصوصا في نوميديا[9].كما

---

[1] اكرير عبد العزيز، **م.س**، ص ص278-279.
[2] البركي، محمد مفتاح، **م.س**، ص ص394-395.
[3] نفسه، ص ص 396-397.
[4] نفسه، ص ص 391-392.
[5] اكرير عبد العزيز، **م.س**، ص ص278-279.
[6] كزيل، ستيفان، **م.س**، ص128.
[7] البركي محمد مفتاح، **م.س**، ص ص 302-303.
[8] نفسه، ص ص 304 -305.
[9] Krandel A, *ibid*, p 458.

انتشرت عبادة آلهة فينيقية أخرى في شمال إفريقيا مثل الإله "ثياندريوس ومنافن" ووصلت عن طريق الجنود والتجار القادمين من سوريا وفينيقيا[1].

2. الدين البوني-المغربي وإشكالية المعتقد

إن دراسة الحياة الدينية في قرطاج ليست بالأمر السهل، والوصول إلى الحقيقة المطلقة يظل صعبا، وذلك لغياب الأدلة الأثرية الكافية التي تمكن من تكوين فكرة عامة عن الديانة القرطاجية، ولصمت المصادر الكلاسيكية عن الحديث عنها، ولذلك تظل المحاولة محدودة من خلال دراسة الآلهة الفينيقية في الشرق[2].

فعندما نتحدث عن الإلهة تانيت التي ظهرت في قرطاج وانتشرت عبادتها في جميع أنحاء ليبيا، إنما هي تعود في جذورها إلى الإلهة نيت، وهذا ما يفسر انتشارها بين السكان المحليين، ومما يؤكد أصول "تانيت" الليبية هو ظهور رموزها على هيئة وشم على سواعد الليبيين، وربما كان أصلها مصري إذا ما نظرنا إلى العلاقات الليبية المصرية السابقة للعلاقة القرطاجية، والتأثيرات المتبادلة بين الشعبين، وأيضا لا نستبعد أن تكون انتقلت عبادتها من مصر إلى بلاد سوريا التي سيطرت على ذلك الإقليم لفترات متعاقبة وانتقلت "نيت" إلى ذلك الإقليم تحت اسم تانيت وعرفت بعد ذلك "بتانيت لبنان" وهي في الأصل مصرية وليبية وهذا التشابه أدى إلى بروزها بعد التدخل القرطاجي في شمال إفريقيا، لان السكان المحليين وجدوا فيها آلهتهم بجميع تجلياتها مع تغيير طفيف في الاسم فاقبلوا على تغيير اسم إلهتهم من نيت إلى تانيت وهذا راجع إلى المثاقفة بين شعوب المتوسط وحضاراته[3].

ومما يؤكد هذا الطرح، هو أن الطقوس التي عاشت حتى يومنا هذا في منطقة شمال افريقية، لا نجد أي اثر لمؤثرات بونية صرفة، إنما مؤثرات فينيقية-ليبية، فإذا كان القرطاجيون قد استعملوا ممارسات دينية فإنهم قد احكموا ربطها بأساطير وبعبادات ومعتقدات محلية فامتزجت وأعطتنا ديانة بونية-ليبية إن صح التعبير[4].

رابعا:تأثير المعتقدات الوثنية الإغريقية في المغاربة

1. الاقتباس الوثني الليبي من الحضارة الإغريقية

لقد حدث الاتصال بين الشعبين الإغريقي والليبي، وأدى إلى التفاعل بينهما في المجال الديني، و نتوفر لدراسة الديانة الإغريقية على مصادر عديدة، تشمل البقايا و المخلفات الأثرية، إلى جانب الأساطير و المؤلفات الأدبية و التاريخية[5].

إن التفاعل في المجال الديني حدث ضمن الصلات الحضارية الشاملة التي ربطت بين بلاد الإغريق و المغرب القديم، فتأثرت وأثرت بسبب العلاقات التجارية في "قورينا" * مع المحليين وكذلك بسبب الانصهار والتزاوج، إذ لم يكن بوسع الاغرقيين اصطحاب نسائهم إلى ليبيا فلم يجدوا بدا من الزواج بليبيات، وقد أصبح هذا الزواج المختلط من الأمور الشائعة في قورينا وانعكس بعلاقة طيبة بين الطرفين[6]، ويلاحظ من خلال توزيع الآثار المادية أن الإلهة "سيبيل" * انتشرت في كل الموانئ التجارية للساحل الإفريقي، بل إن انتشارها شمل كذلك حتى المناطق الداخلية، ويعزى ذلك إلى وجود فئات التجار وجنود الحاميات[7]، وقد عثر على اثر لها في وليلي[8]، وقد أصبحت سيبيبل اكبر آلهة شرقية وأكثرها شهرة في الواجهة الغربية للبحر المتوسط[9].

---

[1] اكرير عبد العزيز، **م.س**، ص281.
[2] البركي محمد مفتاح، **م.س**، ص 289.
[3] نفسه، ص 325.
[4] كزيل ستيفان، **م.س**، ص ص 110-111.
[5] لطفي يحي، **اليونان (مقدمة في التاريخ الحضاري)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص ص. 46-48
* قورينا: هي مستعمرة إغريقية في شمال إفريقيا وهي برقة الحالية.
[6] شامو فرانسوا، **الإغريق في برقة التاريخ والأسطورة**، ترجمة، الوافي محمد، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1990، ص 162.
* سيبيبل: هي معبودة يونانية، عرفت كعرافة تعطي النصائح والتنبؤات في كلمات غامضة،
[7] العيوض سيدي محمد، **م.س**، ص324.
[8] نفسه، ص326
[9] نفسه، ص328

وهناك آلهة إغريقية أخرى عبدت في ليبية، إذ أن هيرودوت يحدثنا عن بلدة تدعى "ميروى" والتي يقول إنها عاصمة الأثيوبيين، وأنهم يعبدون فيها الهين دون سواهما، "زيوس"*،"وديونيسيوس"*، وان لهذين الإلهين عند الإثيوبيين أعظم مقام، وقد أقاموا الليبيون معبدا لزيوس وهو الذي يوجههم في الحرب[1]، وحسب هيرودوت دائما فان الليبيين الذين يعيشون حول بحيرة "تريتونيس" ينحرون القرابين للإلهة لأتينا على الخصوص، ويحكي ما يجري عندهم في احد الأعياد السنوية لأثينا[2]، وكان الليبيين يذبحون الأضاحي إلى "تريتون" أيضا[3]. كما انه يضيف بأن الإغريق اقتبسوا الإله "بوصيدون" عن الليبيين، لان اسم هذا الرب لم يكن موجودا عند أي شعب من الشعوب غير الليبيين الذين ظلوا على الدوام يعظمون هذا الإله[4]، ويلاحظ إذن أن الإغريق والليبيين اثروا فيما بينهم على مستوى الممارسات الدينية الوثنية.

2. هرقل الإغريقي أم هرقل المغربي؟

إن أسطورة هرقل وحب الانتماء إليه كاله وليس بطل، جعلت من الملك الماوريطاني "يوبا الثاني" يدعي انه من نسله، ويحتمل أن نفس الأصل قد عزى قبل ذلك لأبيه يوبا الأول، ولا علم لنا بان أجدادهم قد ادعوا هذا النسب أم لا، وعلى ما يظهر فان هيمبسال جد يوبا الثاني لم يقل شيئا من هذا فيما رواه عن الأصول الليبية، بل انه أكد أن هرقل قد مات باسبانيا عندما عبرت إلى أفريقا مجموعة من رفاقه المقاتلين، فحسب بلوتارك عبر هرقل البحر ونزل "بماوريطانيا"* صحبة بعض الإغريق واتصل اتصالا مباشرا بإحدى النساء المحليات، فولدت له ابنا هو "صيفاكس"، الذي يعزى يوبا الثاني[5]، وربما استغل هذه القصة ليضفي على نفسه المشروعية، ليصل إلى مصاف الملوك الآلهة، إذ أن كل السلالات الملكية تبحث عن أصول إلهية أو عجائبية[6]، ولم يكن يوبا ليدعي هذا النسب لو لم يكن المغاربة يعبدون هذا الإله، إذ أن ملقارط الفينيقي حول إلى هرقل الإغريقي[7]، لكن بنفحة ليبية إغريقية-فينيقية، وبهذا فنحن نتحدث عن هرقل إغريقي وحفدته المغاربة على حد زعمهم، وبما انه اله فان حفدته ربما الهوا في ماوريطانيا على نفس المنوال، فتداخلت أصول هرقل بين اغريقيته بالنسبة للإغريق وموريته (مغربيته) بالنسبة لعبدته من الماوريين، انطلاقا من عبادة حفدته الملوك.

خاتمة:

تبرز الأهمية الكبيرة للدين في حياة الإنسان المغربي القديم ، في تركه بقايا تنبئ عن هذا الجانب منذ أقدم العصور، و استمرت معه في المراحل التاريخية اللاحقة، كما أن عملية المثاقفة بين جميع مكونات المتوسط، أثرت في معتقداته وعبادته الوثنية، فتميزت بتعدد و تنوع المعبودات مع انفتاحهم على تجارب أخرى فتأثروا و أثروا فيها، و اختلفت درجة التأثير المتبادل بحسب مدة و طبيعة تلك العلاقات، فأنتجت مفاهيم و طقوس و معبودات قدمت إضافات للتجربة الدينية للسكان المحليين. وتمثلت في التجارب الوافدة من مصر القديمة و الفينيقيين-القرطاجيين ثم الإغريق، وبالنسبة للتفاعل مع مصر القديمة يظهر أن التكوين السكاني المشترك لوادي النيل قد أدى إلى صعوبة الفصل بين الخاص و المشترك بينهما، إلا أنه من غير المستبعد أن نزوح سكان غرب الشمال الإفريقي في ظروف حربية أو سلمية إلى وادي النيل حاملين معهم تجربتهم الحضارية و الدينية كان من نتائجه أن عددا من الآلهة الليبية الأصل قد دخلت معهم إلى مصر، و يظهر أيضا أن التفاعل بينهما كان

---

* زيوس: هو اله يوناني، وهو كبير آلهة الاولمب.

* ديونيسيوس: هو إبن الإله زيوس، وهذا الإله هو في الأصل من تراقيا، وهو إله الزراعة والخصب.

[1] هيرودوت، **تاريخ هيرودوت**، ص 145.

[2] كزيل ستيفان، **م.س** ص132.

[3] نفسه، ص135.

[4] هيرودوت، **احاديث هيرودوت**، ص 30.

* ماوريطانيا: يقصد بها بلاد المغرب الغربي. حيث نزل بطنجة.

[5] كزيل ستيفان، **م.س**، ص ص136-137.

[6] كامبس، كابرييل، **في اصول بلاد البربر**، ص 352.

[7] اكرير، عبد العزيز، **م.س**، ص278.

أكثر في المجال الشرقي من ليبيا بحكم الجوار الجغرافي، وقل في الغرب الليبي، فقد أخذ المغاربة القدماء عن المصريين عبادة بعض آلهتهم، كما تواصل الفينيقيين مع المغرب القديم منذ الألف الثانية قبل الميلاد، وعرف بعد القرن الخامس ق.م تكثيفا لصلاتهم بالسكان المحليين فنتج عن ذلك حضارة بونية و تجربة دينية مشتركة، و مع أن الفينيقيين قد استقدموا معهم معبوداتهم فإن اندماجهم مع السكان المحليين في بيئة المغرب القديم قد أفرز تجربة دينية جديدة، كان من سماتها التراجع التدريجي لمكانة آلهتهم الأصلية، أما الإغريق فقد اشتد تواصلهم مع سكان شرق المغرب القديم منذ القرن السابع قبل الميلاد كما تواصلوا بشكل مباشر مع السكان المحليين أو بوساطة القرطاجيين عن طريق الحروب أو التجارة، و من المرجح أن التبادل في المجال الديني بين جميع حضارات المتوسط قد أخذ شكل الأخذ و العطاء أو التمازج.

لائحة البيبليوغرافيا

المصادر:

- ابن منظور، **لسان العرب**، الجزء الخامس عشر، دار صادر، بيروت، 2000.
- هيرودوت، **تاريخ هيرودوت**، ترجمة الملاح عبد الإله، المجمع الثقافي، ابوظبي، 2001.
- هيرودوت، **أحاديث هيرودوت عن الليبيين (الأمازيغ)**، ترجمة وتعليق اعشي مصطفى، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2009.

المراجع:

- أكرير عبد العزيز، **تاريخ المغرب القديم من الملك يوبا الثاني إلى مجيء الإسلام**، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء، 2016.
- البركي محمد مفتاح، **الصراع القرطاجي الاغريقي من القرن السادس حتى منتصف القرن الثالث قبل الميلاد**، مجلس الثقافة العام، طرابلس, 2008.
- جوليان شارل أندري، **تاريخ إفريقيا الشمالية**، ترجمة مزالي محمد و بن سلامة البشير، مؤسسة تاوالت الثقافية، المغرب، 2011.
- حركات إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ**، الجزء الأول، دار الرشاد الحديثة، الدارالبيضاء، 2000.
- شامو فرانسوا، **الإغريق في برقة التاريخ والأسطورة**، ترجمة، الوافي محمد، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1990.
- الصغير غانم محمد، **المعالم الحضرية في الشرق الجزائري فترة فجر التاريخ**، دار الهدى، الجزائر، 2006.
- عقون محمد العربي، **الاقتصاد والمجتمع في الشمال الافريقي القديم**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2008.
- عياش البير، **تاريخ شمال أفريقيا القديم**، منشورات أمل،الدارالبيضاء، 2007.
- العيوض سيدي محمد،"العبادات الشرقية في موريطانية الطنجية، نموذج بناصا"، ضمن أضواء جديدة على تاريخ شمال إفريقيا القديم، تكريم الاستاذ المصطفى مولاي رشيد، تنصيق حليمة غازي بن ميس والبضاوية كامل، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2007.
- كامبس كابريل، **البربر ذاكرة وهوية، ترجمة، حزل عبد الرحيم، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2014.**
- كامبس كابرييل، **في اصول بلاد البربر، ماسينيسا**، ترجمة وتحقيق عقون العربي، المجلس الاعلى للغة العربية، الجزائر، 2006.
- كزيل ستيفان، **تاريخ شمال إفريقيا القديم**، الجزء السادس، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2007.
- لطفي يحي، **اليونان (مقدمة في التاريخ الحضاري)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
- الميلي مبارك بن محمد، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ت.
- Krandel A, La présence punique en pays numide, Ministère de la culture

ليس خافيا أن المجال السياسي في طبيعته و بنيته محكوم بتوظيف كل الآليات و الوسائل التي بإمكانها ضمان السيادة و السيطرة ، مادام هذا المجال مبنيا على الصراع ، أو تبرير التدخل و التوسع في المناطق المجاورة و البعيدة، و ضمان دوام مباركة سلوكات الدولة و تأكيد شرعيتها و استمراريتها ،و التي تتراوح بين المستوى المادي و الرمزي ؛ فإذا كانت البيعة و منابر المساجد ، تنبني على الهيمنة الرمزية عن طريق التراضي و الوفاق و" الاقتناع " ، فإن الضريبة تعد مقوما لا محيد عنه في إدخال عموم المجال في النسيج السلطوي تحت مبدأ الطاعة و الولاء ، عبر الإقرار الدوري بتأدية هذا الحق ، و غالبا ما كان التمرد و الاحتجاج يعبر عن رفض التبعية السياسية و ليس الدينية ، إذ في أثر التبعية الدينية تأتي التبعية السياسية بما تعنيه من خضوع وتقبل للسلطة عبر المقومين السالفين ماديا و رمزيا ، و غالبا ما يكون هذا الخضوع من خلال مؤشر الضريبة دالا على المذلة و الصغار و الذل في عرف المجتمعات الوسيطية .

العلاقة بين السلطة السياسية و المجال الخاضع لها على مستوى الضريبة مشوبة بقاعدة عامة ، لم تنفصل الدولة عن تجاوزها انطلاقا من عدم القدرة على الفصل بين السلوك الضريبي ووظيفته السياسية ، و الرغبة في تكريسه و التطلع إلى استئصال الجانب غير الشرعي منه ، لهذا ظلت الدولة أسيرة هذه الازدواجية ، و لم تستطع أن تجد لها التنظيم الإداري و السياسي ، القادر على تجاوزها و بناء الشرعية اللازمة الممتدة في الزمن ، وليس شرعية السيف المقنع برسالة دعائية ، مما قد يفتح إشكالات تاريخية عميقة ؛ من قبيل هل فعلا كانت السلط السياسية الوسيطية تمتلك مشروعا سياسيا يزاوج بين القدرة على

التنظيم المجالي و السياسي ، و في الآن ذاته ضمان الموارد المالية القارة ؟

نسعى في هذا المجهود قراءة المجال السياسي الوسيطي و أكثر تحديدا المرابطي و الموحدي ، من خلال مؤشر الضريبة ، و قياس مستوى شرعية هذه السلط ارتباطا بهذا المبدأ ، ودرجة تصدع المشروعية استنادا إلى المقوم ذاته ، دون أن يخالجنا اعتقاد راسخ بالمقاربة الميكانيكية ، أو التعسف في تأويل المعطيات التاريخية حتى تخدم الغرض من هذا المجهود ، إذ الأمر منوط بتقديم تصور مفتوح و رؤية مرحلية .

انبنى اهتمام المصادر المهتمة بالشأن السياسي مشرقا و مغربا ، على استحضار أهمية المال في تعضيد قوة الدولة و سلطتها ، حيث تكاد تتماثل الصيغ المعبرة عن هذه الأهمية ؛ فمقولة لا سلطان إلا بجند و لا جند إلا بمال و لا مال إلا بجباية و لا جباية إلا بعمارة و لا عمارة إلا بعدل ، تحضر بالقيمة نفسها ، وبالصياغة عينها في جل المصادر المهتمة بالمجال السياسي في الحضارة الإسلامية [1] ، لذلك الحضور اللافت لضرورة المال يعكس وعيا بأهميته في دوام الملك و مبناه ؛ فعلى مستوى دوام الملك المال عند الطرطوشي قوة للسلطان و عماد للمملكة و مادة الملك ، و هو أقوى العدة على العدو ، وذخيرة الملك ، و عماد المملكة و حياة الأرض [2] ، و الخراج عند الماوردي عمود الملك[3] .

أما ابن الخطيب فالمال في تقديره أمنع من الحصون ، و من قل ماله قصرت آماله [4] . و لا غرابة وفقا لذلك أن تسخط الملوك و تعاقب في أربعة أشياء منها اختزال الأموال [5] .

وفيما يتعلق بمبنى الملك ؛ تتردد مقولتان ، مفاد الأولى ما عبر عنه ابن خلدون بقوله :" اعلم أن مبنى الملك على أساسين لا بد منهما ، الأول الشوكة و العصبية و هو المعبر عنه بالجند و الثاني المال الذي هو قوام أولئك الجند ، و إقامة ما يحتاج إليه الملك من الأحوال ، و الخلل إذا طرق الدولة طرقها في هذين الأساسين "[6] ، و على المنوال نفسه اقتفى ابن الأزرق أثر ابن خلدون [7] .

و مناط الصياغة الثانية ؛ العالم بستان سياجه الدولة ، الدولة سلطان تحيا به السنة ، السنة يسوسها الملك ، الملك نظام يعضده الجند ، الجند أعوان يكفلهم المال ، المال رزق تجمعه الرعية ، الرعية عبيد يكنفهم العدل ، العدل مألوف و به قوام العالم " [8] ، بناء على ذلك وصفت السياسة بأنه :" العدل في السياسة لتعمر البلاد و يأمن العباد و يصلح الفساد و تجري الأمور على وفق السداد و تنتعش الرعية و تقوى على أداء الفرائض الشرعية " [9] ، و يتوقف ذلك على استثمار الأموال في صالح الرعية بإعطائها حقوقها و الكف عن إثقال كاهلها مما يفضي بالضرورة إلى صلاحها [10] .

إن التأكيد على أهمية المال في تقوية الملك و السلطة السياسية ، وازاه في التجربة التاريخية للمشاريع السياسية الاعتماد على واجهتين [11] ؛ الواجهة الاقتصادية التي تقتضي توفير الموارد المالية عبر سن سياسة الضرائب و الجبايات انطلاقا مما يوصي به الكتاب و السنة ، وواجهة اجتماعية تروم محاربة الخلل الناتج عن الانحراف بفعل الابتعاد عن

---

[1] ـ الطرطوشي ، سراج الملوك ، تحقيق جعفر البياتي ، ط1، رياض الريس للكتب و النشر ، 1990، ص 170.
ـ ابن رضوان ، الشهب اللامعة في السياسة النافعة ، تحقيق علي سامي النشار ، دار الثقافة الدار البيضاء ، 1984، ص 87.
ـ ابن خلدون ، المقدمة ، تحقيق درويش الجويدي ، ط2، المكتبة العصرية ، 1996، ص 43.

[2] ـ الطرطوشي ، المصدر السابق ، ص 369 .

[3] ـ الماوردي ، قوانين الوزارة وسياسة الملك ،تحقيق رضوان السيد ، دار الطليعة بيروت 1979، ص 123 إحالة 3.

[4] ـ ابن الخطيب ، مقامة السياسة ،مطبعة الساحل ، الرباط ، ص 134.

[5] ـ مجهول ، الأسد و الغواص ، اعتناء رضوان السيد ، ط2، دار الطليعة بيروت 1992,ص 109.

[6] ـ ابن خلدون ، المقدمة ،ص 269.

[7] ـ ابن الأزرق ، بدائع السلك في طبائع الملك،تحقيق محمد بن عبد الكريم ، الدار العربية ليبيا تونس ، ص 714.

[8] ـ ابن خلدون ، المقدمة ، ص 44 ، المرادي ، ص 107.

[9] ـ ابن حداد ، الجوهر النفيس في سياسة الرئيس ، ط1، دار الطليعة بيروت 1983، ص 61.

[10] ـ ابن الأزرق ، المصدر السابق ، ص 692.

[11] ـ محمد القبلي ، الدولة و الولاية و المجال في المغرب الوسيط ، دار توبقال للنشر 1987، ص 328.

الدين ، و لكي تكتسي الواجهتان صبغة دينية ، تم استدعاء مبدأ الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ، الذي يتجاوز المضمون الديني ، نحو بعد سياسي ـ اجتماعي من خلال الرسالة الإصلاحية التي يزعم " نظام " سياسي الدفاع عنها ، و لا مشاحة في أن هذا المبدأ يعد أصلا من أصول الإسلام السياسية الساعية إلى إصلاح السلطة السياسية التي حادت عن جادة الدين ، مما يبيح شرعية الخروج عليها و تغييرها ، حسب ما ينص عليه مبدأ الحسبة في الأدبيات السياسية الإسلامية بالمعنى الاصطلاحي للأمر بالمعروف الذي ظهر تركه و النهي عن المنكر الذي ظهر فعله [1] ، ليغدو العنف المسلح السبيل المتاح لإسقاط الدولة القائمة بعد استنفاذ الطرق المتاحة .

دشنت التجارب السياسية في العصر الوسيط بدايتها السياسية بمقومات الملك التي بإمكانها تقوية المشروعية السياسية ، وتتمثل على وجه الخصوص في إسقاط المكوس و المغارم على الناس ، و الإبقاء على ما ينادي به الدين ، حيث لا تنفصل هذه الإجراءات الرمزية عن تأكيد الأحقية في فرض الضرائب ، و التي بواسطتها يتم بناء علاقة التبعية و الخضوع و الولاء الذي تعلنه القبائل تجاه السلطة القائمة ، إذ تضمن الدولة بذلك مراقبة القبائل ، و على مقاسها يتحدد امتداد الدولة و اتساع أطرافها [2] ، يفيد هذا الحق في فرض الضرائب الحق في السيادة باعتباره أسمى الحقوق التي على أساسها تنتظم السلطة و تعلو على باقي السلط المنافسة [3] ، على هذا الأساس تتحول عملية الغزو أو الفتح ، إلى أسلوب سياسي يهدف إنهاء سيادة القبائل و هيمنتها ، و لا يسعى محوها و إنهاءها من الوجود الواقعي [4] .

إن العلاقة بين الدولة و الضريبة مبنية على روابط عميقة و متبادلة ؛ فالطاعة تقوم على الإقرار الدوري لأداء ما تفرضه الدولة ، و إعلان التمرد أو الثورة يتوقف في جانب كبير منه على رفض تأدية ما على الكيانات من واجبات و لوازم ، بل إن " استقلال " بعض القبائل خاصة الكبرى منها ، كان يعني عدم دفع الضرائب ، و الذي استعاضت عنه الدولة بمنح هذا النوع من القبائل حق استخلاص الحقوق الجبائية باسم السلطان ، مقابل تزويد السلطة بالرجال أثناء الحرب ، و في أسوأ الأحوال مسالمتها و عدم الاعتداء على مناطق نفوذها [5].

ـ الضرائب و الدلالة السياسية عند المرابطين و الموحدين.

يقول ابن خلدون :" اعلم أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة ، وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة و السبب في ذلك أن الدولة إن كانت على سنن الدين فليست تقتضي إلا المغارم الشرعية "[6] .

استند المشروع السياسي المرابطي في بدايته على مبدأ الإصلاح الاجتماعي ، القائم على الدين و العقيدة ، الأمر الذي مكنه من تحقيق وحدة سياسية ، لم يكن لها لتتحقق لولا دعامة المال المتوفر من الجباية و تحصيل الضرائب [7] ، و إن كان مونطاني [8] ينفي المعطى المادي في قوة و سرعة " الفتح " المرابطي ، و يرى أن نجاح هذه التجربة لا يرجع فقط للقوة القتالية للجيوش ، و لكن بالرابط الوحدوي لمكونات الحلف الصنهاجي ، ونرى أن الأمر لا يتوقف على ذلك فحسب ، بل قام على سياسة إصلاحية تبغي رد المظالم و قطع جميع المغارم [9] ، و هو ما قد يحيل على أن تأسيس السلطة المرابطية لم ينفصل في قيامه عن عامل الضريبة و

ـ نزيه حماد ، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء ، ط1، المعهد [1] العالمي للفكر الإسلامي 1993،ص 120.

ـ علي أومليل ، الخطاب التاريخي دراسة لمنهجية ابن خلدون ، معهد الإنماء [2] العربي لبنان ، ص 142 ـ 143.

ـ فتحي عبد الكريم ، الدولة و السيادة في الفقه الإسلامي ، ط1، دار التوفيق [3] النموذجية 1984، ص 55.

ـ طلال أسد ، منشأ الدولة العربية الإسلامية و تطورها ، مجلة المستقبل العربي [4]، س3، عدد22، 1980،ص 119.

[5] ـ الجابري ، العصبية و الدولة ،ط4 ، دار النشر الدار البيضاء 1991، ص 29.

[6] ـ ابن خلدون ، المقدمة ، ص 255.

ـ عبد الجليل لحمنات ، التصوف في القرن 6هـ/ 12م مقدمة لدراسة التصوف [7] بالمغرب ، دبلوم الدراسات العليا ، جامعة محمد الخامس كلية الآداب و العلوم الإنسانية الرباط 1989- 1990، رسالة مرقونة، ص 82- 127.

[8] -Robert Montagne :les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc ;éditons Afrique Orient 1989 ; p48 -79.

ـ ابن عذاري المراكشي، البيان ج4 ، تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة 1980، [9] ص 10.

المال ، مصداق ذلك إجراء عبد ابن ياسين حين دخول سجلماسة ، حيث غير بها المنكرات و أسقط المغارم و المكوس [1] ، و أزال عن أهل سوس سنة 448هـ / 1040م أيضا المغارم المحدثة [2] ، و بعد أن دانت المنطقة و دخلت في طاعة الدولة ، أمر عماله بالعدل و إظهار السنة و أخذ الزكوات و الأعشار و إسقاط ما سوى ذلك من المغارم المحدثة [3].

إن الإصلاحات الجبائية التي أرساها بعض زعماء البداية السياسية للمرابطين ، لم تكن معزولة عن جوهرها السياسي و مضمونها " الدعائي و ليس الإصلاحي الصرف ؛ إذ إن رغبتها في تقديم " نموذج " سياسي يستقي مرجعيته من السيادة العليا ، كان مسكونا باستقطاب القبائل و تقوية تماسك نظام الأحلاف ، بغرض ضمان كتلة سياسية داعمة يوفرها النسيج القبلي الواسع الموالي للمرابطين[4] ، و الكفيل بتقوية السلطة و مدها بالشرعية الاجتماعية اللازمة لضمان نجاح رسالتها السياسية ، كما رامت السلطة القائمة من خلال الاعتماد على هذه الآلية ، تقوية الوشائج فيما بين الدولة و القبائل ، عبر المزج بين هيبة و رمزية الدولة الدينية الجابية للضرائب الشرعية والواجبة فقط ، و بين الدولة الحامية للدين و الضامنة لأمنه و استقراره و الساعية للدفاع عنه بالجهاد [5] .

لا شك أن الجباية الشرعية لا تقتصر على الجوهر الديني ، بل تتعداه إلى معنى اجتماعي ، يكمن في تحفيز مختلف الشرائح الاجتماعية نحو الانكباب على الإنتاج و بذل المجهود المطلوب خاصة فئة الفلاحين و التجار ، و في هذا معنى قول ابن خلدون :" معظم الجباية إنما هي من الفلاحين و التجار ، لا سيما بعد وضع المكوس و نمو الجباية بها ، فإذا انقبض الفلاحون عن الفلاحة و قعد التجار عن التجارة ذهبت الجباية جملة أو دخلها النقص المتفاحش " [6] .

لعل الأحقية السياسية المعتمدة على الإصلاح الجبائي و العدل فيه ، تضمن بالإضافة إلى السند الاجتماعي ، ولاء الجند و مواجهة مختلف الأزمات الطارئة و الأخطار المحدقة [7] ، قلما تصمد هذه الغاية أمام الحاجات المتزايدة للدولة و الحكام بعد تحقيق المرام ، إذ سرعان ما ينفلت الوضع و يتحول إلى فوضى ضريبية عنوانها التغريم و فرض ما لا يوجبه الشرع حسب ما كان عليه الوضع قبل قيام السلطة المركزية [8] .

ترتبط مرحلة التصدع السياسي و منطلقات المشروع التأسيسي ، بالتحول من مرحلة دولة الدعوة ، إلى دولة الملك السياسي ، التي تفرض انتقالا من ضرائب الشرعية السياسية ، نحو ضرائب متطلبات الدولة و حاجاتها الأساس في إطار التدبير الذي تقتضيه المرحلة ، و هي التي وسمها ابن خلدون بقوله :" فيكثرون من الوظائف و الوزائع حينئذ على الرعايا و الأكرة و الفلاحين و سائر أهل المغارم و يزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقدارا عظيما لتكثر الجباية و يضعون المكوس على المبايعات في الأبواب " [9] .

لا غرو ، أن المشكلة المالية المرابطية قد تزامنت مع أواخر عهد يوسف بن تاشفين (460 ـ 500هـ/ 1058ـ 1105م)، و اشتدت في عهد علي بن يوسف (500ـ537هـ /1106ـ1143م)[10] ، و اقترنت بالتراجع عن الرسالة المؤسسة بعد إرساء الدولة المركزية [11] ، و معلوم ـ في تقديرنا ـ أن

---

[1] ـ ابن أبي زرع ، الأنيس المطرب بروض القرطاس ، تحقيق عبد الوهاب بن منصور ،دار المنصور للطباعة و الوراقة الرباط 1972ص. 128.

[2] ـ الناصري ، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ، ج2،تحقيق جعفر و امحمد الناصري ، الدار البيضاء 1955، ص 12.

[3] ـ ابن الأحمر ، بيوتات فاس الكبرى ، الرباط 1972، ص 29.

[4] ـ الإدريسي ، الجباية في عهد الدولة السعدية ،، دبلوم الدراسات العليا ، كلية الآداب سيدي محمد بن عبد الله ، فاس 1994- 1995، رسالة مرقونة ، ص 162.

[5] ـ نفسه ، ص 187.

[6] ـ ابن خلدون ، المقدمة ، ص 258.

[7] ـ عز الدين العلام ، السلطة و السياسة في الأدب السلطاني ، دار افريقيا للنشر 1991، ص 147.

[8] ـ محمد القبلي ، حول تاريخ المجتمع المغربي في العصر الوسيط ، منشورات الفنك الدار البيضاء 1998، ص 33.

[9] ـ ابن خلدون ، المصدر السابق ، ص 255.

[10] ـ مصطفى بنسباع ، السلطة بين التسنن و التشيع ما بين عصري المرابطين و الموحدين ، ط1، منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية كلية الآداب تطوان 1999، ص 85.

[11] ـ القبلي ، حول تاريخ المغرب، ص 34.

هذا التراجع يعود إلى سنة 464 هـ / 1058م ، حين فرض يوسف بن تاشفين ضريبة ثقيلة على اليهود بلغت حسب ابن عذاري مائة ألف دينار عشرية و نيف على ثلاثة عشر ألف دينار [1] .

أما المؤشر الثاني ، فهو ضريبة المعونة التي هم يوسف بن تاشفين بفرضها باسم الجهاد [2] . يعني المؤشران أن الموارد المالية أصبحت عاجزة بحكم ضعف المتوفر منها على مسايرة الطموحات السياسية للدولة ، و يبدو أن هذا الثقل شعر به أمراء الطوائف و شكوا إلى يوسف بن تاشفين ما سماه ابن خلدون الظلامات و المكوس و تلاحق المغارم [3] ، و من الملاحظ أن أمراء الأندلس وجدوا في السياسة المرابطية أسلوبا للإثقال على الرعايا بالضرائب و فرض المغارم [4] .

إن التلازم بين الجهاد في الأندلس ، و بين الرغبة في إسقاط المكوس ، قد أوجد صورة متناقضة في سياسة الدولة ، التي ترغب في الجهاد لرفع الظلم عن المجتمع ، مثلما تود في الوقت نفسه فرض الضرائب على آخرين لتمويل الحرب ، و يظهر أن هذه الازدواجية قد عجلت بتصدع مشروعية الحكم ، الذي اقترن في عهد علي بن يوسف بالضرائب التي طالت العديد من الفئات الاجتماعية ، و لعل العلامة الفارقة في هذا المستوى هي استعمال جند المرتزقة في الجباية ، و طبيعي أن يفرز هذا الإجراء وضعا " شاذا " سمته مزيدا من استخلاص الضرائب غير الشرعية ، و تجاهل استئصالها ، و تعدى الأمر ذلك إلى استعمال غير المسلم في جباية حق غير شرعي [5] ، و هو ما عمق من حالة التردي وتهاوي سلطة الدولة ومشروعيتها الاجتماعية.

تكاد تتشابه هذه الوضعية في ضفتي المجال المرابطي ، حيث أن النظام الضريبي في المغرب الأقصى لم يكن يبعث على الرضى ، و إن كانت الرواية المعتمدة مشايعة للموحدين ، فالبيذق يذكر مقدار ضريبة وصلت إلى ألف مثقال كانت تؤدى ليحيى بن فانو أحد الولاة المرابطين جراء قتل نعامة [6] ، و ينفرد في سياق آخر برواية تأدية المكس / المكرى أثناء محاولة المهدي و جماعته جواز نهر أم الربيع [7] .

وعلى صعيد الأندلس ، فرضت ضريبة التعتيب على الأهالي جراء تصاعد وثيرة الحرب خاصة في ألمرية و قرطبة و اشبيلية [8]، رغم تباين موقف هذه المدن من تأدية هذه الضريبة ، و إن كان ابن عذاري ينفي وجود شغب ناتج عنها بقوله :" فكمل الأمر دون تشغيب أو تعتيب ، و كذلك أهل اشبيلية بوسط الحال دون إسراف ولا إجحاف " [9] ، فقد أذكت هذه الضريبة جو التوتر السائد على الجبهة الأندلسية ، و أسهمت في انفجاره احتجاجا على كثرة اللوازم التي اضطر المرابطون لفرضها بغية تمويل الحرب [10] .

كانت الوضعية الضريبية المهترئة التي عبر عنها البيذق أعلاه ، مدخلا مهما لابن تومرت (ت 524هـ/ 1130م)، لتقويض شرعية الوجود السياسي المرابطي ، و هكذا و طيلة عودته من المشرق ، لم يتورع عن منحى الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر رغبة منه في تصحيح و تقويم العادات الفاسدة ، و نشر المبادئ الدينية " الصحيحة " ، منذ أن

---

[1] ـ ابن عذاري ، البيان ج4 ، ص 23.

[2] ـ الونشريسي ، المعيار ، ج11، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب 1981، ص 132- 133.

[3] ـ الناصري ، الاستقصا ، ج2، تحقيق جعفر و امحمد الناصري ، الدار البيضاء 1955، ص 57- 58. يذكر في هذا السياق أن الروايتين فيهما تصحيف للفقيه صاحب الموقف من ابن تاشفين ، وهو ابن الفراء و ليس ابن البراء ، انظر ابن بشكوال ، كتاب الصلة ، بيروت 2003، ص 447، ترجمة 1264.

[4] ـ ابن خلدون ، العبر ج6 ، تحقيق سهيل زكار ، دار الفكر بيروت 2000، ص 249.

[5] ـ ابن بلقين ، كتاب التبيان ،تحقيق أمين توفيق الطيبي ، منشورات عكاظ الرباط 1995، ص 135.

[6] ـ محمد القبلي ، مراجعات حول المجتمع و الثقافة بالمغرب الوسيط ، دار توبقال للنشر 1987، ، ص 36.

[7] ـ البيذق ، أخبار المهدي ابن تومرت و بداية دولة الموحدين ، دار المنصور للطباعة و الوراقة الرباط 1971، ص 21.

[8] ـ نفسه ، ص 26.

[9] ـ ابن عذاري ، البيان ج4 ، ص 73- 74.

[10] ـ نفسه ، ص 74.

ـ العمراني محمد ، الفتن و التمردات بالمغرب الأقصى و الأندلس خلال ق6هـ/ 12م ،دبلوم الدراسات العليا ، جامعة محمد الخامس ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية الرباط 1995- 1996، رسالة مرقونة ، ص 53- 56.

ـ ابراهيم القادري بوتشيش ، أثر الحروب في المجال الضرائبي ، مجلة الاجتهاد (3-2)، س9، ع 34-35، بيروت 1997، ص 89.

حل بطرابلس [1] ، موحيا بصورة العالم الملتزم بواجب الحسبة المعروفة مبادئها في النصوص الشرعية [2] ، إلى أن تجسدت هذه السيرة في رفض أداء الضرائب التي فرضها الملثمون خاصة المكرى المفروض على جواز نهر أم الربيع .

لم تحد الرسائل التي وجهها الموحدون لمختلف الولايات عن نهج ابن تومرت في التصدي لمسألة الضرائب ، إذ ركزت غالبيتها على مبدأ إلغاء المكوس و الغرامات ورفع المحدثات و طمس آثار المنكرات و محق الرسوم غير الشرعية من الأبواب و الأسواق [3] ، كما تلح على الولاة في ضرورة إحياء السنة و إظهار الدين [4] ، و نتيجة للتجاوزات التي رافقت بداية الدولة حاولت رسالة عبد المومن (524 ـ557هـ /1130ـ1163م) المؤرخة بسنة 543هـ / 1148م تقويم ما اعوج من استعمال السياط في جمع المال و الضريبة و تصحيحه ، و تفرض في السياق ذاته على الولاة الإشراف على هذه العملية [5] ،مخالفين بذلك ما ذهب إليه ميراندا [6] من أنه و إلى غاية 547 هـ / 1152م كانت الضرائب المفروضة هي الشرعية فقط ، لذلك بادر عبد المومن إلى قطع دابر هذه التجاوزات في رسالته التي أعقبت القضاء على ثورة الماسي ، يقول "تأكيدا " لذلك :" و لقد ذكر لنا في أمر المغارم و المكوس و القبالات و تحجير المراسي ما رأينا أنه أعظم الكبائر جرما و إفكا " [7] .

أما الرسالة الموجهة لأهل قسنطينة فتركز على ما توجبه السنة بحيث لا يلزم أحدا مكسا و لا مغرما و لا قبالة [8] . و بناء على هذه التعليمات المبثوثة في الرسالتين ،أبدى الجنود تأييدهم لذلك و تمنعوا عن إرغام سكان المناطق التي مروا بها من تأدية الضرائب غير الشرعية ، أو توفير المأوى لهم عنوة [9] ، و ارتباطا بذلك كانت تسمية الولاة و تعيينهم في مناطق معينة ، تعني تكليفهم بمهمة عدم إلزام الناس أو مطالبتهم بغير حقوق الشرع الذي جعله الله في أموال أهل الإسلام [10] .

رغبة في تكريس الشرعية الموحدية و إضفاء الطابع التنظيمي الذي يساير هذا المطمح ، تندرج عملية التكسير ، التي تساوقت مع إرساء الدولة المركزية أملا في تقوية نفوذ وسيادة الدولة ، و يلاحظ أن الأسطغرافيا الموحدية المرافقة أعرضت عن ذكر هذه العملية و تجاهلتها، و يكاد ابن أبي زرع ينفرد برواية تفاصيل هذه العملية يقول :" و في هذه السنة ـ أي 554هـ / 1160م ـ أمر عبد المومن بتكسير بلاد افريقية و المغرب و كسرها من بلاد افريقية من برقة إلا بلاد نول من السوس الأقصى بالفراسخ و الأميال طولا و عرضا ، فأسقط من التكسير الثلث في الجبال و الشعراء و الأنهار و السباخ و الطرقات و الحزون ، و ما بقي قسط عليه الخراج و ألزم كل قبيلة قسطها من الرزق و الورق " [11] .

على الرغم من تباين مواقف الدارسين المحدثين من هذه العملية [12] ، فإننا نعد هذه العملية استجابة لهاجس المشروعية بغية إدخال عموم المجال في إطار الشرعية الموحدية، التي و إن اعتمدت القرآن و السنة كمصدرين أساسيين للتشريع ، فقد جعلت الإمام المخول الوحيد الذي بإمكانه الاجتهاد وفق ما تمليه عليه المصلحة السياسية المغطاة بالتأويل الموحدي للدين [13]، و يتأكد ذلك على الخصوص في الصفات التي خلعت على المهدي من قبيل الإمام و المعصوم ، و هو ما يشي بتكييف المصلحة

---

[1] ـ هويثي ميراندا ، التاريخ السياسي للامبراطورية الموحدية ، ترجمة عبد الواحد أكمير ، منشورات دار الزمن 2005، ص 58.

[2] ـ علي أومليل ، السلطة الثقافية و السلطة السياسية ،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية 1996، ص 12.

[3] ـ أحمد عزاوي ، رسائل موحدية ، ج2، منشورات كلية الآداب القنيطرة 2001، ص 42 - 231.

[4] ـ نفسه ، ج1، ص 45.

[5] ـ نفسه ، ج2 ، ص 241.

[6] ـ ميراندا ، المرجع السابق ، ص 205.

[7] ـ أحمد عزاوي ، المرجع السابق ، ج1، ص 64.

[8] ـ عز الدين أحمد موسى ، الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم و نظمهم ، ط1، دار الغرب الإسلامي 1991، ص 279.

[9] ـ ميراندا ، المرجع السابق ، ص 143.

[10] ـ أحمد عزاوي ، المرجع السابق ، ج1، ص 393 رسالة 123.

[11] ـ ابن أبي زرع ، الأنيس ، ص 198 - 199.

[12] ـ لمزيد من التفاصيل ، انظر أطروحتنا حول الضرائب في الغرب الإسلامي و أثرها في التاريخ السياسي ،جامعة المولى اسماعيل ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية مكناس ، 2010- 2011، رسالة مرقونة ، ص 101- 102.

[13] ـ عزالدين عمر موسى ، المرجع السابق ، ص 279.

الموحدية مع الشرع المرتبط بها (التوحيد) ، و الذي لا يعني هنا ـ أي عملية التكسير ـ سوى إدخال المجال في مفهوم بلاد العنوة ، وإقصاء الإرث الفقهي الذي حسب بلاد المغرب أرض صلح ، حتى يتسنى له الاستحواذ على الأراضي " المفتوحة " ، ويتساوى في ذلك صاحب الأرض و أهل الذمة [1] ، و لكي ينسجم هذا الإجراء مع التصور التشريعي للموحدين ، التجأ عبد المومن إلى العلماء لاستصدار فتوى تعتبر بلاد المغرب بلاد عنوة ، يقتضي بموجبها فرض الخراج على أراضيها [2] ، و إن يظهر ولأسباب سياسية لجأ إليها عبد المومن بين الفينة و الأخرى لإسقاط بعض المغارم خاصة لمن دخل في طاعة الدولة مثلما حصل مع أهل زرهون [3] ، مما قد يفيد في معرفة درجة ومستوى تقبل المشروع الموحدي بالرغم من طابعه العنيف ، لدى بعض القبائل خاصة الغمارية منها ، التي اهتبلت فرصة الإصلاح الضريبي الموحدي الذي رفعته السلطة ، و ناصرت الدولة في بدايتها ، نكاية في المرابطين و سياستهم الضريبية المجحفة ، إلا أن تحول السياسة الموحدية تجاه الرافضين و المتمنعين عن الأداء ، دفعها إلى إعلان التمرد في مناسبتين و ذلك سنوات 559 هـ / 1163ـ 1164م و سنة 562هـ / 1166م فيما يعرف بثورة سبع بن منغفاد .

تنطوي رسائل التعيين على تأكيد الأهمية السيادية المتمثلة في استخلاص الضرائب ، كما تشي أحيانا بملامح سلطة ضعيفة آيلة للسقوط و تحاول جاهدة عدم التفويت في هذا الحق ، إذ تبادر إلى تفويت حق استجباء الواجبات الضريبية لبعض القبائل ، التي تمنح لها ولولاتها تفويضا تاما في مسألة الجبايات [4] ، و من ثم قد يفسر تمرد قبائل الجنوب على سبيل المثال بالرغبة في التخلص من اليد الثقيلة الموحدية حسب ما تعكسه كجزولة و هسكورة و دكالة و برغواطة ، التي ارتمت في أحضان زعامات محلية معلنة تأييدها لتمرد الماسي أو القحطاني أو الصحرواي [5] ، و من جملة المظاهر التي زكت التحلل الاجتماعي من الضريبة الموحدية تراتبية هذا المجتمع ، ما بين إعفاء القبائل التي دخلت في " الشرعية " ، و التي اختارت التمنع أو التي حسبتها السلطة القائمة أراضي عنوة ، ولعل القرينة الدالة على ذلك حالة زرهون التي أسقطت عنها الوظائف بمجرد دخولها في الطاعة الموحدية [6] ، أو رسائل التعيين و تحديدا التي لا تذكر مسألة الجبايات ، ما قد يفسر أنه قبائل معفاة من الجباية مقابل خدمتها العسكرية [7] ، لهذا حاول خلفاء الأزمة و منهم الرشيد (633ـ 640هـ /1236ـ1263م) تحيين الشرعية الضريبية المفقودة بفعل توالي النكسات ، و كانت تحركاته سنوات 633هـ /1236م و 634 هـ /1237م ،تستهدف تحصيل الضرائب ، و مداراة الأزمة التي كانت تنخر جسم الدولة ، و تعجل بانحدارها و أفولها [8].

إن فهم العلاقة العضوية التي تؤلف فيما بين الضريبة و المجال السياسي في مختلف المراحل التي تمر منها الدولة ، تصدح بالعديد من الاستنتاجات التي تتحول إلى إشكالات مفتوحة ، أي أن المجهود في طبيعته مبني على استنتاجات مرحلية ، سرعان ما يستوقفنا البحث و تنويع القراءة إزاءها ، بتسليط الأضواء على المخبوء ، الذي يتوارى وراء قلة المادة المتاحة ، وفلسفة التأويل التي تؤطر تصورنا للموضوع ، لذا يميل البحث إلى الافتراض المفتوح ؛ فالنتيجة التي سمح بها البحث متعددة الأوجه بصدد علاقة الضريبة بالدولة و شرعيتها السياسية .

---

[1] ـ محمد المنوني ، الحضارة الموحدية ، ط1، دار توبقال للنشر 1989، ص 126.

55 ـ الحسين بولقطيب ، المصامدة و قيام دولة الموحدين (500هـ ـ558هـ / 1106ـ)، دبلوم الدراسات العليا ، كلية الآداب سيدي محمد بن عبد الله ، فاس 1989، رسالة مرقونة ، ص 491.

[3] ـ ابن غازي ، الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون ،تحقيق عبد الوهاب بن منصور ، المطبعة الملكية الرباط 1988، ص 23.

[4] ـ أحمد عزاوي ، المرجع السابق ، ج2، ص 162.

[5] ـ نفسه ، ص 35

[6] ـ ابن غازي ، المصدر السابق ، ص 23.

[7] ـ أحمد عزاوي ، المرجع السابق ، ج2، ص 161.

[8] - Mohamed Kably : société,pouvoir et religion au Maroc à la fin du moyen âge, édition maison neuve et Larose , Paris 1986, p 33-34,62.

يبدو أن سياسة الإصلاحات التي اعتمدتها سلط العصر الوسيط غالبا ما نحت منحى دعائيا و ليس إصلاحيا ، لأنها كانت محدودة الأثر و الزمن ، و تتعلق أساسا ببداية المشروع السياسي ، أو تتزامن مع فترات قوة الدولة خاصة لدى بعض السلاطين ، تروغ في جوهرها استقطاب و استمالة الأهالي ، لهذا ظلت التجاوزات هي القاعدة رغم كل المحاولات المتقطعة و المتباعدة لتحسين الأوضاع [1] .

لا يقاس الإشكال الضريبي و علاقته بالمجال السياسي عموما فقط بأنواع الضرائب التي فرضت على مختلف الشرائح الاجتماعية ، ولكن قد يتأتى من السلوك الجبائي للدولة ، الذي تميز بيده الثقيلة حسب تعبير العروي ، و أنتج مواقف اجتماعية تتمثل في ردود فعل حادة وسمت غالبية مراحل الدولة ، و أوحت بتصور يدخل الدولة في مستوى" الجهاز الطفيلي " الذي يركز على فرض الضرائب و المكوس و الكلف المختلفة ، دون أن تكون له القدرة الكافية لتقديم الخدمات الموازية ، و كأن المجتمع وعاء ضريبي ، و الدولة كيان جابي و تمثال ضريبي قائم .و تتجلى المفارقة أكثر حين يصعب علينا من جهة تبين مقدار الضرائب المؤداة ، وغموض الأسس التي يمكن الاستناد عليها في بناء الجباية من جهة أخرى، لذلك يبدو تمرد القبائل محكوم بسياق موضوعي مؤداه عدم القدرة على تأدية التكاليف التي كانت تتجاوز حجمها الطبيعي ، خاصة إذا ما قيس بضحالة و هزالة الموارد ، و لم تكن هذه التحركات أسيرة الفوضوية و الحب الغريزي لإثارة الفتن أو ما سمي بالقبائل اللقاح التي ترفض الإذعان لأي سلطة.

لقد ألزمت ظهائر التوقير و الاحترام الصادرة في حق بعض الرموز الدينية و الثقافية و القبلية ، الدولة على وأد عدالتها الضريبية و كلفت خزينتها كثيرا و عملت على إقبار مشروعيتها، فالتمييز على هذا المستوى بين من يؤدي و من يعفى ، أفرز نمط تفكير يختزل الضريبة في طابع الإخضاع و القسر و الإجحاف، و ليس المشاركة و المساهمة " المواطنة " في أعباء الدولة ، و لا أدل على ذلك من ابن خلدون الذي يرى في المغارم و الضرائب ضيما و مذلة لا تحتملها النفوس الأبية إلا إذا استهوته عن القتل و التلف [2] ، بل إن الخول و العبيد هم من يؤدون الإتاوة و المغرم و الجباية ، أو بتعبير أدق ذل المغرم [3] .

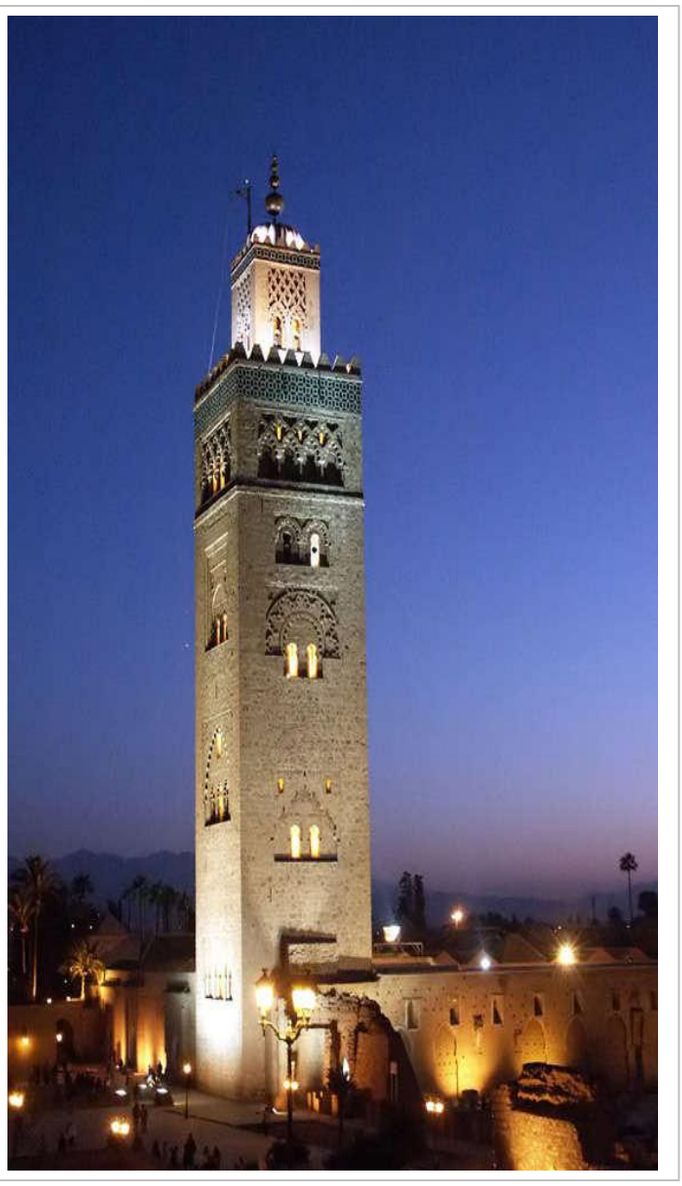

[1] ـ محمد القبلي ، حول ص 39.

[2] ـ ابن خلدون ، المقدمة ، ص 133.

[3] ـ ابن خلدون ، العبر ج6 ص34 -62 - 75، ج7 ، تحقيق خليل شحادة و سهيل زكار دار الفكر بيروت 1988، ص 6- 77- 174.

مقدمة:

يعتبر اليهود من الشرائح الاجتماعية، التي حضيت بمكانة وازنة سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي بمغرب الحقبة الوسيطية، حيث عملت على الانصهار داخل ثنايا المجتمع المغربي، بعدما كانت تحتكر الأنشطة الاقتصادية، وكما هو معروف، وذلك نظرا لبراعتهم في التجارة، التي أكسبتهم نفوذا ماليا. وفي ظل الاضطهاد السياسي، كان لزاما عليهم التطلع نحو الحصول على السلطة السياسية، خدمة وصيانة لمصالحهم، فكان أن تم لهم الأمر، عبر تسلمها وتسلق الهرم السياسي والاجتماعي، والانخراط في نظم الدولة سياسيا وعسكريا.

وتم لهم ذلك بالحصول على مناصب راقية في سلم النظام السياسي المغربي، حيث استعان بهم بعض السلاطين أنفسم وقت الأزمات واندلاع الثورات التي كانت تعيشها الدول أثناء انهيارها، قصد مساندته في ملكه، ومن أبرز المناصب التي تقلدها اليهود الحجابة كأعلى سلطة سياسية في البلاد بعد السلطان، كما تمت الاستعانة بهم في البعثات السفارية لبعض السلاطين المغاربة والأوربيين، ولعب دور الوساطة بينهم حيث ساعدهم في ذلك تميزهم في الحوار السياسي في العلاقات الدولية، وحسم الديبلوماسي، إلى جانب الاستعانة بهم داخل البلاط السلطاني. الشيء الذي فسح المجال أمام الطائفة اليهودية لتقلد مناصب أرقى بأغلب الدول التي تعاقبت على حكم المغرب الأقصى خلال العصر الوسيط.

وتفاعلا أكثر مع هذا الموضوع يتبادر للذهن مجموعة من التساؤلات؛ ما هي أرقى المناصب والسلط السياسية والإدارية التي حصل عليها اليهود؟ وهل شكلت بالنسبة لهم مفتاحا لبسط نفوذهم على السير على العادي للدول التي تعاقبت على حكم المغرب؟ وما أبرز المؤثرات التي خلفها تقلد اليهود للسلط السياسية؟

المحور الأول:الحياة السياسية والإدارية لليهود بالمغرب الوسيطي.

يعد الاقتصاد والسياسة ظاهرتان حضاريتان متكاملتان مارسهما اليهود في بلاد المغرب، وكان لحركتهم ونشاطهم الاقتصادي تأثير على ممارساتهم السياسية بفضل ما وصلوا إليه من نفوذ مالي. وهذا النفوذ فتح لهم المجال لاعتلاء أرقى المناصب الإدارية في الدولة.[1]

خلال عصر الفاطميين في المغرب، تمتع اليهود بحرية واسعة في ممارستهم لأعمالهم العادية والضرورية، الأمر الذي مكنهم من شغل مناصب إدارية عالية في الدولة نذكر على ذلك مثلا "يعقوب بن كلس اليهودي"، الذي فر من مصر إثر وفاة "كافور الأخشيدي" حاكم مصرمتجها إلى المغرب للدخول في خدمة "المعز لدين الله الفاطمي" سنة (357هـ) واعتمد عليه في أمور خطيرة جدا منها أنه قام بتشجيعه على الهجوم على مصر.[2]

وكان المعتز الفاطمي يعتمد بشكل كبير على آراء الحاخام اليهودي "بلطيل إبنشفاطيا" الذي كان يقوم بتقديم معلومات فلكية وتنجيمية للمعز، حينما كانت قواته تحاصر منطقة أورياORIA في جنوب إيطاليا، فبشره بالخير بخصوص نجاح هذه القوات في أعمالها الحربية، فاتخذ منه مستشارا خاصا به، ووزيرا لمملكته في المغرب عند إقامته بمدينة القيروان، وكذلك بعد انتقاله إلى مصر.[3]

أما في عهد المرابطي، فإنه ليست لدينا وثائق تثبت أنهم استعملوا سفراء يهود، فقد مر اليهود بفترة عصيبة كرد على خطورة هذا العنصر في إفساد الدين الإسلامي، لذلك نجد أن المرابطين لم يستعينوا باليهود في الخطط الإدارية وتم اعتماد هؤلاء على إمكانياتهم البشرية دون اللجوء إلى اليهود لاستخدامهم كسفراء.[4]

غير أن العهد الموحدي تميز بتفتح من الناحية السياسية والدبلوماسية منذ عهد "عبد المؤمن بن علي"، إذا عمل الموحدون على تقوية علاقتهم بالقوى المسيحية، وأدخلوا الجند النصراني في جيشهم، ولكن فيما يتعلق بالسفارات بينهم وبين المسيحين، فإنهم لم يستنجدوا باليهود، ولكن اعتمدوا على النصارى كتراجمة أثناء المفاوضات، وعقد الاتفاقيات مع القوى المسيحية، غير أن والي سبتة "ابن خلاص" في أواخر العهد الموحدي أرسل "ابن سهل الإسرائيلي" كاتبه ضمن وفد يترأسه "ابنه أبي زكرياء الحفصي" ووجد "إبراهيم بن سهل" ضمن هذه السفارة كشخصية ثانوية، لأن رئاسة الوفد قد أسندت إلى إبن الوالي"، ويعود إلى أنه كاتب "ابن خلاص" الشخص وأيضا إعجاب الأمير "الحفصي" بالشاعر وشاعريته، إذا كان مولعا بالأدب وشغوفا به.[5]

وشأنها شأن الموحدين استخدمت الدولة المرينية خلال العصور الوسطى اليهود في مهامها السياسية، فكان منهم الحاجب والوزير والإداري، وكان يتم اختيار السفراء في دولة بني مرين وبني وطاس بدقة متناهية،ففي عصر بني مرين كان السفراء مسلمين مثل "عبد الترجمان والقاضي "ابن أبي الصبر" أما في عهد بني وطاس فكان السفراء من أولئك التجار اليهود من الأندلس المهاجرين إلى المغرب.

المحور الثاني: أهم الوظائف السياسية والإدارية التي تقلدها اليهود خلال الحقبة الوسيطية.

1.الحاجب:

يعرفه ابن خلدون "بالمزوار" وهو من يترأس الجنادرة المنصرفين بباب السلطان في تنفيذ أومراه وعقوباته وحفظ

---

[1] بوعمامة، فاطمة،**اليهود في المغرب الإسلامي خلال القرنين(7و8هـ 13 و14م)**، دار كنوزالحكمة ، الجزائر،2011،ص،233.

[2] ولترج.، فيشل،**يهود في الحياة الإقتصادية والسياسية الإسلامية في العصور الوسطى**،ترجمة: سهيل زكار،طبعة بيروت، دار الفكر،1988، ص.ص، 78-79.

[3] **نفسه**، ص.ص، 94-95.

[4] عبد الله عنان، محمد،**عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس** ، القسم الأول، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر،1364،ص، 560.

[5] كواتي، مسعود،**اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط الموحدين**،ترجمة: حجوط، زاير، محمد،1991، ص، 111.

المعتقلين في سجونه، وهذه المهام يقوم بها وزير التنفيذ بمفهوم ذلك العصر، لأن الشروط الواجبة فيه تصلح لليهودي، وهي الذكاء والأمانة والفطنة وصدق اللهجة.[1]

وبدأ الحاجب بوظيفة القهرمان، وهو القائم على خصوصيات القصر من كل ما تحتاجه عائلة السلطان، فقد تمكن اليهود من الوصول إلى البلاط المريني، ولاسيما في فترة حكم يوسف المريني، فكانوا يرافقونه في حله وترحاله ويقومون بخدمته وذلك منذ طفتوله، وكانوا يتولون إدارة شؤون بيته، ويقضون أموره الخاصة به، ويجالسونه في خلواته، وبشكل عام فقد عظم شأن اليهود عند سلاطين بني مرين، فاستخدموهم في أعمال كثيرة.[2]

فتقلدوا الوزارة وتعددت فيهم الرؤساء والقهارمة، فكان منهم خليفة "بن رقاصة" وأخوه "إبراهيم"،وصهره "موسى بن السبتي" وابن عمه خليفة الأصغر، واستمروا على ذلك لمدة طويلة إلى أن استفاق السلطان وراجع بصيرته، وسر في ذلك كاتبه والقائم بأمور دولته أبو "محمد عبد الله بن أبي مدين"، فاعتقلهم في شعبان من سنة (701هـ) وقتل خليفة الأكبر وأخيه "إبراهيم" و"موسى السبتي" وإخوته وأقاربهم ولم يبقى السلطان إلا على الخليفة الأصغر احتقارا له.[3]

وفي عهد السلطان "أبو ثابت" (706هـ) خليفة السلطان "يوسف بن يعقوب "عين خليفة الأصغر حاجبا له، وتحكم هذا اليهودي في كل الأمور، وبسبب وشاية من هذا الأخير، تم اغتيال الفقيه والكاتب "أبي عبد الله بن أبي مدين" لكن فيما بعد تنبه السلطان "أبو ثابت" لمكر خليفة الأصغر فأعدمه.[4]

وبعد وفاة السلطان" أبي عنان" سيطر الوزراء على الدولة لدرجة أن سلاطينها لم يستطيعوا الدفاع عن أراضيها، فاستولى الاستعمار البرتغالي على سبتة في سنة (818 هـ) ويئس الناس من "أبي سعيد عثمان" لعدم قدرته على الدفاع عن سبتة، وقامت ثورة ضده، وأصبحت بذلك مدينة فاس بدون ملك حتى تم العثور على الابن الأصغر"لأبي سعيد" وكان اسمه "عبد الحق".[5]

2.الوزراء والإداريون:

ومن اختصاصات الوزراء، معاونة الخليفة في إدارة شؤون البلاد، فهو الواسطة بين الحاكم والرعية، وله الحق في مراجعة شؤون العامة، ومن أول واجباته هو النظر في المالية بمعنى أن هذا الوزير يساعد الحاكم في أعماله ويعمل تحت إشرافه. و"الماوردي" يوضح مهام الوزير المنفذ بقوله {وهذا الوزير وسط بينه وبين الرعايا والولاة يؤدي عنه ما أمر وينفذ عنه ما ذكر ويمضيما حكم ويخبر بتقليد الولاة وتجهيز الجيوش ويعرض عليه ما ورد من مهم وتجد من حدث ملم، ليعمل فيه ما يؤمر به، فهو معين في تنفيد الأمور وليس بوالٍ عليها ولا متقلداً لها}.[6]

وكان يتم اختيار الإداريون من طرف السلطان، وهذا الوزير ينحدرمن طائفة الفقهاء، وأشارت بعض المصادر إلى أن المرنيين والوطاسيين لم تكن لديهم أي دراية في الوسط الإداري، مما دفع بالمريينين للاستعانة بالطائفة اليهودية.[7]

وإبان تدهور أوضاع الدولة المرينية تعددت صور تعاظم نفوذ اليهود، حيت انخرط هؤلاء في الجيش وتسلق بعضهم المناصب حتى غدا قريبا من دوائر صناعة القرار، وكان بعضهم يكن الشر للدولة المرينية، ويسعى في خرابها. وفي عهد عبد الحق بن أبي سعيد خاصة كثرت المحن والفتن

---

[1] ابن خلدون،**كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبرفي ذكرأخبار العرب والعجم والبربرومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، دار الكتاب اللبناني،بيروت،م 7ج1، 1985،ص.ص، 428-429.

[2] **نفسه**، م 7، ج 12، ص، 483.

[3] الناصري، أحمد بن خالد، **الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، دار الكتاب، الدارالبيضاء، 1954، ص، 39.

[4] الناصري، أحمد بن خالد، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى...، **مرجع سابق**، ص، 49.

[5] ولترج، فيشل،يهود في الحياة الإقتصادية والسياسية...،**مرجع سابق**، ص، 92.

[6] كواتي،مسعود،**اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط الموحدين** ،ترجمة:حجوط، زايرمحمد،1991،ص، 198.

[7] عطا الله، شحاته ريه، **اليهود في بلاد المغرب الأقصى**، دار الكلمة للطباعة والنشر و التوزيع،الطبعة الأولى، دمشق، 1999،ص.ص، 187-188.

وضاق الخناق على الرعية. يقول الناصري: «في أيامه ضعف أمر بني مرين جدا وتداعى إلى الانحلال وكان التصرف للوزراء والحجاب». وعن مدة حكمه يشير "الناصري" إلى «أنه أطولهم مدة وأعظمهم محنة وشدة»وعندما أراد الانتقام من بني وطاس المسيطرين على الدولة والانتقام من العامة تم تعيين اليهوديين "هارون" و"شاويل،" فأسند للأول رياسة بيت المال، وأصبح الثاني نائبا له،كما تم تعيين "الحسين اليهودي" قائدا للشرطة، علما بأن هذا المنصب لا يسند في الدولة الإسلامية لغير مسلم. [1]

وهذا الاختيار يؤكد على أن الدولة المرينية قد أصابها الإفلاس، وأصبحت خزانتها شبه فارغة نظرا لكثرة ثورات القبائل، ولم يعد للأمراء المرنيين دور في تسير أمور البلاد، فقد سيطر محلهم في المدن زعماء القبائل، مما جعل الحواضر المغربية تستقل بنفسها، وهذه هي الأسباب التي أدت إلى اختيار شخصيات يهودية لاعتلاء هذه المناصب،واستبد هؤلاء اليهود ومنهم "هارون" و"شاويل" بالحكم، وشرعوا في إذلال أهل فاس بالضرب ومصادرة الأموال، كما تحكموا في الأشراف والفقهاء. [2]

وتحت نفوذ وتأثير هؤلاء، أصدر السلطان المريني "عبد الحق" مرسوما فرض فيه ضريبة الخراج على كل سكان مدينة فاس بما فيهم الشرفاء. علما بأن هذه الطبقة الاجتماعية كانت معفية من الضرائب، وقد استغل بلديين ضعف السلطان فبادروا بتقديم التماس للسلطان المريني يطلبون السماح لهم بالعودة إلى القيسارية، كما وعدوه بدفع ضريبة سنوية، فاستجاب"عبد الحق" لطلبهم، وبعد مرور سنة من عودة البلديين طلبوا أن يدفع الأشراف نفس الضريبة التي يدفعونها، بل وتمادوا وطلبوا من ناظر الأحباس أن يبيع لهم جلوس الدكاكين.[3]

وبعد رفض ناظر الأحباس تلبية مطلبهم تدخل "الحسين اليهودي" لصالحهم، فأمر الناظر بحجة أن أثمان الدكاكين تدفع إلى السلطان "عبد الحق المريني" وأنه محتاج إلى تلك الأموال، وهو مفوض من قبل السلطان في ذلك، ولم يقف "الحسين" عند هذا الحد بل ألقى القبض على امرأة شريفة من أهل حومة البليدة بفاس، وأوجعها ضربا فتوسلت" برسول الله عليه الصلاة والسلام" فأمر "الحسين" بمضاعفة العقاب،[4]وكان بالقرويين خطيب شجاع وإمام جريء وصلب في الحق لا يتطرق الخوف إلى قلبه, إسمه"أبو فارس عبد العزيز بن موسى الورياغلي"، فقصده الناس واشتكوا إليه ظلم المريني وتسلط ولاته. إلا أن الروايات التاريخية لا تذكر الشيء الكثير عن "الورياغلي"، وقد تناثرت أخباره في بعض المصادر. إذ قال عنه "الونشريسي" صاحب المعيار أنه «صاعقة الأرض». وكان يقصد أنه رجل صالح دعوته لا تخطئ أبدا. ووصفه الشيخ زروق ب«الغندور»، أي صاحب الإباء والنخوة، فشجع هذا الأخير العامة ضد اليهود، وأعلن الجهاد، ونادى في شوارع فاس، واجتمع عليه الناس، وطالبو الشريف عبد الله الجوطيب السلطة، وثار العامة انتقاما للمرأة من اليهود، فأخدو يضربونهم ويقتلونهم حتى كادوا يقضون عليهم، ولم ينجى منهم إلا من فر هاربا إلى فاس.[5]

العهدالوطاسي:

أما بنو وطاس فليس لهم نسب ولا مذهب سياسي يعتمدون عليه، كما لا يوجد عمال ولا أطر إدارية، فعملت الدولة على تكوين وحدات إدارية شبه مستقلة، وذلك نظرا للبعد عن مقر الهيئة الحاكمة. وهذا ما أدى إلى اعتراف الدولة الوطاسية بصلاحيات شيوخ البربر، وكان هؤلاء الشيوخ يستخدمون اليهود كحراس أو مدافعين لحسابهم، حيت وجد في جبل دمسرة يهود يحملون

---

[1] الحلوي، يوسف، **الثورة ضد الولاة** ، المساء،العدد 8. 10-07، 2014.

[2] عطا الله، شحاته ريه، اليهود في بلاد المغرب الأقصى، **مرجع سابق**، ص، 51.

[3] بوعمامة، فاطمة،**اليهود في المغرب الإسلامي خلال القرنين(7و8هـ 13 و14م)**، دار كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص، 235.

[4] **نفسه**،ص، 236 .

[5] عطا الله، شحاته ريه، اليهود في بلاد المغرب الأقصى...، **مرجع سابق**، ص.ص، 5655.

السلاح ويحاربون لحساب شيوخ هذا الجبل. ومن هؤلاء اليهود نذكر"عبد الرحمن المنجور" الذي كان يعمل في جمع المكوس في بلاد المغرب وكان يدفع عن مكس فاس ألف دينار عن كل سنة.

ومن هؤلاء اليهود الذي خدم بني وطاس "يعقوب روساليس" والذي أرسله سلطان فاس سن(136هـ) إلى "جان الثالث" ملك البرتغال يشكره على حسن إستقباله لحشايته وخادمه "يعقوب روساليس" كما أرسل هذا الأخير مرة أخرى إلى البرتغال لعقد سلام بين سلطان فاس "أحمد بن محمد الثاني" وملك البرتغال "جان الثالث" في (935هـ) وكانت جهود "روساليس" ناجحة.

كما أرسل "أحمد بن محمد الثاني" سفيره "أبراهام القرطبي" في مهمة ديبلوماسية في عام (939هـ) إلى إسبانيا، فواصل أ"حمد بن محمد الثاني" تقربه إلى البرتغاليين الذين كانوا في حرب ضد السعديين فقام "أحمد بن محمد" بإرسال يهودي "يعقوب روط" عام(994هـ) إلى لشبونة لهذا الغرض، والسبب وراء إرسال هذا اليهودي هو تخوف "أحمد الوطاسي" من مهمة المسلم الذي قد يتحالف مع البرتغاليين ضده ولعب هذا السفير دورا مهما في الترجمة كما تولى مناصب عدة إلا أن مهمته لن تدوم طويلا، وذلك راجع إلى ضعف حكم الوطاسيين وضياع نفوذهم. بالإضافة إلى رجحان كفة السعديين في حروبهم ضد البرتغال، ولذلك أصبحوا غير جديرين بالتحالف مع البرتغاليين.[1]

وفي هذه الفترة كان الوطاسيون هم الوزراء والحجاب، وكان على رأس بني وطاس "أبو زكرياء يحيى بن يحيى بن عمران إبن زيان ". وكانت ولايته مبدأ الشر، ومارس الفتنة في أرجاء البلاد، حيث أخذ في تغييرمراسيم الملك، وعوائد الدولة وعامل الرعية بقسوة وعنف،وعزل قاضي مدينة فاس الفقيه "عيسى بن علال المصمودي"، وقدم مكانه الفقيه "يعقوب التسولي" وهيمن أيضا الوطاسيون على السلطان "عبد الحق المريني" إلى أن انتبه إلى استبداد نفوذهم، كما أن العامة والخاصة نقموا عليه لإيقاعه بالوطاسيين، وأن آذانهم صاغية إلى "محمد الشيخ الوطاسي" صاحب أصيلا الذي نجا من المذبحة، فعين اليهوديين "هرون" و"شاويل"، وشكل هذا العمل نهاية السلطة المرينية.[2]

العهد السعدي:

ومن أفعال "عبد الرحمن المنجور" أنه قام ببيع قيسارية فاس لليهود بعدما استشار السلطان الذي كان في حاجة للمال لمحاربة محمد الشيخ السعدي واستمر المنجور في غشه وتم القبض عليه بعدما شهد عليه الشهود وقتل وصدرت أمواله لحساب بيت المال.[3]

3.السفراء:

عمل الكثير من اليهود في الحقل الديبلوماسي لحساب المسلمين، إذا شارك هؤلاء في البعثات التي أرسلها الحكام المسلمون إلى أنظمة الحكم في القارة الأوربية، كما شاركوا أيضا في البعثات التي جاءت إلى الأراضي الإسلامية.

ولقد استعان الأمراء بسفراء متمرسين في الأساليب الديبلوماسية، دون النظر في الديانة التي يدينون بها، لذلك كانوا يختارون لسفراتهم المختلفة مع أوروبا وشمال إفريقيا أجناس يهودية، صقلوا التجارب وتمرسوا على أرفع أسلوب في الديبلوماسية، وحذقوا في توجيه الحوار السياسي في العلاقات الدولية، دون أن ننسى عاملا آخر ألا هو العامل اللغوي، فالرسل أكثرهم، إن لم نقل جلهم من اليهود كانوا يحسنون اللغة، إذن العامل اللساني (اللغة) هي من العوامل التي ساعدت على اختيار اليهود للقيام

---

[1] عطا الله، شحاته ريه، اليهود في بلاد المغرب الأقصى...، **مرجع سابق**،ص.ص، 57-58.

[2] الوزان، حسن،**وصف إفريقيا**،ج 1 ، ترجمة: محمد حجي، محمد الأخضر،منشورات الجمعية المغربية للترجمة والتأليف والنشر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ص، 2.

[3] سيمون، ليفي،**أعلام اليهود في المغرب**،معلمة المغرب، الدارالبيضاء، 2015ص.ص، 55-56.

بنشاطات ديبلوماسية لحساب المسلمين.[1]

ومن هؤلاء السفراء نذكر:

صمويل بن إسحاق بلياش:

ينحدر من أسرة يهودية، وقام بأدوار سياسية وتجارية خطيرة في هولندا كممثل للسلطان "زيدان بن المنصور السعدي"وهكذا قضت مصلحة البلاد بتناسي ماضي "صمويل" وغض الطرف عن مناوراته السابقة، فدام على رأس السفارة المغربية الهولندية من سنة 1609 إلى 1616م، وتبوأ فيها مكانة مرموقة في هولندا وصار السلطان "زيدان" يسبغ عليه كثيرا من النعم ويخصه بالمزيد من العطف والثقة، فادعى"صمويل" النبل بين الأوساط اليهودية، وكان "صمويل" يطلع السلطان على تفاصيل المفاوضات التي يجريها في هولندا، فانعكست تصرفاته هذه سلبا على مكانته لدى السلطان، وسخط عليه دبلوماسيو فرنسا وإسبانيا وإنجلترا والبرتغال، خصوصا عندما قام بإمضاء الصفقات باسم السلطان دون أن يكون له تفويض خاص بذلك.[2]

يوسف بلياش:

ينتمي إلى العائلة اليهودية البلياشية، شغل مناصب ديبلوماسية وتجارية وكان ينوب عن شقيقه صمويل أثناء غيابه عن هولندا، فكان بمثابة قائم مقام السفارات المغربية،وكسب ثقة السلاطين السعديين، وكانوا كلهم يدافعون عنه لدى السلطات الهولندية أثيرت. وفي عام 1621م أوحى "يوسف بلياش" إلى السلطان "زيدان" بفكرة بناء مرسى بين الجديدة وأسفي فاستحسن السلطان المشروع، وكلفه بالدخول في مفاوضات مع هولندا بشأن إنجازه، ووافقت هولندا وبعثت وفدا من الخبراء إلى عين المكان، لكنهم اشتكوا من سلوك عائلة "بلياش"، وخاصة "يوسف"وإبنه"موسى" وكافة عصابة اليهود الذين يتلاعبون بمصالح المغرب وأوروبا معا.

وبهذا توترت العلاقات بين البلدين فلم ينجز المشروع بسبب "طيش يوسف بلياش" الذي مضى يقدم للسلطان صورة عن الأوروبيين مخالفة للواقع ويدّعى في نفس الوقت أنه مؤهل للتفاوض معهم وله كامل الصلاحيات لاتخاذ القرارات الملائمة. كما كان "يوسف بلياش" يسدي النصائح إلى السلطات الهولندية كلما تولى سلطان جديد في المغرب، وكان أحيانا يلتمس من الهولنديين مؤازرته لدى الحكومات الأوروبية والثناء عليه لدى السلطان بالمغرب، وتوفي سنة 1638م وذلك في عهد السلطان "محمد بن زيدان السعدي"، وكما أنه خلّف أخاه، فقد أفلح في استخلاف إبنه"داود" على رأس السفارة المغربية بلاهاي.[3]

داود بن يوسف بلياش:

ينتمي إلى العائلة اليهودية البلياشية، كان يقوم مقام السفير المغربي "بلاهاي" في هولندا نيابة عن أبيه، ثم صار وكيلا للسلطان "محمد بن زيدان السعدي" بهولندا ، لكنه لم يحد عن خطة والده وعمه في النفاق والخداع فافتضح أمره في علاقات المغرب بفرنسا، إذ تهاون في القيام بالواجب وأساء إلى سمعة المغرب وسلطانه "الوليد بن زيدان السعدي" بشأن معاهدة بين البلدين، حيث توانى في تسليم نصها إلى السلطان بعد ما وقعه الملك "لويس الثالث عشر"، ولما انكشف الأمر، تبين أن "داود بلياش" كان يلفق الوثائق الرسمية ويزور إمضاء السلطان الوليد، فطلب السلطان من هولندا اعتقاله، لكن لما علم "داود" بذلك فرّ إلى ألمانيا واختبأ بمدينة كولونيا، ومنها أخذ يحرك الوساطات لتكذيب الاتهامات، فتوجت مساعيه بالنجاح وتراجع السلطان عن مطلبه وعفا عنه،الأمر الذي دفع الأوروبيين إلى اتهام السلطان بالتواطؤ مع اليهودي.[4]

---

[1] موسى الشيخ، محمد،**دولة الفرنجة وعلاقتها بالأمويين في الأندلس حتى أواخر القرن العاشر الميلادي**، الإسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية 1991، ص 236-237.

[2] سيمون ليفي،أعلام اليهود في المغرب...،**مرجع سابق**،ص.ص، 60،50.

[3] سيمون ليفي،أعلام اليهود في المغرب...، **مرجع سابق**، ص، 51.

[4] **نفسه**، ص، 53.

المحور الثالث:أثر اليهود في الفتن والاضطرابات السياسية ببلاد المغرب الأقصى.

قام يهود المغرب الأقصى بفتن ومكايد ضد المسلمين، فقد استغلوا وضعهم السياسي والشرعي داخل الدولة التي منحت لهم عدة مناصب من قبل السلاطين والأمراء، واستغلوا ذلك لمصالحهم أو لصالح أهل ملتهم أو لضرب المسلمين الحاقدين عليهم .

1.العهد المرابطي:

خلال العصر المرابطي فقد مارس كذلك اليهود مؤامرات ودسائس ضد المسلمين، وشاركوا في زيادة تعكير الأوضاع داخل البلاد.وقد ذكر أحد المؤرخين اليهود وقال:"وفي زحمة الصراع المرير بين المسيحين والمسلمين وكثرة المؤامرات والدسائس فإن اليهود لا يمكنهم البقاء على الحياد" .لذلك نجدهم قد شاركوا في زيادة تعكير الأوضاع، فلما علم "إبنميقاش" الذي كان قاضيا بأن أحد اليهود أراد التبايع على يهودي آخر شارك في هذه المؤامرات السياسة، فحاكمه في المحكمة بتهمة كشف أحد إخوانه.[1]

2.العهد الموحدي:

وعرف كذلك العصر الموحدي مؤامرات ودسائس من طرف اليهود، حيت تحالف هؤلاء مع النصارى والثائرين على الموحدين بغية إضعاف المسلمين، وكان "إبن همشك" أحد الثائرين الذين ساعدوا اليهود للدخول إلى (577هـ)غرناطة أثناء غياب الوالي "أبي سعيد عبد المومن" وهذه الرواية تعطينا صورة عن الفتن التي قام بها اليهود ضد المسلمين انتقاما لأنفسهم،فهم يزعمون أنهم قد أكرهوا على اعتناق الإسلام فاتخذوا هذه السياسة للتحريض على الفتن،وكان "يعقوب المنصور" يشعر بخطر اليهود داخل الدولة الموحدية، حيت كان هؤلاء يتظاهرون بالإسلام، ولكن أعمالهم كانت تبين عكس ذلك، فأمرهم بوضع علامات مميزة. والتمييز أهون بكثير من القتل أو التشريد،ويقول "يعقوب المنصور" في هذا الصدد: "لو صح عندي إسلامهم لتركتهم عندي ولو صح عندي كفرهم لقتلتهم ولكني متردد في أمرهم".

وعندما بدأ اليهود بالنزوح نحو المماليك المسيحية، وحصولهم على الامتيازات، وتحسنت أوضاعهم هناك في كل من قشتالة والبرتغال...، وبذلك استطاع أمراء هاته البلاد استغلال اليهود في وظيفة السفارة والجوسسة، نظرا لمعرفتهم باللغة العربية وعادات المسلمين الذين يعيشون في الأوساط المغربية.[2]

وكان هؤلاء اليهود يتأمرون ضد الحكم الموحدي، للدخول إلى الإسلام في الظاهر مع الحفاظ على الديانة اليهودية في السر، حيت ثار أحد أحبار اليهود ضد هذا التحول الظاهري، فأفتى أن كل اليهود الذين يعلنون إسلامهم لإنقاذ أنفسهم لا يمكن اعتبارهم يهود. إلا أن "إبن ميمون" قد استنكر أراء هذا اليهودي بمعنى أن "ابن ميمون" قبل فكرة الدخول في الديانة الإسلامية بصفة مؤقتة، وطبق هذه الطريقة ليكون نموذجا يحتدى به، وكان هذا التحول الظاهري جائزا في الأوساط الدينية اليهودية إلا أن هذا التحول كان يدل على نفاق اليهود للوصول إلى ما يريدون بطرق لا أخلاقية.[3]

3.العهد المريني:

يظهر لنا خير مثال على ذلك "بن رقاصة "الذي سبق وأشرنا إليه، والذي كان يقوم بدور الحاجب للسلطان أبي "يعقوب يوسف" في العهد المريني، حيت استعلى هذا الرجل هو وعائلته على الوزراء والعلماء والشرفاء.وتوصل "أبي يعقوب يوسف" بنصيحة من "عبد الله بن أبي مدين" للتخلص منهم، فدبر لهم مكيدة ونكل بهم، واستبقى منهم خليفة

---

[1] كواتي، مسعود،**اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط الموحدين** ،ترجمة:حجوط،،زاير محمد،1991، ص،217.

[2] **نفسه**، ص، 219.

[3] سيمون ليفي،أعلام اليهود في المغرب...،**مرجع سابق**، ص، 220.

الصغير، والذي كان يتملق على السلطان ليصل إلى الانتقام وإشعال الثورات.[1]

وبدأ هذا الخليفة الصغير في الانتقام من "عبد الله بن أبي مدين" الذي كشف أفعال "خليفة بن حيون" في قصر "يوسف بن يعقوب"، وقام هذا الخليفة الصغير باتهام "عبد بن أبي مدين" بأنه يتآمر ضد الدولة. فوجه هذا الخليفة دعوة "لأبي مدين" لحضور زفاف ابنته، وحرض إليه هناك قائد جند الفرنج وطعنه هذا الأخير في دقنه إلا أن توفته المنية، وحزن عليه الناس حزنا شديدا نظرا لما كانت لديه من مكانة هامة في الدولة.

ومن فتنهم أيضا أن جارية ادعت أن أحد اليهود اغتصبها مما أثار غضب المسلمين ولما توصل السلطان "يوسف بن يعقوب" بهذا أمر بطرد هؤلاء اليهود.وفي حدث آخر تعلق بيهودي يدعى "يعقوب أديف" وهو من يهود إسبانيا حيت قام هذا الأخير بالتجسس لصالح البرتغاليين ومساعدتهم في احتلال دكالة مقابل تأمين قومه وحماية أملاكهم. وكانوا يتجسسون أيضا على أمل تنحية العملاء عن حكم المدن التي يسيطر عليها البرتغاليين واعتلائهم المناصب، كما باع اليهود خدماتهم لمن يدفع لهم، كما حدث مع طبيب، حيث وشى "لمحمد الوطاسي" في حق زعيم المدينة، فقتله واستسلمت المدينة لملك فاس.[2]

خاتمة:

شكل تقلد اليهود لعدة مناصب داخل هياكل الدول المغربية التي حكمت المغرب خلال العصر الوسيط إلى استفحال الفساد السياسي والإداري نتيجة استئثار اليهود بالسلطة السياسية، وذلك بإشعالهم فتيل الثورات والأزمات السياسية بين الزعماء، حيث تأتى لهم ذلك بحضورهم القوي داخل أعلى هرم السلطة السياسية من خلال وظيفة الحجابة، فعاثوا الخراب والاستبداد بالسلطة السياسية، هذا وأسهموا أيضا في توتر العلاقات المغربية مع بعض القوى الأوربية، بنهج أساليب الغدر والخيانة، وممارسة الجوسسة والوشاية خدمة لمصالحهم الاقتصادية والسياسية، غير أن بعض السلاطين المغاربة انتبهوا لتجاوزاتهم، عبر التدخل للحد منها وردعهم.

هذا وكان لليهود أثر كبير في معظم الفتن والاضطرابات السياسية، التي عرفها المغرب الأقصى، بإعداد المكائد للمسلمين، انطلاقا من مكانتهم السياسية داخل دهاليز الدولة القائمة. بنشر كل أشكال الدسائس والمؤامرات، والتحالف مع النصارى والثوار قصد إضعاف المسلمين، كالوقوف وراء بعض الاغتيالات، مستغلين في ذلك المكر والخداع باعتناقهم الإسلام الظاهري لخدمة مصالحهم، بل طال ذالك تحريض السلاطين على بعض العلماء والوزراء والشرفاء.

---

[1] عطا الله، شحاته ريه، اليهود في بلاد المغرب...،**مرجع سابق**، ص، 59.

[2] **نفسه**، ص.ص، 61.60.

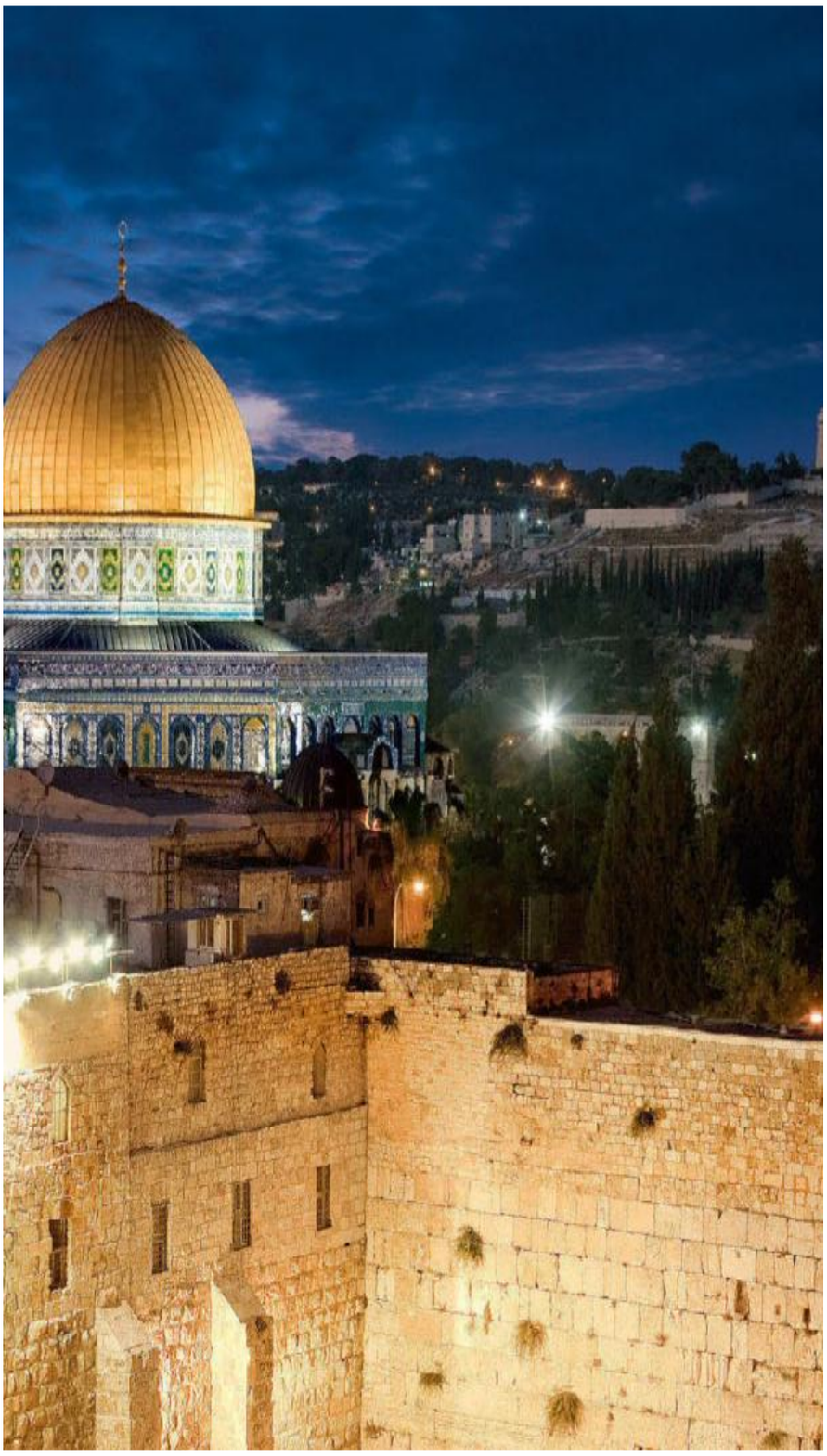

لعبت الحركة الوطنية في وزان دورا كبيرا في النضال الوطني بفعل حماس الوطنيين في الدفاع عن حوزة الوطن، مما دفع السلطات الاستعمارية تغيير طريقة التعامل مع الوطنيين ومع بعض النخب المحلية، محاولة استمالة بعض منها من خلال الوعود المقدمة لبعض رجال الحركة الوطنية الذين كان لهم موقف واضح من النضال الوطني ألا وهو الدعم المباشر لهذا النضال والمساهمة الفعالة من خلال الانخراط في بعض الخلايا السرية ورفضهم لفكرة نفي محمد الخامس رحمه الله، كما أثرت السياسة الفرنسية على الزاوية الوزانية مما جعلها تعرف تراجعا على مستوى حث الناس على مقاومة المحتل. لكن موقف بعض الوزانيين من النضال الوطني من خلال ارتباط بعض رجال الزاوية الوزانية بفرنسا الذين لم يناهضوا بالفعل الوضع السياسي الجديد من أجل الحفاظ على مصالحهم الاقتصادية وامتيازاتهم الاجتماعية وذلك من خلال ابتعاد بعض الشرفاء عن الحركة الوطنية، لكن يلاحظ بأن هناك شرفاء مشهود لهم بوطنيتهم.

كما عرفت وزان أيضا مشاركة الوطنيين في نضال الحركة الوطنية محليا وتنسيقها وطنيا من خلال تأسيس خلايا محلية وتعرض بعض المناضلين الوطنين للاعتقال من قبل السلطات الاستعمارية.

I- السياسة الاستعمارية تجاه النخب المحلية:

1-طبيعة التعامل مع النخب المحلية

تتحدد المعالم الكبرى للتعامل الاستعماري تجاه النخب المحلية من خلال مواقف الزعماء الفرنسيين الذين يؤكدون في جل خطاباتهم على توظيف المؤسسات التقليدية، وإخضاعها لمراقبة الحماية، دون إضعاف مكانتها وقوتها.

ولم تقم الزعامات المحلية بدعم الاحتلال الفرنسي، إلا لأنها وجدت فيه الضامن لاستمرارية مصالحها وامتيازاتها. ويتضح ذلك من خلال حالة الشريف الوزاني مولاي علي الذي لم يقرر الارتماء الكلي في أحضان الإدارة الاستعمارية، إلا حينما تأكد من أن وزان ستظل ضمن منطقة النفوذ الفرنسي، مستهدفا من ذلك الحفاظ على مكانته الاجتماعية وثرواته،

والاستفادة من حماية فرنسا ودعمها، والحصول على موافقة المخزن والإقامة العامة قصد استئناف جولات جمع الزيارة[1].

وفي هذه الحالة فإن المصلحة التي أملت على القيادة المحلية المراهنة على الورقة الرابحة، وذلك من خلال امتلاكها لسلطة القرار، لكن السلطة الاستعمارية إذا كانت قد اختارت، احتواء كل القيادات التي لا يمكن أن تساعدها في ضمان الاحتلال، فإن ذلك سيترتب عنه تحول جوهري على مستوى المكانة والوظيفة السياسية لتلك الزعامة، والتي أصبحت في وضعية تبعية للسلطات الاستعمارية، وهذا ما يبين لنا مآل الزاوية الوزانية بعد الإستقرار الرسمي للمستعمر الفرنسي بوزان، ويشكل هذا الإخضاع النهائي للمغرب ضربة مؤثرة تجاه كل الطرق الدينية على المستوى المادي أو المعنوي وتراجع دور الرؤساء في التحكيم في الصراعات بين القبائل أو بين الأفراد، وتولى القياد هذا الدور من خلال تمثيل السلطات التي تراقبهم[2].

وإذا كانت السلطات الأساسية بوزان ستكون بيد بعض الشرفاء الوزانيين فإن ذلك يعني أنهم تحولوا إلى خدام السلطة العسكري الفرنسية، وذلك من خلال الخضوع لأوامرهم وتوجيهاتهم، ومن أجل استكمال الصورة حول مصير الزاوية خلال هذه المرحلة سوف نحاول جرد أهم الزعامات التي تحملت مسؤوليات زعماتية بالمدينة، ابتداء من المرحلة الأولى من دخول الاستعمار إلى إعلان الاستقلال، ويدفعنا هذا الجرد من استنتاج بعض الخلاصات والملاحظات الجوهرية حول تقدم النخب المحلية بوزان خلال فترة الاستعمار.

1- الباشوات: علال بن عبد القادر (شريف وزاني)، مولاي أحمد بن عبد السلام الوزاني (شريف وزاني) من 1923 إلى 1937 خليفته مولاي حسن (شريف وزاني)، علي دقاسم المساري، خليفته بلهاشمي محمد (شريف وزاني).

2- القضاة: محمد بن علال (شريف وزاني)، سيدي عبد الله الدرعاوي (شريف وزاني)، سيدي محمد بن أحمد (شريف علوي)، أحمد بن حلون (من فاس).

3- نظاره الأحباس: عبد السلام بن حيون من فاس، قصاري (من فاس كذلك)، عواد (من سلا)، مولاي العربي بن أحمد (شريف وزاني).

4- الحسبة: علي بن إدريس، من أعيان وزان وخدام الشرفاء، تم تعيينه بعد استشارة شرفاء وزان، واستمر في هذه المهمة طيلة المرحلة الاستعمارية[3].

ويتضح من خلال هذا الجرد أن الزاوية الوزانية ظلت حاضرة على مستوى مراكز القرار الأساسية بالمدينة وهو ما يدعو إلى فهم العبارات التي صرح بها ليوطي عند دخوله للمدينة عندما تحدث عن إقرار النظام، وهو ما يعني الحفاظ على المكانة السياسية للزاوية الوزانية كسلطة عليا تهيمن على الحقل السياسي بالمدينة،و لكن يتبين أن هذه القراءة ستكون تخفي عنا حقيقة النظام الذي تحدث عنه ليوطي والذي تمسك للسلطة الاستعمارية بمقاليد الأمور، وتبقى للزعامات والقيادات القيام بتنفيذ الأدوار والأوامر التي تملى عليها، وإذا كانت فرنسا من الناحية الشكلية حافظت على النظام بوزان فإن ذلك ينسجم مع الوضع السياسي الذي يعرفه المغرب في تلك المرحلة، من خلال تحول أغلب المؤسسات التقليدية إلى مؤسسات شكلية فارغة المحتوى، وعلى هذا الاساس يمكن القول أن الزاوية الوزانية أصبحت روحية وشكلية، في الوقت الذي تحكمت فيها السلطات الفرنسية على مختلف مناحي الحياة السياسية، وقد شكل تعيين علي دقاسم المساري باشا على وزان سنة 1937 إحدى الرموز البارزة على هذا القول، ولقد حمل هذا التعيين في جوهره دلالات اساسية .

ويعبر ذلك من جهة عن الإرادة الاستعمارية في التقليص من نفوذ الشرفاء من خلال إعطاء مهام الباشا إلى شخص لا علاقة له بالزاوية الوزانية، كما أنه يشكل تجسيد لسياسة احتواء

---

[1] - Daniel Rivet, **Lyautey et l'institution du protectorat français au Maroc**, Tome1, op.cit, p. 175.

[2] - Georges Drague, **Esquisse d'histoire religieuse du Maroc, confréries et zaouïas**, JP RONNET et Cie Editeurs Paris, 1951, p. 123.

[3]- أخ العرب محمد بن الطيب الحسن الوزاني،" **مجلة السفير**"، عدد 38-39، سنة 1990، ص: 11، وعدد 41 و42 سنة 1991، ص 32.

القيادات التي جابهت الاستعمار[1]، حيث أن علي دقاسم كان عضوا في "مجلس الثورة" الذي أسسه ولد سيدي حماني قصد مواجهة التغلغل الفرنسي، ورغم ما رافق أوامر الإقامة العامة التي توصي علي دقاسم باحترام الشرفاء الوزانيين وتلبية مطالبهم[2]، ويعد ذلك من الناحية الرمزية بداية واضحة بانهيار السلطة الفعلية والسياسية للشرفاء الوزانين حينما أصبحوا خاضعين لباشا يمثل دائما تهديدا لدار الضمانة.

2-تراجع مكانة الزاوية الوزانية بفعل التأثير الفرنسي

إذا كان الاستعمار سيقلص النفوذ السياسي للزاوية الوزانية بإخضاعها لسلطته ودمجها في النسق السياسي العام للنظام الاستعماري، فإنه وبموازاة مع ذلك لن يرفض ممارسة الزوايا والطرق الدينية بشكل عام لوظيفتها الروحية، وذلك من خلال السماح لها باستئناف المواسم التي كانت تنظم حول أضرحة الأولياء، والتي كانت قد توقفت بسبب ظروف انعدام الأمن التي وازت التدخل الاستعماري[3].

وقد انعكس هذا التحول بشكل قوي على أوضاع الزاوية الوزانية، إذ رغم الضوء الذي أعطي لها قصد أداء وظيفتها الروحية، فإن هذه الوظيفة ستتأثر بدورها من خلال انهيار سلطتها السياسية، ومن هنا سيلاحظ نوع منن التراجع التدريجي لنفوذ دار الضمانة منذ حلول الاستعمار، على الرغم من احتفاظها بعدد مهم من المريدين والأتباع عبر مختلف مناطق المغرب[4] وعند وقوفنا عن نقل نفوذ الزاوية من خلال الإحصائيات التي تحتوي عليها دراسة "جورج دراك" حول الطرق والزوايا رغم صعوبة توظيف الأرقام الموجودة في هذه الدراسة في تتبع النفوذ الروحي للزاوية الوزانية خلال فترة الحماية الفرنسية، لأننا لا نتوفر على إحصائيات حول عدد من المريدين والفروع قبل هذه المرحلة التي تمكننا من المقارنة بين وضعيتين، كما أن هذه الإحصائيات يمكن القول أنها تشوبها عدة نقائص وثغرات، ومن أهمها: أن الطرق الدينية التي كانت تدين بالولاء للاستعمار كانت تبالغ في تقدير عدد مريديها وأعضائها، ويرجع أيضا ضعف هذه الإحصائيات إلى عدم اهتمامها بعدد النساء اللواتي كن مرتبطات بالطرق الدينية[5].

وقد لا نجد ما يكفينا من التوضيحات حول طرق وظروف جمع تلك الإحصائيات (تعريف الزوايا والمنتسبين، مصادر المعلومات، المكلفون بجمع المعلومات ...) ولكن رغم ذلك فإن الرغبة في الاطلاع على تلك الإحصائيات سيجعلنا على الأقل من تشكيل صورة، يمكن الاستئناس بها في تحديد مستوى وحجم الإشعاع الروحي للزاوية الوزانية خلال المرحلة الاستعمارية، لكن حسب نتائج الإحصاء الذي أنجز بهذا الخصوص سنة 1939، بلغ عدد المنتسبين للطريقة الوزانية 22105 مريد على الأقل يتوزعون كالتالي: 1- منطقة وجدة2432 منطقة تازة 3225، 3- منطقة القنيطرة (ميناء ليوطي) الغرب 759- 4- منطقة فاس 7937وضمنها دائرة وزان1078، 5- منطقة الرباط 405، 6- منطقة مكناس 1853، 7- منطقة الأطلس المتوسط 256، 8- منطقة الدار البيضاء 117، 9- منطقة مازكان الجديدة 109، 10- منطقة آسفي 124، 11- منطقة مراكش1045، 12- التخوم الجزائرية المغربية 349، 13- منطقة تافيلالت 3707[6].

وبفعل امتداد إشعاع الزاوية الوزانية إلى منطقة النفوذ الإسباني فإن هذا الإحصاء يبين لنا الحضور المهم والكبير للزاوية الوزانية، دون إعطاء أية أرقام مضبوطة من خلال عدد من الزوايا التي تعتبر كفروع للزاوية الأم بوزان، وهي: زاوية القصر الكبير، زاوية بويحمد قرب تارجسيت (غمارة)، زاوية بني تجت (بني زيان، غمارة)، زاوية بني برو (بني سليمان، غمارة)، زاوية سنادة(بني يطفتت، الريف)، زاوية بترزمال (تمسمان، الريف).

---

[1]- ريمي لوفو، **الفلاح المغربي المدافع عن العرش**، ترجمة محمد بن الشيخ، مراجعةعبد اللطيف حسني، منشورات وجهة نظر، مطبوعات المؤسسة الوطنية للعلوم والسياسة بفرنسا، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الاولى، سنة2011، ص10

[2]- الخدي نجيب، **تطور العلاقات بين الزاوية الوزانية وقبيلة سفيان الشرقية الى سنة 1991 من التأسيس إلى التفكك**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في علم الاجتماع، ص 159.

[3] - Georges Dragues, **Esquisse d'histoire religieuse**, op.cit, p. 245.

[4] - Daniel Rivet, **Lyautey l'institution du protectorat**,… Tome 2, op.cit, p.149.

[5] - Georges Drague, **Esquisse d'histoire religieuse**, op.cit, p. 117.

[6] Georges Drague, Esquisse d'histoire religieuse, op.cit, p. 117

كما نجد أيضا للطريقة الوزانية ودائما حسب إحصاء 1939، مريدين وأتباع بقبائل المنطقة الشرقية والريف[1] ولنميز هنا بين الزاوية الوزانية مع الطرق الدينية الأخرى، ويتضح أن الزاوية الوزانية تأتي في الصف الخامس من حيث عدد المريدين بعد التيجانيين (47323) والدرقاويين (33956) والناصريين (33107) والقادريين (26584) ولا تتقدم إلا على العيساويين (21591) والكتانيين (13532).

ومما يمكن قوله بخصوص هذا الإحصاء من ملاحظات حول صحته وأخطائه فإن ذلك يدفعنا أن نستنتج أن الزاوية الوزانية دخلت مرحلة الأفول على صعيد الإشعاع الروحي، في الوقت الذي كانت تعتبر نفسها في مراحل متقدمة وكإحدى السلطات الروحية العليا، التي لا يقتصر نفوذها على المغرب فقط وإنما تجاوزته إلى أقطار إسلامية أخرى.

إذن يتضح لنا أن هذه هي بعض نتائج السياسة الاستعمارية تجاه النخب المحلية والتي يتضح من خلالها منطق الاحتواء واعتبار القيادات المحلية كخدام وجعلهم مدمجين في صفوف الإدارة الفرنسية، لكن ذلك لم يقتصر فقط على الزاوية الوزانية، بل إن ذلك يتجلى أيضا في العالم القروي من خلال الأساليب التي تحكم منح صفة القايد من طرف السلطات الاستعمارية.و لكن شرط أن يكون القايد مخلصا في المسؤولية الممنوحة إليه، وموافقا على المشروع الاستعماري والدفاع عنه[2].

ولكن هل يمكن القول أن السياسة الاستعمارية ضمنت احتواء المجتمع المحلي وإخضاعها لجميع مكوناته؟ وإلى أي حد ساعدت الوضعية التي حددت السلطة الفرنسية في الحد من مقومات الرفض والمجابهة للتواجد الفرنسي؟ وهذا ما سأحاول ابرازه من خلال موقف مشاركة وزان في النضال الوطني من أجل استقلال المغرب.

II- وزان والموقف من النضال الوطني:

1-مكانة بعض رجال الزاوية في النضال الوطني:

إن حديثنا عن موقف الوزانيين من النضال الوطني من خلال ارتباط الزاوية الوزانية بفرنسا والذي بالفعل لم تناهض الزاوية الوضع السياسي الجديد "فمن أجل الحفاظ على مصالحهم الاقتصادية وامتيازاتهم الاجتماعية إبتعد بعض الشرفاء عن الحركة الوطنية، لكن هناك شرفاء مشهود لهم بوطنيتهم ولكنهم لم يكونوا مقيمين بوزان كمحمد بلحسن الوزاني والتهامي الوزاني"[3] "ولم يكن موقف الشرفاء الوزانيين موحدا تجاه النضال الوطني، فقد كان من بينهم المتعاونون مع الاستعمار، وفي نفس الوقت هناك من شارك في العمل الوطني من بعيد، وإن الطبقات الشعبية هي التي دعمت النضال الوطني، أما المتعاونون مع الاستعمار فهم الأعيان والزاوية الذين كانوا ضد عريضة المطالبة بالاستقلال، وعلى العموم يمكن القول أن الشباب من شرفاء وزان كانوا أكثر تحررا وعطفا على الحركة الوطنية[4]،و لكن الاتجاه العام للزاوية الوزانية تجلى في قياداتها ومراتبها العليا وأيضا مواقفها العلنية طيلة المرحلة الاستعمارية، والذي يتسم باندماجها الكلي في الحلف الاستعماري ويتجلى هذا الارتباط القوي بين الطرفين – الزاوية والاستعمار- بكيفية بارزة من خلال المساهمة الفعالة للزاوية في حركة الكلاوي وعبد الحي الكتاني سنة 1953، من خلال حضور رئيسها التهامي في مؤتمر اتحاد جامعة الطرق الصوفية الدينية الذي انعقد بفاس خلال شهر أبريل 1953 تحت إشراف الكتاني[5] ومن بين الأهداف وراء تنظيم هذا المؤتمر يتمثل أساسا في تعبئة الطرق والزوايا ضد الحركة الوطنية والمطالبة بعزل محمد الخامس، في الوقت الذي تم فيه توزيع الأدوار وإعداد برنامج عمل موحد بين كل من التهامي الكلاوي وعبد الحي الكتاني من أجل تشكيل حلف من رؤساء الزوايا والقياد والأعيان والباشوات، ويأتي ذلك في سياق حملة واسعة كان الهدف منها هو إعداد عريضة تدين وبشدة التحالف الوطني والتقارب الذي وقع بين الملك وحزب الاستقلال[6].

---

[1] - Ibid, pp. 245-249.

[2] -Rivet Daniel , Tome 2, op.cit, p. 168.

[3]- الخدي نجيب، مرجع سابق، ص: 69.

[4]- نفسه، ص: 189.

[5]- جريدة السعادة، **وزان** العدد 8730، 10 أبريل 1953ص4.

[6]- Georges Spillmann, **au protectorat à l'indépendance Maroc 1919-1955**, plan Paris 1967, p. 163.

وقد حل الكلاوي والكتاني بوزان في طريقهم إلى تروال (بقبيلة بني مزكلدة، الجنوب الشرقي لوزان) ونظم هناك لقاءا لقياد المنطقة من أجل إمضاء العريضة حيث "زاروا ضريح مولاي عبد الله الشريف، واتصلوا بالباشا علي دقاسم، حيث قدموا هدية للشرفاء بالضريح"[1] ومن أجل تأكيد مباركته للكلاوي "سيمضي مولاي التهامي بن الطيب باسم الشرفاء الوزانيين وخدامه الذين قالوا عنهم أن عددهم يصل إلى حوالي 60000 عريضة إدانة السلطان محمد الخامس، وقد أشيع هذا الخبر آنذاك على أمواج الإذاعة ونشر بالصحف[2].

"وقد شارك العديد من القياد ورؤساء الزوايا في دعم حركة الكلاوي والكتاني والذين سيتعرضون لانتقادات بل ولإدانة العلماء الذين اعتبروا أن الزوايا ليست لها الصلاحية للرفض والاحتجاج ضد السلطة الدينية المركزية واعتبروهم مجرد أيادي تتحرك بأوامر المستعمر الفرنسي، كما نجد أيضا السلطان محمد بن يوسف الذي كان يدين بدوره وبكيفية علنية في رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ 29 يونيو 1953 حملة الزوايا والقياد والتي تم التنديد بها من طرف العلماء ومختلف شرائح الشعب المغربي"[3].

وبالرغم من حصول المغرب على استقلاله السياسي، لم تتوقف الإدانة الرسمية عن تلك المرحلة الحالكة، بل إنها ستنشر بالجريدة الرسمية قائمة بأسماء الذين تعاونوا مع الاستعمار ومن بينهم باشا وزان الحاج علي دقاسم والتهامي بن الطيب الوزاني رئيس الطريقة الوزانية[4].

ولكن لا يمكن تقسيم مواقف الدعم والولاء المطلق للاستعمار على وزان والتي أيدها بعض أعيان المنطقة بطريقة شمولية، فمن خلال سياسة التواطؤ التي إتبعتها الزاوية والقياد والشيوخ ستأسس خلايا للعمل الوطني، والتي ستفتح وزان من خلالها على محيطها، ليس في إطار الاستغلال والسيطرة بل من منطلق التعبئة والتوعية السياسية من أجل ضمان مشاركة أوسع للفئات في الكفاح من أجل الاستقلال، وقد إبتدأ هذا العمل الوطني بوزان كنتيجة لعدة عوامل أساسية منها "تأثير الطلاب الذين درسوا بفاس بالقرويين ومختلف المعاهد الدينية من جهة، ومن جهة ثانية، ساهم التجار في انتشار الأفكار الوطنية والذين كانوا يسافرون إلى فاس من أجل جلب بعض السلع وخاصة "البلغة"، حيث كانوا يربطون بين التجارة والعمل الوطني وينقلونها إلى فاس، ومن جهة ثالثة فمرتبط بزيارات بعض العائلات الفاسية التي هي في علاقة مصاهرة مع عائلات وزانية وخاصة في المناسبات والأعياد، مما يعتبر ذلك فرصة لنشر الأفكار الوطنية[5].

2- بعض رجال الحركة الوطنية بوزان ودورهم في النضال الوطني:

يعتبر انخراط بعض الشرفاء الوزانيين في الحركة الوطنية امتدادا للجهود الجبارة التي بذلها أسلافهم في مجال الجهاد ضد أي عدو خارجي، باعتباره محطة أولى و ضد المستعمر الفرنسي كمحطة ثانية، وقد لعب بعضهم دورا طليعيا في تحريك الحركة وإسهام في ترسيخ الفعل النضالي، وتتبلور دينامية مساهمتهم الوطنية وجهودهم التحريرية الرامية إلى الانعتاق من رقبة الاستعمار، من خلال الدفاع عن الهوية الوطنية، وذلك من خلال تأسيس الأحزاب والانتماء إليها والمشاركة في مظاهرات الاحتجاج وتوزيع المناشير وكتابة العرائض وإنشاء المدارس الحرة والانخراط في الجمعيات السياسية والثقافية وإثراء العمل الصحافي بإصدار المنابر الإعلامية التي تفضح الدسائس الاستعمارية، ومن بينهم إدريس بن أحمد الوزاني المولود بوزان عام 1920 والمتوفي بها بتاريخ 30 مارس 1982، حيث ساهم في ترسيخ فعل الحركة الوطنية بوزان، وقام بتثبيت جذورها انطلاقا من وطنيته الصادقة وغيرته الدينية حيث إنخرط في سلك حزب الشورى والاستقلال، وقد ألقي القبض عليه في 9 دجنبر 1952 بعرباوة وسجن عاما ونصف بسجن "العادر" وقاد عدة مظاهرات واحتجاجات في مناسبات مختلفة[6]، كما قام أيضا بنشر الوعي النضالي في قبائل الغرب ونواحي وزان.

---

[1] - **La Vigie Marocaine**, du 12 Août 1953.p5

[2]- الخدي نجيب، مرجع سابق، ص: 189.

[3]- يوجد النص الكامل لهذه الرسالة في جريدة (**le matin** p4 **du Sahara**, samedi 20 Août 1988.

[4]- الجريدة الرسمية عدد 2341 شتنبر 1957.ص127

[5]- الرجراجي عبد الله،" الثورة الوزانية ضد الحماية واحتلال مدينة وزان"، نصوص غير منشورة، ج1، ص: 28.

[6]- معنينو أحمد، ذكريات ومذكرات ، ندوة علمية: دور الزوايا والعلماء والصلحاء في الكفاح والجهاد خلال الحقبة المعاصرة من

ونجد أيضا الشاهدين بن علي بن محمد الشيخ الحاج عبد السلام الطيبي الوزاني الذي يعد من بين رجال الحركة الوطنية لمدينة وزان ، حيث خصص جهوده لأداء واجبه الوطني من خلال تشبعه بالأفكار الوطنية وتأثره ببعض رجال حزب الاستقلال بفاس والرباط والدار البيضاء، كالمناضل محمد الفرسيوي والأستاذ محمد غازي، وبفعل ذلك انخرط في هذا الحزب وأصبح كاتبه المركزي بوزان، حيث نشط في مختلف التظاهرات والاحتجاجات وأنفق أموالا كثيرة على أنشطة الحزب في المجال السياسي والتربوي والثقافي والاجتماعي[1].

وقد قادت شخصيات أخرى الكفاح الوطني بوزان ومن بينهم "الفقيه محمد الفرسيوي (من مصمودة) وأحمد الجناتي (من بني مسارة) ومحمد بن طامة (من غزاوة و ا لجاج الوادادي"[2] وقادت هذه الشخصيات العمل الوطني سنة 1937 "حيث كانوا يطالبون بإلغاء الضرائب التي تفرض على الفلاحين قبل دخولهم للمدينة، كما كانوا يقاومون "شعوذة حمادشة، وعيساوة وتهامة"، والتي كانت تدعمها، وكانوا يعتبرونها كأفيون لتخدير الشعب (...) بل إنهم كانوا يهاجمون الجماعات الطرقية في بعض الأحيان بالقوة، ويستعملون جميع وسائل التوعية (...) وبعد سنة 1942 بدأ الفقيه الفرسيوي، و عبد الله الغماري مدير المدرسة الحرة التي أسسها الوطنيون بنظمان الاجتماعات مع مجموعة من الشباب، تدرس فيها النشرة السرية، ويتم الاطلاع على الأوامر والتوجيهات. وقد كانت تأتي من فاس ، وبعد سنة 1944 وتقديم عريضة المطالبة بالاستقلال بدأت الجماعات تنتظم وأصبح الاتصال يتم مع المديوري[3] بالقنيطرة الذي كان مسؤولا عن تنظيمات حزب الاستقلال في الغرب وجبالة، وأصبحت تنظم الجماعات الوطنية حسب الأحياء، وتسلم لكل جماعة نشرتها الخاصة، بعد ذلك شكل المكتب المحلي السري لهذا الحزب وقد كان يتكون من : أحمد الجناتي رئيسا وعبد الله الغماري مدير المدرسة الحرة ومحمد بن العربي ومحمد المنصوري و محمد الوارث العمراني وعبد الله المنقاحي وقد نظموا بوزان ونواحيها، فأسسوا مكتبا بكل قبيلة يتكون من كاتب وخليفة وأمين، وقد انطلقت هذه الاتصالات ابتداء من 1950 وذلك بغزاوة وبني مسارة وسطة وبني مزكلدة ومصمودة ورهونة، وكان هؤلاء الكتاب يعقدون اجتماعات دورية حيث تسلم لهم المناشير وتعطى لهم التوجيهات والتعليمات[4].

وقد ساهم بعض رجال الحركة بوزان على التوقيع على وثيقة الاستقلال 11 يناير 1944 والذي يعتبر حدا فاصلا بين العمل السري والعمل العلني في النضال الوطني في أنحاء البلاد، ومن ذلك أسماء الموقعين هو عبد السلام المساري[5]، وبعد تقديم وثيقة الاستقلال أصبحت أنظار الفرنسيين تتجه نحو المنطقة، وبدأوا يراقبون رجال الحركة الوطنية بوزان ويحصون عليهم أنفاسهم، مما دفع المقيم العام الفرنسي كما سبق الذكر منديس فرانسmandis France يقوم بجولة عبر المنطقة في صيف 1952 مهددا سكان المنطقة بالويل والثبور إن هم إنخرطوا في صفوف الحركة الوطنية، أو قصروا في عدم الإخبار بمن إنخرط في خلاياها أو ساعد على توزيع المناشير بالمنطقة الفاصلة بين الرباط أو المدن الأخرى باسم الحركة الوطنية، وكانت الجرائد ممنوعة من الدخول إلى المنطقة منعا كليا"[6] ويعتبر أيضا الفقيه الحيوني قطبا من أقطاب الوطنية الذي ولد سنة 1312هـ/1892م بمدشر تفراون بالأخماس السفلى، حيث شارك الفقيه في حرب الريف التحريرية سنة 1925 مشاركة فعالة مع الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي

تاريخ المغرب المنطقة الشمالية الغربية نموذجا، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، وزان 3 يونيو 2006، ص69

[1]-في عهد الاستقلال بادر إلى المساهمة في تأسيس أول جمعية ثقافية بوزان، أطلق عليها اسم جمعية المثقف الاستقلالي الوزاني التي شكل المهدي بن بركة رئيسها الشرفي إلى جانب السيد محمد الوزكاني).

[2]- الخدي نجيب، مرجع سابق، ص: 190.

[3]- الوزاني محمد حسن، **التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية**، مرحلة الانطلاق والكفاح 1930-1934، الناشر مؤسسة محمد حسن الوزاني، تطوان، 1981ص: 300.

يعتبر محمد المديوري من الموقعين العشرة على برنامج الإصلاحات سنة 1934 ومن أعضاء تنظيم الطائفة الذي تشكل قصد تنظيم حركة مقاومة ظهير 16 ماي وتوجيهها.

[4]- الخدي نجيب، مرجع سابق، ص: 191.

[5]- البكاري عبد السلام، **الإشارة والبشارة في تاريخ وأعلام بني سارة ومن والاها من مدينة وزان وقبائل جبالة المغربية**، طبع دار النشر المغربية، الدار البيضاء، سنة 1984، ص: 120.

[6]- - البكاري عبد السلام،مرجع سابق، ص: 121.

أثناء حروبه ضد الغزو الإسباني بمنطقة الشمال، فأظهر الفقيه أثناء تلك المعارك شجاعة كبيرة ومقدرة عالية في محاربة الإسبان، إلى أن سقطت أجدير في يد الغزاة، واستسلم الزعيم الريفي للجيش الفرنسي سنة 1926، وفي يوم الثلاثاء 16 دجنبر 1952 ألقت القيادة الفرنسية بزومي القبض على الفقيه مع مجموعة من الفقهاء وساقتهم إلى سجن القنيطرة ثم سجن "العادر" فذاقوا كل أصناف العذاب والمحن، وتعلموا دروس الصبر، كما كانت للفقيه أيضا اتصالات بزعماء الحركة الوطنية، كالزعيم الراحل علال الفاسي والأستاذ عبد الخالق الطريس وغيرهما، كما تكاتب مع الزعيم الخطابي أثناء إقامته بمصر، وإبان ظهور المقاومة الوطنية عمل الفقيه كمنشط قوي في صفوف المقاومة وجيش التحرير، ، وكان صلة وصل بين قواد جيش التحرير في منطقة الريف الفرنسية وبين رجال الحركة الوطنية بمنطقة زومي[1].

كما ساهم أيضا في الحركة الوطنية والمقاومة الفقيه محمد بن العربي البقالي الذي ولد سنة 1308هـ/1888م بقبيلة بني مسارة نواحي وزان، في أحضان أسرة شريفة ومتعلمة، ومنذ احتلال الجيوش الفرنسية المنطقة في نهاية سنة 1927 وبداية سنة 1928 حاول قادتها أن يجعلوا من الفقيه قاضيا بالمنطقة حتى يشغلوه عن التدريس، لكنه رفض رغم وساطة القائد الوسيط بينه وبين الحكام الفرنسيين، كما لعب الفقيه أيضا دورا مهما في الحرب التحريرية الريفية ما بين 1921-1926[2]، إضافة إلى ذلك قامت السلطات الفرنسية بالقبض على جماعة من خيرة فقهاء القبيلة عقب أحداث 1952، حيث كان حظ الفقيه أنه نجا من القبض ولكنه منع من إعطاء الدروس، وفي هذا المضمار يمكن القول أيضا أن التاريخ يعيد نفسه من خلال أحداث 20 غشت 1953 التي امتدت فيها أيادي المستعمر إلى رمز سيادة الأمة المغربية ورمز وحدتها السلطان محمد الخامس طيب الله ثراه وأسرته وألقت به في المنفى، وتفرغت لزعماء الحركة الوطنية وقبضت على رجالها وزعمائها، وأبعدت أغلبهم إلى الخارج.

وكان الفقيه رحمه الله من أبرز رجال الحركة الوطنية بمنطقة الريف الغربية والأشاوس الذين أربكوا المستعمر بالمناطق الجبلية[3] وكان من بين الذين رفضوا أن يوقعوا على الوثيقة التي كان الخونة يطلبون فيها عزل السلطان محمد الخامس، وامتنع أيضا الفقهاء في وزان الدعاء للقادم الجديد (ابن عرفة) كما امتنع أيضا من حضور الحفل الذي أقيم بتروال وبني مزكلدة بمناسبة إبعاد محمد الخامس عن عرشه وتولية ابن عرفة المزعوم، وقد ساهم الفقيه أيضا في حث فقهاء المنطقة على قراءة اللطيف عقب كل صلاة الصبح وصلاة المغرب بعد قراءة الحزب مباشرة[4].

نستخلص من هذا كله أن فرنسا استطاعت احتلال وزان بطرق متعددة عسكرية وسياسية مستفيدة من امكانياتها العسكرية القوية، وأيضا من تعاون بعض الزعماء المحليين معها رغم المضايقات التي تعرضت لها في البداية من طرف ألمانيا بدعمها للمقاومين. ولكن هل استطاعت فرنسا رغم احتلال وزان بحكم موقعه الجيوستراتيجي واعتباره منطقة جبلية أن تجد صعوبة في مواجهة المقاومة وأن تبسط نفوذها على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية؟ وهل حافضت على دورها العسكري باعتبارها منطقة حدود بين المناطق المحتلة من قبلها وتلك المحتلة من قبل إسبانيا في الشمال المغربي؟.

[1]- نفسه، ص: 274.
[2]- البكاري عبد السلام، مرجع سابق، ص: 268.
[3]- البكاري عبد السلام، مرجع سابق، ص: 269.
[4]- نفسه.

تمهيد:

تسبر أطروحة الباحث المغربي رضوان شعايبي شعاب العلاقة الماكرة بين الطب والاستعمار، الأخلاق والهيمنة، العقلانية والاديولوجيا بمغرب الحماية الفرنسية 1912-1956، وهي صورة من ضمن صور أخرى مماثلة أسست لالتقاء ماكر بين العلم والسياسة، رسمت مغربا معطوبا يجر وراءه قرونا مديدة من العجز الباتولوجي البنيوي، جعلت بتعبير دانييل ريفي علاج الجسد المغربي يقترن بالحفاظ على سلامة المدينة الاستعمارية(2)، مغرب موبوء من الداخل، تغيب عنه التقاليد الصحية، ينتظر خلاص الطب الأبيض من الكارثة، صورة عصفت بالتجارب المحلية في التطبيب والاستشفاء ورمت بها في خانة الإدانة والازدراء، بمقاسات الاثنومركزية الأروبية.

كيف نقرأ هذا الالتقاء بين الطب والاستعمار بعد فتور جذوة الحماس الوطني ضد استوغرافيات الأجانب؟ وكيف يستقيم راهنا تقييم المنجز الطبي الاستعماري عن مجتمع الحماية ومن ثمة النفاذ إلى محاولة إعادة قراءة للجسد المغربي المعاصر؟ وهل كان الطب الاستعماري فعلا عملا إنسانيا بغض النظر عن خلفياته الاديولوجية؟ لماذا أخذ الفرنسيون منذ البداية دراسة أحوال الصحة بالمغرب؟ ألا يحيل ذلك على تداخل الاستعماري بالطبي والطبي بالاستعماري؟ ثم أوَ ليست العمليات الوقائية الاستعمارية لا تكاد تعدو سوى نوعا من الديكتاتورية الصحية بتوصيف دانييل ريفي؟

تحاول أطروحة الباحث رضوان شعايبي تفكيك العلاقة بين الطب والاستعمار، عبر إعادة استنطاق التقارير والسجلات الطبية الكاشفة عن السياسة الصحية الفرنسية، برؤية منهجية تركيبية لا تفتأ تتغيا تقييم تجربة الطب الفرنسي من حيث منجزاتها وهفواتها، وهو ما يضع القارئ أمام توثيق استوغرافي دسم عن فترة الحماية الفرنسية 1912-1956، يسائل المشهد الصحي عموما والثقافة الطبية خصوصا، وكذلك واقع البنيات التحتية الصحية وأشكال التدخل الاستعماري، دون إغفال عن

بنيات التدخل الطبي الاجتماعي بالمغرب، كل ذلك في مدار إشكالي يبحث في مقياس المسافة التي تفصل بين الصورة والواقع، بين التقارير الطبية ومعيش المغاربة اليومي.

قد يصح أن نعتبر الطب شفيعا للتجربة الاستعمارية الدرامية، قياسا بفضائله الوقائية التي على الأقل جنبت البلاد كثيرا من المآسي الإنسانية، ورتقت وضعا كان ينذر بمصائب صحية، بل ووضعت البلاد أمام سياسة وقائية تجاه الأمراض والأوبئة، لكن لا يجب أن نتغافل كما يلمح إلى ذلك الباحث نفسه إلى أن دائرة حضوره كانت محصورة بدرجة أساس على الأجانب ومناطق تنقلاتهم، وبأسبقية الأنا الاستعمارية على حساب الأهالي، وبخاصة في لحظات الحروب الكبرى التي تشهد تزايد حالات الموبوئين والمرضى بالمغرب، بسبب انشغال فرنسا بحروبها الأروبية من جهة، إضافة إلى أن المغرب ظل يشكل فضاء لاختبار وفحص نجاعة بعض التلقيحات والأدوية وتجريبها على سكان الأهالي من جهة موازية، وإن كان النقد الأكبر يجب أن يُصرف نحو غياب إرادة الدولة الحامية في تذليل مسببات الأمراض والأوبئة من فقر وجهل و تهميش.

فهذا واحد من أساطين الأطباء الاستعماريين إدموند سيرجان يستعير أسطورة حدائق الهيسبريد، لينذر بالخطر الباتولوجي الذي يتجشم بالمغرب "... إن تنينا ذو مائة رأس ينتصب أمام حدائق الهيسبريد ذات التفاح الذهبي (الثروات) ليمنع كل من يقترب منها، وما هذا التنين سوى أوبئة التيفوس والطاعون وحمى المستنقعات وغيرها..." حيث يتكدس السكان في بالبؤس والأوساخ، ويتجمع الجياع والفضلات الحية، وتعج المدن بذوي الخياشيم المتآكلة والأورام والعاهات وطوابير العمي.

هندسة الكتاب:

كتاب صورة المغرب في كتابات الأطباء الفرنسيين 1912-1956، للباحث المغربي رضوان شعايبي، صدر سنة 2016، عن منشورات جمعية البحث والتوثيق، في حوالي 320 صفحة، يتضمن أربعة فصول مقسمة إلى مباحث، إضافة إلى فهرس للبيبليوغرافيا باللغتين العربية والفرنسية، وفهرس للجداول والصور والتعبيرات الجغرافية والمصطلحات الطبية،بتقديم البروفسور مولاي حسن فريح، رئيس لجنة التراث وعميد سابق بكلية الطب والصيدلة بفاس، والكتاب في الأصل عبارة عن أطروحة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بظهر المهراز بفاس تحت إشراف الدكتور سمير بوزويتة.

أولا: في رحاب الصورة ودلالاتها التاريخية:

تستند أطروحة رضوان شعايبي في تفكيكها لموضوعة الطب الاستعماري خلال فترة الحماية على مفهوم الصورة، بما هي تعبير عن تحول البنيات الاجتماعية والاقتصادية، وتمثيل لمستويات الخطاب وتعابيره، وكذا مرآة لقراءة عقلية البلد بغرض فهم الرؤية النفسية التي ينشئها المجتمع عن ذاته، أو ينشئها عنه الآخر(3)، وبقدر ما تنبني الصورة على الذاتية الاثنومركزية، فإنها غالبا ما تصطبغ بالتخييل، فتكون عاكسة لعلاقات المتخيّل والمتخيَل، جاذبة لعلاقات القوى واللاتوازن بين الفرقاء، مجسدة لتجاذبات الرفض والاستعلاء.

فالصورة هنا تحمل دلالة متموجة حسب السياق والدلالات، من صورة المغرب كبلد عتيق ومتوحش وبدائي إلى صورة بلد غرائبي وفوضوي...(4)، ما يهم ههنا هي صورة المغرب الصحي في كتابات الأجانب، حيث تنتشر الأمراض والأوبئة، ويضعف الاهتمام بالصحة، بمعية المجاعات والجذري والزهري والسل(5)، فإلى أي حد كانت هذه الصورة صادقة في تقديم مغرب ما قبل الحماية؟

يبدو أن الصورة التي رسمها الطبيب الفرنسي رينو عن مغرب القرن التاسع عشر تتقاطع في كثير من تفاصيلها مع صور عدة أجانب، من ذوي تخصصات مختلفة، إثنوغرافيين ورحالة وأحيانا عسكريين وحتى جواسيس، رسمت وضعا بالغ القتامة والسواد عن الإنسان المغربي الغارق في رُكام القذارة والعفن، الذي يعيش وسط فوضى سياسية ولا استقرار اجتماعي وانهيار جسدي، مغرب في وضعية احتضار بعبارة فريدريك وايسجرير(6)

صورة تضع المخزن كبنية سياسية في وضعية الجمود، في قفص الإدانة، تَعيب على المغاربة غياب الوقاية الصحية لديهم وضعف وعيهم الصحي، فهل كانت المخزن وحده مسؤولا عن الوضع الصحي بمغرب ما قبل الحماية؟ أم أن التقلبات البيولوجية الدورية التي تسم تاريخ المغرب عبر مختلف فتراته

تفسر هذا الوضع الصحي؟ أم في التقائهما هما معا بإضافة عوامل أخرى؟

تفيد إشارة الباحث المغربي محمد الأمين البزاز المتخصص في تاريخ الأوبئة والمجاعات أن الأوبئة التي اجتاحت بلادنا في بداية القرن التاسع عشر قد أحدثت هزات عنيفة، ساهمت بنصيب وافر في تزكية التدخل الأجنبي في ميدان ظل المخزن متغافلا عن الاشراف عليه بنفسه(7)، وهو تحليل يجعل تقلبات الطبيعة المغربية مسؤولة عن وضع المغرب الصحي.

كانت تقارير الأطباء الفرنسيين الذين وفدوا إلى المغرب منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين مدخلا مهما نحو بلورة السياسية الاستعمارية، فقد كانت الموجه الأساس لكل فعل تدخلي في المناطق المغربية، أوَ لم تكن حادثة وفاة الطبيب الفرنسي موشان بمراكش سنة 1907 دليل إدانة على علاقة الطب بالاستعمار، أو لم يتم احتلال الدار البيضاء والشاوية بعد أسابيع قليلة من إصدار الطبيب الفرنسي وايسجرير كتابه عن منطقة الشاوية وأحوازها سنة 1907 (8)، كيف نقرأ هذا الالتقاء إذن؟

تخضع الصورة التاريخية التي صاغتها الاستوغرافيا الفرنسية عن المغرب داخل مثن الأطروحة إلى ثلاث موجهات أساسية:

1- صورة مغرب الأعيان والزعامات المحلية التي تركز على بيوغرافيات فاعلين محليين مثل أحمد الهيبة وموحى أو حمو الزياني ومحمد بن عبد الكريم الخطابي، والتهامي الكلاوي والمتوكي والكندافي (4)، وهي صورة ترسم مغربا يتحكم فيه الأفراد الذين يجب الاعتماد عليهم في السياسة الاستعمارية.

2- صورة البؤساء المغاربة الذين يشكلون تهديدا للسياسة الاستعمارية، وينبغي الاهتمام بهم وتخليصهم من الوهن والبؤس من أجل الاعتماد عليهم كرصيد بشري لحظة الاستعمار.

3- صورة المغرب المعاصر التي ترسم وضع المغربي بعد الحرب العالمية الثانية من حيث تغير ذهنيته وتمدنه ونمط عيشه وصحت

ثانيا: نظرات على المشهد الصحي والثقافة الطبية

يتغيا الفصل الأول من هذا الكتاب تفكيك مقاطع من المشهد الصحي المغربي والثقافة الطبية بمغرب الحماية في كتابات الأطباء الفرنسيين، وهو فصل يمزج بين التشخيص التاريخي المتوسل بلغة الأرقام والإحصائيات، وبين التحليل الثقافي لطقوس المجتمع المغربي المستلهم لروح وأدوات الأنثروبولوجيا. يُخصص هذا الفصل في جانب منه لبعض الأمراض التي استشرت في فترة الحماية كحمى المستنقعات والزهري والسل وداء الرمد والجذام، وفي جانب آخر للأوبئة مثل التيفوس والطاعون والجذري، ويَلحظ القارئ عبر ثنايا هذا الفصل تبني الباحث لتقسيمات زمنية، تناغم مع التحولات الصحية التي اعترت مسار الصحة بالمغرب، تتيح إمكانية القيام بقياسات كمية ونوعية، من شأنها تقييم حصيلة التجربة الصحية بمغرب الحماية، قياسا بأرقام مؤسسات حفظ الصحة العمومية بالمغرب ومصالحها المتنقلة وبنياتها التحتية، ولعل ما يُعزز قوة هذا التشخيص الصحي توسل الباحث رضوان شعايبي بتحليل أنتربولوجي مواز عن أنماط تعامل مغاربة الأمس مع الصحة، من خلال تتبع العادات الغذائية المغربية وتغيرها حسب تواتر السنوات العجاف، وتقلبات الطبيعة المغربية وتعاقب الأزمات الاقتصادية والسياسية، وهو وضع ثقافي هش ومتغير، كان دائما يفرض على الأفراد التكيف مع مستجدات الوضع الصحي من أجل ضمان البقاء. ضمن نفس السياق يظهر الماء والسكن كواحد من العوامل المنتجة للقذارة والأمراض، وهو ما ينعكس على التربية الصحية خاصة لدى الأمهات والرضع، ويجعل الممارسة الشعبية لمداواة الأمراض خاصة العقم والأمراض النفسية والعين والجن والتوكال وغيرها تظهر في عين الأطباء غارقة في بحر الخرافة والجهل، ومن ثم يأتي الطب الأبيض بخبرته العلمية كمنقذ للمغرب ولأهاليه.

ثالثا: البنيات التحتية وأشكال التدخل الطبي

يتوقف الفصل الثاني من الكتاب على واقع البنيات التحتية الصحية في كتابات الأطباء الفرنسيين خلال فترة الحماية، متناولا بالتحليل المصالح الصحية والتنظيم الإداري والترابي والتشريعي لقطاع الصحة، مع التركيز على بنيات التكوين والمصالح التقنية المتخصصة في الأمراض والأوبئة، إضافة إلى المنشآت الاستشفائية بمختلف المدن المغربية، سواء كانت منشآت عامة أو مختلطة أو متعددة التخصصات (مستشفى كولومباني بالدار البيضاء)، أو وحدات طبية متنقلة.

يرصد الفصل الثالث من الكتاب أشكال التدخل الطبي بالمغرب في كتابات الأطباء الفرنسيين، ذاك أن المغرب الذي استلمته فرنسا لم يكن يعاني فقط من فوضى السياسة، وإنما أيضا من الاضطراب الصحي وانتشار الأوبئة الأشد فتكا بالتجمعات السكانية (9)، وهو ما يفرض على الدولة الحامية ضرورة تفعيل تدخل فوري لمواجهة أعطاب البنية الصحية المغربية، لمكافحة حمى المستنقعات والأنوفيليات وتجفيف المستنقعات ومرض الزهري ومعاقل الدعارة ودار الرمد والجذام، ووباء التيفوس والطاعون، فليس هناك حسب إفادة الطبيب الفرنسي كولومباني شيء أكثر نجاعة من دور الطبيب كعامل للتوغل والاختراق، وكذلك للجذب والإغراء والتهدئة.

يستوقفنا الفصل الثالث من الكتاب عند ظاهرة مثيرة، يتعلق الأمر بالدعارة السرية التي انتشرت بالمدن الكبرى، خاصة الدار البيضاء، بفعل تحولات البنية الديموغرافية وتصدع الهياكل التقليدية وتشتت السدى الاجتماعي الناتج عن تواتر الهجرة القروية منذ بداية الحماية تحت تأثير انغراس الاستعمار الفلاحي بالبادية المغربية، يتعلق الأمر بصورة حي بوصبير بالدار البيضاء، حي هامشي وفقير، بئيس وقذر ومتسخ،مستعبد وماجن، يكاد يمثل الحديقة السرية للسياسة الصحية الفرنسية، ولربما وجهها القبيح، ظل ملهما للرسامين والشعراء والصحفيين والجنود المستقرين في الدار البيضاء، كفضاء راسبوتيني يحيي القدرة على الخيال والتخييل بمفاتن المرأة المغربية. يقول في هذا الصدد الطبيبان ماتيو وموري "... داخل بوصبير تجتمع حوالي ستمائة من المومسات..."، وفي موضع آخر "... أن المغرب كغيره من المجتمعات الأخرى تتفشى فيه الدعارة السرية، إذ يتعلق الأمر بنساء يمارسن البغاء إما بانتظام أو غير انتظام، يعشن حصريا على ما يكسبنه منه، أو يجدن فيه مكملا لمداخيلهن، ولكن في كلتا الحالتين معا، فإنهن يهربن من مقاييس الشرطة والمعايير الصحية القانونية للنظام التشريعي القائم بالمغرب، ويتم المرور من السرية إلى الشرعية في الدعارة، بطريقتين، إما ارادیا أو كرها بعد مطاردتهن من طرف شرطة الأخلاق(10)

يعزز حي بوصبير كثيرا فرضية العبودية زمن الحماية، من خلال انتشار وكلاء وجماعات اقتصادية تنشط في تجارة الدعارة، تعتبر جسد المرأة مستباحا تحت ضغط واكراهات اليومي الاجتماعي، وتجعل الجسد الأنثوي حدثا اقتصاديا توجهه ثنائية العرض والطلب في المخيال الاجتماعي الذكوري، وهو ما كان يجعل حسب الباحث أحمد مكاوي انتشار الدعارة السرية غير المراقبة واحدة من المصادر الأساسية للإصابة بالأمراض وتفشيها (11).

النخبة المغربية المثقفة كانت على وعي كبير بخطورة التطبيب الأروبي في استقطاب المغاربة، وغرس مرامي السياسة الاستعمارية، لكنها لم تكن قادرة صياغة بدائل طبية بإمكانها مواجهة الاستعمار، بل حتى أن ولوج النخبة إلى مهنة الطب كان شأنا مرتبطا بالمعمرين، بدليل أن أول عيادة مغربية فتحت أبوابها لن تأت إلا في بداية الخمسينات مع الطبيب المغربي عبد السلام العراقي الحاصل على الدكتوراه من فرنسا، مما يعضد فرضية أن الطب العصري كان شأنا فرنسيا بامتياز، حرم الأهالي من الحق في الارتقاء الاجتماعي نحو مهن النخبة.

يُضَمن الباحث رضوان شعايبي جملة استنتاجات بخصوص التنظيم الصحي بمغرب الحماية، الذي يجعله متسما بالتمييز السوسيومجالي بين الأوربيين والمغاربة، وفق قاعدة أولوية الأجانب على الآهالي، فالإسعافالصحي عوض أن ينشغل بحثالة البشر والمعتوهين والبؤساء والمرضى، الذين لا أمل لهم في الشفاء، وحماية العجزة والاطفال، ينبغي صرف عنايته بلا تأخير للحفاظ على العاملين وذوي النشاط من السكان(12).

كما أن السياسة الصحية الفرنسية كان ترسخ التفرقة والمفاضلة بين الأفراد، حسب درجة القرب أو البعد من سلطة الاقامة، فكانت الأولوية تمنح في العلاج للموظفين من طرف الادارة الاستعمارية (13)، دون أن نغض الطرف على أن المغرب كان حقلا لفحص وتجريب الأبحاث الطبية التلقيحات على الآهالي، والتأكد من سلامتها ونجاعتها.

وسم ألبير عياش حصيلة السياسة الصحية الاستعمارية في كتابه المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الاستعمارية على أنها بالهزيلة، قياسا بالنقص الحاد الذي شهدته قاعات الفحص، التي غالبا ما كان يطالها الازدحام والفوضى، وبقلة النظافة والإهمال في أغلب المستشفيات الخاصة، والنقص في المعدات والأطباء(14).

ورغم أن الطب كان وسيلة لمساعدة الامبريالية الاقتصادية، ويحمل وجها نفعيا لا يستهان به، وسلاحا من بين الأسلحة الاديولوجية التي وظفها الحكم الاستعماري في بسط هيمنته العسكرية، في سياق ما يسميه عرّاب الحماية هوبير ليوطي بتوفير المساعدة الطبية للأهالي، فإنه لا يستقيم انكار نتائجه الصحية في الرعاية والوقاية، رغم محدوديتها وهزالتها مقارنة مع الأضرار التي واجهت صحة الساكنة المغربية، مقارنة مع غياب الارادة الاستعمارية في مداواة المغاربة، لأن جهوده لم تصل بالنهاية إلى حد القضاء على الأمراض والأوبئة، وهو ما تشهد عليه عودة أعنف الأوبئة والأمراض خلال فترة الحماية، دون أن ننسى على الأقل تفصيلا مهما هو أن المفاهيم الصحية الجديدة ظلت على هامش المجتمع بدعوى تعارضها مع الوسط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمغرب.

رابعا: بنيات التدخل الطبي والاجتماعي

يقف الفصل الرابع من الكتاب عند بنيات التدخل الطبي الاجتماعي في كتابات الأطباء الفرنسيين من خلال رصد الأعمال الاجتماعية الطبية الخاصة بمساعدة العجزة والبؤساء والأجراء، عبر تتبع مشاريع الحماية في دعم الصحة بالمغرب في دعم البادية المغربية وتخفيف العطالة عن الشباب والاهتمام بالسكن الاجتماعي وحماية الطفولة والأمومة.

استنتاجات:

تغتني مساهمة الباحث رضوان شعايبي بالوصف والتحليل، التصنيف والتأويل والنقد، عمل تركيبي هام جدا يعمل على تنظيم المعطيات وتصنيفها وفق قضايا عامة تهم تاريخ المغرب في فترة الحماية، محاولة استوغرافية لتفكيك بنية الخطاب الصحي من حيث ثوابته ومتحولاته،من حيت تركيب وتأليف الصورة الاستعمارية عن تاريخ المغرب، وإن بدت صورة مثيرة للشفقة، ترسم مغربا معطوبا بالأمراض والأوبئة، صورة تقزيمية للمقومات الحضارية والثقافية والصحية التي راكمتها التجربة المغربية في ميدان الصحة، فإنها في الطرف الآخر، صورة تثني وتعدد المزايا التي حملتها التجربة الطبية الاستعمارية، وهي صورة كما ينتصر بذلك الباحث تغرق في الذاتية والإديولوجية الاستعمارية، وتخفي عيوب ونواقص التجربة الطبية الاستعمارية، لتظل الصورة غير مكتملة، ما دامت لم تستقرأ تجربة المحلي، حيث الطب الاستعماري لم يحظ لا بانخراط حماسي ولا برفض انفعالي من طرف المغاربة، فتعايش الطب الاستعماري مع الطب المحلي ظل قائما لدى المغاربة.

تطرح هذه الدراسة جملة ملاحظات أساسية بخصوص صورة الطب الاستعماري كتجربة وكممارسة وكتدبير سياسي، وهي صورة تضع هذه التجربة مفتوحة باستمرار على قراءات تاريخية متعددة، تتغير حسب مقياس الملاحظة التي ينطلق منها البحث والباحث، ويظل الباعث الأساس في هذه التجربة طرح سؤال جوهري، من استفاد من طب الحماية، هل المستعمِر بكسر الميم أم المستعمَر بفتحها؟ وكيف انتقل الطب من تدبير عسكري مرتبط بعمليات التهدئة العسكرية للقبائل والمدن إلى شأن مدني يؤمن الوقاية الصحية لأولئك البروليتاريين الجدد الذين ظهروا بهوامش المدن الكبرى؟ ولماذا تم إقصاء وحجب الثقافة الطبية المغربية بحجة همجيتها؟

ينتصر الأستاذ بوجمعة رويان في أطروحته حول الطب الكولونيالي الفرنسي بالمغرب 1912-1945 إلى أن الطب الفرنسي لم يكن طبا انسانيا خالصا، بقدر ما كان اداة من أدوات الغزو والهيمنة، يروم تعبيد الطريق أمام جحافل الجيش الفرنسي، ويشجعه على مواصلة عمليات الاستيطان الاستعماري داخل البادية المغربية(15).فالطب الاستعماري كان يروم تحصين الرصيد البشري المغربي، الخادم لمشاريع وأنشطة الحماية.

والواقع، بدأ حقل التاريخ البيولوجي يحقق تراكما لا يستهان به في الإحاطة بمختلف الأمراض والأوبئة التي اعترت مسار التاريخ المغربي، وحسبنا هنا في الفترة التي تهم الحماية دراسة الباحث عبد المومن عيسى عن الصحة العمومية بالمغرب ما بين 1907- 1956، التي أنجزت تحت المؤرخ الفرنسي دانييل ريفي، الذي هو بدوره خلَّف دراسات وأبحاث عن الصحة والتطبيب بالمغرب، ناهيك عن سلسلة الندوات والمقالات التي كتبت في هذا الشأن.

بدورها بلورت مدرسة الحوليات الفرنسيةرؤيتين مختلفتين بخصوص تناول التاريخ البيولوجيفي اشتباكه مع حقل التاريخ: رؤية تحليلية ترصد المرض منذ بدايته إلى نهايته، ورؤية

تركيبية تدرس الأمراض دراسة سانكرونية، في تطور الأمراض مع بعضها البعض زمانيا ومكانيا (16).

تحيل قراءة التجربة الطبية الاستعمارية على تداخل مثير بين الطب التقليدي المحلي، الذي ظل يتوسل بزيارة الأولياء واستعمال الرقى والتمائم والأعشاب، مستفيدا من وصفات الأنطاكي والسيوطي، نظير تجربة الطب الباستوري، وربما ساهمت عمليات الترهيب والتنكيل والضرب التي كان يتلقاها الأهالي في تنفير عدد كبير من الطب الاستعماري، ومن تم تعزيز الطلب الاجتماعي على الطب التقليدي، الذي ضَمِن مقومات الاستمرارية والبقاء أمام طب الرجل الأبيض.

تتوضح الصورة أكثر حينما نرتقي بالطب من ممارسة إلى حدث اقتصادي مرتبط باختراق النظام الرأسمالي للبنية العتيقة المغربية، وما صاحبه من تداعيات وشروخ إجتماعية ونفسية، زكت تنامي الهجرة القروية وارتفاع معدلاتها في فترات القحط والجفاف، وفي تآكل الرصيد الأخلاقي للمغاربة، بسبب توغل قيم السوق، مما يقود نحو طرح استفسار حول نجاعة الأساليب الصحية الاستعمارية، فكيف يمكن القضاء على داء السل مثلا في تغافل إدارة الحماية عن تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمريض؟

هناك تفصيل آخر يدعو إلى التساؤل ساقه الأستاذ بوجمعة رويان في معرض أطروحته عن الطب الكولونيالي، كيف نفسر سكوت مصلحة الصحة العمومية عن ظاهرة الحمّامات بالمغرب التي من المفروض أنها ناقلة من نواقل الأمراض كالزهري و السل والأمراض الجلدية، في مقابل احتفاظها بالبيمارستانات التي هي بمثابة دهاليز سيزج فيها بغير المرغوب فيهم ممن يقلقون المارة ويعترضون سبيلهم من المعتوهين والحمقى (17).

ختاما، تنضاف مساهمة رضوان شعايبي إلى منجز البيولوجيا التاريخية التي تهدف إلى إقامة جسر وصل بين المتغيرات البيولوجية والوقائع التاريخية، وهي علاقة من شانها أن تثري حقل الدراسات التاريخية، وتنير عددا غير يسير من قضايا التاريخ، بل وتختبر فرضيات وإشكاليات جديدة من تاريخ المغرب المعاصر.

الهوامش:

- تروم هذه المساهمة تقديم قراءة في كتاب الباحث المغربي في حقل التاريخ رضوان شعايبي، حول:صورة المغرب في كتابات الأطباء الفرنسيين، 1912-1955، جمعية البحث والتوثيق،الطبعة الأولى، 2016.

2- Rivet Daniel, Lyautey et l'institution du protectorat Français au Maroc (1912-1925), Tome 3, L' Harmatton, Paris, 1988, p.224.

3- بوزويتة سمير، مكر الصورة، المغرب في الكتابات الفرنسية (1832-1912)، افريقيا الشرق، المغرب، الدار البيضاء، 2007، ص 179.

4- شعايبي رضوان، صورة المغرب في كتاب الأطباء الفرنسيين، مرجع سابق، ص 15-16

5- Raynaud(L), Etude sur l'hygiène et la médecine au Maroc, Alger, 1902

6- وايسجرير فريديريك، على عتبة المغرب الحديث، ترجمة عبد الرحيم حزل، منشورات دار الامان، مطبعة الأمنية الرباط، 2011.

7- البزاز محمد الأمين، المجلس الصحي الدولي في المغرب: 1792-1929، سلسلة رسائل واطروحات رقم 49، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2000/1421، ص 307.

8- Weisgerber (F), Les Chaouia, Edition comité de Maroc, Paris, 1907.

9- شعايبي رضوان، صورة المغرب في كتابات الأطباء الفرنسيين، مرجع سابق، ص 167.

10- Mathieu Jean et Maury P.H, Bousbir : La prostitution dans le Maroc Colonial- Ethnographie d'un quartier réserve, Edite et présenté par Abdelmajid Arrif, Edition Paris- Méditerranée, 2003 p69.

11- المكاوي أحمد، الدور الاختراقي والاستعماري للطبابة الأروبية في المغرب، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2009، ص 122.

12- Colombani, La protection sanitaire de l'indigne au Maroc, Conférence faite aux journées Médicales coloniales de Paris (Juillet 1931) Imp. H. Blanc et G. Gautier, Rabat, 1932, p 8.

13-Vidrovich Coquery, Les Africains : La médecine coloniale, Edition Desjon quires, Paris, 1994, p 11.

14- عياش ألبير، المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة الشاوي عبد القادر والسعودي نور الدين، مراجعة وتقديم بنسعيد ادريس والسبتي عبد الاحد، منشور بدار الخطابي للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، ص 348.

15- رويان بوجمعة، الطب الكولونيالي الفرنسي بالمغرب 1912-1945، مطابع الرباط نت، الطبعة الأولى، 2013، ص.16

16-Revel Jacques et Peter jean- bierre, Le corps, L'homme malade et son histoire, In Le Roy Ladurie, Le territoire de l'historien, T 1, Gallimard, 1987.

17- رويان بوجمعة، الطب الكولونيالي الفرنسي بالمغرب 1912-1945، مرجع سابق، ص 453.

يتم استقبال المساهمات العلمية عبر البريد الالكتروني التالي:

lixus.magazine@gmail.com

■نرحب بكم د.مصطفى الطوبي ونتوجه إليكم بخالص الشكر على تلبية الدعوة لإجراء هذا الحوار العلمي ، وأود في البداية أستاذي الكريم أن تقدم لنا و للقارئ نبذة عن مساركم العلمي والأكاديمي ، وأهم مؤلفاتكم ؟ وكيف بدأت علاقتكم بالكتاب المخطوط ؟

■في البداية أتوجه إليكم ولطاقم تحرير مجلة ليكسوس الإلكترونية بجزيل الشكر على الاستضافة ،وتنظيم هذا الحوار العلمي ، أما بالنسبة لسؤالكم المتعلق بمساري العلمي ،فأود الإشارة أنني حاصل على دبلوم الدرسات العليا في موضوع علم المخطوطات بالرباط سنة 1997 بميزة : حســـــن جـــــدا ، وعلى الدكتوراه في تخصص خزائن الكتب ، بالرباط ،سنة 2002م ،بتنويه اللجنة والتوصية بالطبع ، أشغل حاليا مهمة أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر بأكادير ، ومشارك في التأطير للدكتوراه ، ومباريات التوظيف للأساتذة الجامعيين ،والتأهيل الجامعي.. فضلا عن العضوية في لجان الترقية خارج الوطن (السعودية ،البحرين ..) ومنتدب بالخزانة الحسنية بالرباط ،ومنسق شراكة تعاون بين الخزانة الحسنية وخزانة جامعة ولاية أريزونا بأمريكا (منذ فبراير 2018).وعضو جائزة الحسن الثاني للوثائق والمخطوطات بالمغرب منذ 2012 (رئيس اللجنة الجهوية بأكادير برسم سنة 2014 م).

أستاذ علم المخطوطات بمعهد المخطوطات العربية /جامعة الدول العربية (الدورة الثانية 2015-2016،والدورة الثانية 2016-2017 ،والموسم الحالي 2017-2018).

أستاذ علم المخطوطات لدى مركز البحوث الإسلامية –إسام- تركيا (صيف 2017)..

-أستاذ متعاون في التأطير في موضوعي المكتبات والمخطوطات مع الجامعة العربية الألمانية ، ومع كلية الآداب جامعة محمد الخامس الرباط .

وعلى مستوى الإنتاج الفكري ساهمت في إنجاز الكثير من المؤلفات في مجالات مختلفة ، منها :

-مقالات في علم المخطوطات،منشورات دار القلم، الرباط، 2000م

-نافذة لعويل الريح، ديوان شعري، منشورات الرابطة المغربية للأدب المعاصر، وأكاديمية وزارة التربية الوطنية بالجديدة، 2002م.

-معجم مصطلحات المخطوط العربي(قاموس كوديكولوجي) ، بمعية الدكتور أحمد شوقي بنبين ، منشورات الخزانة الملكية (الطبعة الثالثة 2005).

-" تاريخ خزائن الكتب بالمغرب" لأحمد شوقي بنبين ، ترجمة مصطفى طوبي منشورات الخزانة الحسنية -2003م.

-فهرس مخطوط النحو والصرف بالخزانة الحسنية إنجاز مصطفى طوبي وخالد زهري مراجعة أحمد شوقي بنبين منشورات الخزانة الحسنية 2003م.

-فهرس مخطوطات اللغة بالخزانة الحسنية (كتاب مشترك) منشورات الخزانة الحسنية، 2003م .

-" المدخل إلى علم الكتاب الخطوط بالحرف العربي (ترجمة مشتركة) " تنسيق فرانسوا ديروش منشورات مؤسسة الفرقان بلندن 2005م.

-مدخل إلى علم المخطوط" لـ" جاك لومير" ترجمة مصطفى الطوبي ، منشورات الخزانة الحسنية، 2006 م

-من أجل دراسة حفرية للمخطوط العربي ؛محاولات تطبيقية في علم المخطوطات ،مركز دار نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث ،القاهرة :2010 م

-مصطلحات المخطوط العربي المخطوط ،منشورات الخزانة الحسنية بالرباط ،الطبعة الرابعة :2011 م

-مسافات لبلوغ الفجر ،ديوان شعري ،منشورات جمعية الشيخ ماء العينين ،مطبعة الأمنية الرباط ،2015م

-الترجمة بين الإتباع والإبداع ،منشورات دار قرطبة ،أكادير ،2015م .

-جولات في المخطوطات وتحقيق التراث ،تنسيق مصطفى الطوبي ،منشورات فريق البحث في التراث المغربي المخطوط ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير: 2016 م .

-حياة المعمرين بمزغان ،فلاحون أجانب بدكالة مصطفى اجماهري، ترجمة مصطفى الطوبي منشورات الزمن: 2016 م.

-من الترجمة إلى الإبداع الموازي ،منشورات نور نشر بألمانيا ،الطبعة الأولى :2017 م .

-كتاب "المخطوطات "لألفونس دان ترجمة (كتاب قيد الطبع)

■أشكركم د. الطوبي على التقديم المفصل ، دعني الآن أنتقل بكم إلى سؤال آخر متعلق بمجال تخصصكم .د. الطوبي باعتباركم متخصص في علم المخطوطات وعلوم الكتاب ، وتشغلون أكثر من مهمة رسمية مرتبطة بعلم المخطوطات ، وأصدرتم مؤلفات عديدة في هذا المجال ، وشاركتم في الكثير من المؤتمرات والملتقيات الوطنية والدولية والدورات التدريبية حول المخطوطات. كيف تنظرون إلى واقع التحقيق والكتاب المخطوط بالمغرب والعالم العربي ؟ وكيف تتصورون مستقبله ؟

■موضوع التحقيق هو موضوع شائك جدا فحينما نتحدث عن تحقيق التراث ، فنحن نادرا ما نشير إلى مجموعة من العلوم المرتبطة بهذا المجال أو المسرودة معه أحيانا ، والتي قد لا يستقيم تحقيق التراث بدونها ،إلا أن التفكير في المجال وفق هذا المنظور بقي حبرا على ورق ،أما مجال التطبيق فقد خاض في الذوق والأعراف الجماعية العادية ، والأخذ بالظواهر اللافتة في التحقيق ..وتولت الجامعة مهمة إخراج التراث وتحقيقه ردحا طويلا من الدهر ،إذ إن أغلب البحوث في العلوم الإنسانية والأدب بوجه خاص ولت شطر تحقيق التراث ،من منطلق أن تراثنا المتلاطم والغني لا يمكن أن ننهض به إلا من خلال البحث الأكاديمي ،ويمكن أن نعترف فعلا أن مادة كبيرة من هذا التراث قد رأت النور من خلال هذه الأعمال الأكاديمية الجامعية التي تجند لإخراجها الطلبة الباحثون بإشراف عدد وفير من الأساتذة الذين تخرجوا من الجامعة الفرنسية أو الجامعات العربية . وهذا الأمر يسري على كل بلدان العالم العربي تقريبا ..إلا أن أهم مشكل يمكن أن نذكره بهذا الخصوص هو الطريقة الذاتية في التعامل مع نسخ الكتاب، وانعدام أي منهج يذكر في دراسة النسخ

والتمييز بينها ..إذ يكفي الطالب الباحث أن يتأكد من عدم تحقيق الكتاب ،ويجمع له بعض النسخ لكي يضع تقريره المبني على زمن الكتاب، وبعض القشور المتعلق بالوصف الأولي لنسخة أو نسختين أو أكثر من ذلك قليلا ،،ثم يبدأ في العمل، وينتهي وفي نفسه كثير من "حتى" ..حتى إنه بعد أن يينع في البحث الأكاديمي ،ويرجع القهقرى إلى عمله هذا، يتأكد أنه في حاجة إلى مزيد من التنقيح، أو يعترف أن ثمة نسخة جديرة بالاعتماد موجودة هنا أو هناك ،،ولا يكون ،زمنئذ ،من اليسير إعادة عمل تجند في إنجازه سنوات طوالا ..إننا قد أفسدنا تحقيق التراث حينما أدرجناه في البحث الجامعي ، لأن الطالب المبتدئ يخطئ أشياء كثيرة في التراث ،،وفي الوقت نفسه أعترف أن الجامعات العربية لو لم تفعل ذلك لبقي أكثر من 90 في المائة من تراثنا حبيس رفوف المكتبات باستثناء عدد من النوادر التي أخرجها المستشرقون في القرن 19 م ،والتي تحتاج إلى الإعادة وإعمال النظر..ومع ذلك نقول إن قضية المنهج في إخراج التراث هي القضية الجوهرية اللافتة للنظر الآن ،والتي لا يمكن أن نعالج تحقيق التراث العربي دون إثارتها ،، وهو أمر منعدم في أغلب المنجزات التراثية المتحصلة في المكتبات وبناء على ذلك فقد دعوت أنا شخصيا مرارا وتكرارا إلى إلغاء التحقيق من المشاريع الجامعية العليا وإعفاء الباحثين المبتدئين من الخوض فيه ،ووقفه على المنتهين الذين خبروا التراث وعرفوا من أسراره الشيء الكثير ..

أما عن المستقبل فنحن متفائلون إن شاء الله ونتور المستقبل العلمي للتحقيق قائما على المسلمات الآتية ؛

جمع النسخ : إن جمع أقصى ما يمكن من النسخ أضحى مسلمة واجبة ،تدرأ العادة التي ألفها المحقق العربي في اعتيامه لنسخ دون أخرى من الكتاب نفسه، لمعايير ذاتية وذوقية...إننا لا نطعن في أهلية هؤلاء الأوائل الرواد من أمثال عبد السلام هارون، ورمضان عبد الثواب،وعبد الهادي الفضلي ،وأحمد شاكر ، وغيرهم ممن يعود لهم الفضل في إخراج جزء حفيل من تراثنا المخطوط...فلهم في فن التحقيق أياد بيضاء نعد منها و لا نعددها...ولهم معرفة جيدة بمجموعة من أسس التحقيق العلمي التي أصبحت نافقة الآن ، وعلى رأسها الحذق في علوم الآلة ...ولكننا نطرح أمورا منهجية جديدة/قديمة (إذا أخذنا في الاعتبار ما قدمه علم الحديث في هذا الباب)، وخاصة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع النسخ الكثيرة[1]، وكيفية التعامل مع كل نسخة على حدة ،إذ إن الضرورة الفيلولوجية تحتم علينا أن نجمع أقصى ما يمكن من نسخ الكتاب الواحد، وذلك من أجل القيام بنقد النصوص لجمعها في عائلات، ثم لتشجيرها ،ومعرفة تسلسلها الزمني ...ولنا توضيح ذلك مع الأرضية الفيلولوجية التي أوجدتها الناقدة الفرنسية "إمبيرت جنفييف" إزاء كتاب سيبويه،إذ وقفت هذه الباحثة على ما يزيد عن واحد وثمانين من نسخ الكتاب ،إذا أخذنا بالاعتبار النسخ التي وقفت بها بعد أطروحتها عن كتاب سيبويه ...ومع ذلك أعترف أن عملا من هذا القبيل يتطلب مجهودا أكاديميا إضافيا ،،لأن المحقق لا يمكن أن ينهض بنقد النصوص وتحقيقها ،وإن فعل ذلك سيكون من باب العمل الزائد ..لأننا نتوخى من النقد وضع اليد على النماذج الخطية الجديرة بالاعتماد في المقام الأول ..

النقد الخارجي والداخلي : أول شيء تمليه المقابلة المؤسسة على معايير نقد النصوص هو إنشاء لائحة نسبية للمخطوطات ..ولتوضيح كيفية بناء هذه اللائحة النسبية للمخطوطات نؤكد في البداية أن المخطوطات التي نسخت نموذجا واحدا ،وإن كثرت لا تمثل إلا صوتا واحدا، ولا تعد إلا واحدة . وهكذا فإذا كنا نتوفر على أربعة مخطوطات (أ- ب – ج- ح)، فنحن ننظر إليها من حيث نوعية الأخطاء الموجودة فيها .. فإذا وجدنا مثلا الأخطاء نفسها في النسخة (أ) و(ب) و(ج)ولم لم نجدها في (ح)، فيمكن أن نستنتج أن النسخ (أ – ب – ج) تشكل عائلة ،وأن النسخة (ح) تشكل عائلة أخرى ..وإذا أعدنا النظر في العائلة الأولى ووجدنا ثمة أخطاء دقيقة في(أ)- (ب) ولم نجدها في (ج)نستنتج أن النسخة (ج)تشكل عائلة فرعية ..والمعيار المعتمد عليه في

[1] – هناك اجتهادات هامة في هذا الباب ، ولكنها لا تظهر منهج تصنيف النسخ . وتبقى فيها كيفية الوصول إلى فئات المخطوطات أمرا مجهولا ينظر : أصول كتابه البحث وقواعد التحقيق للدكتور مهدي فضل الله، دار الطليعة بيروت 1993م. ص 143.

المفاضلة بين النسخ يسمى في نقد النصوص بمعيار "الأخطاء المشتركة ".

ويمكن أن نسمي هذه الطريقة في تعقب المخطوطات بغاية تحديد عائلاتها بالنقد الخارجي،، وقد ترتبط كلها بالنمط الأعلى أي النسخة المنطلق ..وهذه الطريقة تدرأ مجموعة من الهفوات التي قد يسقط فيها الآخذون بالمعايير التقليدية في تحقيق النصوص ، كأن يعتمد المحقق مثلا على أقدم نسخة ،حتى وإن أثبتت فعلا معايير علم المخطوطات، وعلم الخطوط القديمة قدمها .إذ إن هناك نسخا حديثة مرتبطة مباشرة بالنمط الأعلى ، بيد أن هناك نسخا قديمة غير أنها ارتبطت بالنمط الأعلى أو النسخة الأم عبر وسائط متقاربة في الزمن ، . ونضع هذا الأمر أمام إمكانية تزوير التقاييد النصية والاعتماد البصري الصرف على شكل المادة ،،والركون إلى نوعية الخط إلى آخره ،،ولعل إدماج علم المخطوطات أو الكوديكولوجيا باعتباره مكملا لنقد النصوص هو مطلب علمي ضروري لأن الحسم في الوعاء او المادة لا يمكن أن يتم إلا بالاعتماد على هذا العلم .

وفي مقابل هذه العملية التي تتوخى ضبط النص انطلاقا من نسخه المتعددة، هناك النقد الداخلي ؛ويهتم فيه ناقد النصوص بخصوصيات الكاتب ، النحوية، والمعجمية، والأسلوبية، والمذهبية ،والوزنية إذا تعلق الأمر بالشعر.. ومن مبادئ هذا النقد أو مسلماته أن الدرس بقدر صعوبته يكون يسيرا في النساخة . والنقد الداخلي إنما نلجأ إليه بكثرة لتأكيد الظن المنهجي الذي يساور المحقق لحظة تعامله مع مخطوطة وحيدة بيد أن غير مقروءة ،في بعض الأحيان، ومتآكلة ومقرضة . ونجد بديلا لمبادئ نقد النصوص هذه في ثقافتنا الإسلامية إذ استعملت عبارتا النقد الخارجي والداخلي في علم الحديث أيضا، وعوض الاشتغال بالمخطوطات، فإن النقد الخارجي الحديثي اشتغل بسند الحديث من حيث اتصاله وانقطاعه ،ومتى يكون موثوقا وغير موثوق ،أما النقد الداخلي فقد رام توثيق المتن وذلك بعرضه على القرآن والمشهور من السنة وما شابه هذا ..

■ د.الطوبي هناك ملاحظة تسترعي الانتباه تتعلق بتركيز جميع الندوات والملتقيات على الجوانب العلمية والمنهجية المتعلقة بعلم المخطوطات ، في مقابل إغفال الحديث عن الجوانب القانونية والإعلامية للموضوع ، ومن هذا المنطلق نستفسركم أستاذنا الكريم ، عن رأيكم في خطورة الاتجار غير الشرعي بالمخطوطات ، وأين وصلنا في مجال الحماية القانونية للكتاب المخطوط وطنيا وعربيا مقارنة بالدول الغربية ؟ وما مدى فعالية التشريعات العربية في هذا المجال ؟ وما دور وسائل الإعلام في المساهمة في حماية الكتاب المخطوط والتعريف بأهميته؟

■نعم هناك تركيز على الجانب العلمي وإغفال للجانب القانوني والإعلامي ، لذلك لا بد من أن ننبه على أن هناك مادة مخصوصة بملكية المخطوطات إذ يرد المشرع المغربي لحماية الحقوق المتعلقة بالمخطوطات مادة فريدة هي المادة 6 من قانون 2.00 الذي ينص على حماية المخطوطات الموجودة في الخزائن العامة والخاصة .. و الواقع أن هذا النص عائم ، علما أن هناك مالكين للمخطوطات كثرا في كل المناطق ، والتحوز هذا حسب الاجتهاد في مادة القانون هو تحوز مادي يضمن للمالك أن يطالب بحقوقه المادية إزاء المخطوط، ولكن لا سلطة له على الملكية المعنوية التي تبقى حكرا على شخص معنوي هو الدولة ..ولذلك فيجب أن يعرف الجميع أن المخطوط هو ملك معنوي للدولة حتى وإن كان يملكه الخواص ..إذ هناك مجموعة كبيرة من الأسر المغربية تحتفظ بأعداد من المخطوطات التي ورثتها عن أجدادها، كما أن بعض الأفراد آلت إليهم مخطوطات نادرة عن طريق الاقتناء من الغير أو الهبة أو الوصية، مما يطرح إشكالا حول مفهوم ملكية هذه المخطوطات، ها هنا نقول إن الأفراد يمتلكون المخطوط في قيمته المادية ،ولهم أن يوقفوه، أو يحولوه داخل بلده، أو يفوتوه لمن يشاؤون بجميع الطرق المتاحة دائما داخل الدولة أما أن يسافروا به لبلد آخر فهذا أمر محظور قانونيا ..

أما الشق الإعلامي فنحن صراحة نلاحظ أن الصحافة ترغب عن هذه الموضوعات العلمية المفيدة والمرتبطة بالتراث أشد ما يكون التراث وتقبل بالمقابل على الثقافة الشعبية تشبعها متابعة وتوضيحا وتجلية ..ونقول صراحة إنها أزمة المتلقي لأن الصحافة تحكم معيار ديمقراطية الاستهلاك وطالما أن

التعليم قد تراجع بشكل سافر والعلم قد انتزع من ذويه في حالات كثيرة والمعرفة تسطحت وأصبحت كالبضاعة راضخة للعرض والطلب فمن البدهي أن ينصرف الناس من هذه المعارف الثقيلة إلى التفكه والفرجة وتضييع الوقت ..

■الأستاذ د.مصطفي الطوبي،الباحث الرزين و المتمكن في ختام هذا الحوار العلمي الشيق والمفيد أجدد لكم الشكر الجزيل على تلبية الدعوة ، وأطلب منكم كلمة أخيرة موجهة للقراء والباحثين الشباب في علم المخطوطات ؟ وما هي الرسالة التي تودون توجيهها إليهم ؟ كما نتطلع في نهاية هاته المائدة الحوارية إلى إطلاعنا وإطلاع القراء وعموم المتخصصين والمهتمين على مشاريعكم البحثية والعلمية مستقبلا ؟

■أريد أن أقول للباحثين أن يتريثوا في اختيار موضوعات الدكتوراه وأن يلجأوا إلى مقترحات موضوعات جديدة ،وأن يرغبوا عن تحقيق التراث على الأقل في الفترة الأولى من انشغالاتهم العلمية ، وذلك أن موضوع إخراج المخطوط وتحقيقه هو شائك للاعتبارات الآتية ؛

إن موضوع التحقيق يقوم على الركائز الآتية :

اللغة إذ يفترض أن يكون المحقق سندا وحجة في اللغة التي يشتغل بها ووسيلة وغاية ،وأنا أعلم أن هناك باحثين قضوا حياتهم كلها في البحث وبقيت المعرفة اللغوية تساقط بين انفراجات معرفتهم اللغوية البسيطة

العروض :وذلك أن يحذق الباحث في العروض سماعا ،لأن التعامل الهجائي القائم على التقطيع المدرسي البسيط غير مجد في متون كثيرة ومادة غزيرة ..وأذكر أن الأستاذ أحمد شوقي بنبين في تحقيقه لديوان شاعر الحمراء عرضه علي لأنظر في موضوع عروضه ،فكنت أضع الإصبع على مواطن الداء بالقراءة العابرة والسريعة ..

النحو : إذ لا يمكن للمحقق أن يضبط النص ويشبعه شكلا وهو يجهل النحو ،فمكانة النحو في تحقيق النصوص كبيرة جدا .

ناهيك على أن المحقق ملزم بمجموعة من الحقول الأخرى من مثل التراجم، والشعر ،وأخبار العرب، والقرآن ،والحديث النبوي الشريف، والتاريخ ..

ومن جهة أخرى فالمحقق ملزم بوعي منهجي يضمن له بناء شجرة المخطوطات بطريقة سليمة على نحو ضرورة معرفة الفيلولوجيا، وعلم المخطوطات ،ونقد النصوص ،والباليوغرافيا إلخ ..

لذلك ننصح الباحثين أن يشحذوا هممهم بالبحث في موضوعات قريبة من التحقيق حتى إذا اشمخروا في البحث العلمي، وأينعت هممهم ،وتفتحت قرائحهم ،ونضجت معارفهم، أقبلوا، زمنئذ ،على تحقيق التراث فأفادوا واستفادوا أما قبل ذلك فالأمر يتعلق بمغامرة مجهولة العواقب ...

بالنسبة لمشاريعي المستقبلية أنا الآن في إطار تسوية كتاب تطبيقي في علم المخطوطات ،سأتعرض فيه إلى كثير من دروس علم المخطوطات ،مرجحا هذه المرة الملاحظة ،وطالما ركزت على الملاحظة حينما كنت أقدم محاضراتي لطلبة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ..وأرى أنه قد آن الأوان لكي أمارس ما دعوت إليه مرارا .وقد أنتهي من هذا الكتاب في نهاية هذه السنة إن شاء الله بالإضافة إلى كتاب في الشعر المغربي الحديث كنت قد بلورته وما زلت أعمل فيه النظر إلى اليوم وقد تحدثت فيه عن كثير من التجارب الشعرية المغربية على اختلاف مشاربها وتوجهاتها ..والله ولي التوفيق ..

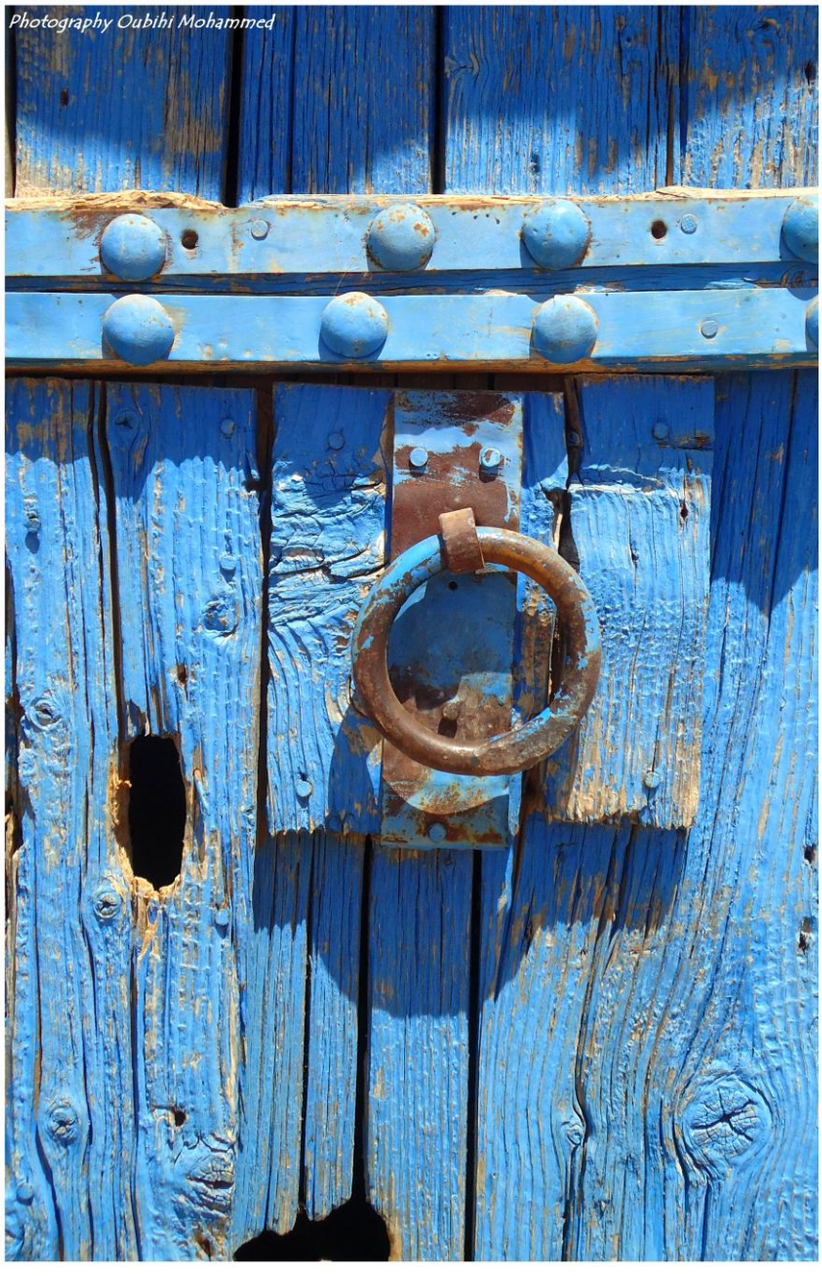
Photography Oubihi Mohammed

ذهب الأستاذ عبد العزيز بن عبد الجليل، في حديثه عن الأصول الأولى لما أسماه"الحركة الموسيقية البربرية" في كتابه "مدخل إلى تاريخ الموسيقى المغربية" الصادر سنة 1983 ضمن سلسلة عالم المعرفة، التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب بدولة الكويت، إلى أنّ "لتوافد المهاجرين من البلاد العربية في العصور القديمة على بلاد المغرب أثره الواضح في زرع البذور الأولى للحركة الموسيقية البربرية"[1]، بما حملوه رفقة القوافل التجارية و الحملات العسكرية من الموسيقى اليمنية و موسيقى الخليج العربي، و ما طبعهما من مؤثرات فارسية، رغم استدلاله على ذلك بما أورده الرحالة الألماني هانز هولفريتز في كتابه"اليمن من الباب الخلفي، إلى وجود تشابه كبير بين الموسيقى البربرية و بين ألحان اليمن[2]، و من أن بلاد اليمن قد شكّلت حلقة وصل بين المغرب و بين الشرق الأقصى(الهند – الصين) على اعتبار أن بعض الملامح الفنية لموسيقى الشرق الأقصى المتمثلة في المقام الخماسي المعروف باسم السلّم البانتاتوني (Pantatonique)، لاتزال ماثلة في البنية المقامية لموسيقى سوس بالمغرب و موسيقى جزيرتي قرقنة و جربة بتونس، و أن كنبري سوس لا زال شاهدا على التأثير الصيني في موسيقى بلادنا.

تفكيك هذه الفرضية و نقدها ثم نقضها، يقتضي منّا أولا الكشف عن الخلفية النظرية التي تؤطرها، و لا ندري إن كان الأستاذ عبد العزيز بن عبد الجليل قد استحتضرها عندما شرع في البحث و التنقيب عن ما سماه "الأصول الأولى للحركة الموسيقية البربرية" أم لا، ثانيا مناقشة عناصر هذه الفرضية، المتمثلة في الإعتماد على قرائن تاريخية، هي أقرب إلى الأساطير، منها إلى وقائع تاريخية، قرائن لا تستطيع أن تنهض كدليل على ما ذهب إليه الأستاذ، موظّفا مقارنات سطحية، لا تعكس حقيقة الأشياء المقارَن بينها.

أما بالنسبة للخلفية النظرية التي تؤطر هذه الفرضية، فهي الإتجاه الانتشاري في الدراسات التاريخية و الانثروبولوجية و الإثنولوجية، الذي يعتقد أن الحضارة الإنسانية انطلقت من

[1])- عبد العزز بن عبد الجليل - مدخل إلى تاريخ الموسيقى المغربية – سلسلة عالم المعرفة – العدد 65 سنة 1983- المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأداب – الكويت – ص: 13.
[2]) – نفس المرجع.

مركز ثقافي واحد أو مراكز ثقافية معدودة، ثم شرعت في الإنتشار مع مرور الزمن بباقي مناطق الكرة الأرضية، على نقيض ما يذهب إليه الإتجاه التطوّري، الذي يعتقد أن شعوب العالم تتطوّر انطلاقا من إمكانياتها الذاتية المحلية، و تقطع نفس مراحل التطور في مسيرتها التاريخية، و إن كان من تفاوت بينها، فهو تفاوت زمني بين السابقة و اللاحقة.

و تناول الإثنوموسيقولوجي الفرنسي أندري شيفنير(André Schaeffner)، في إحدى أهم الدراسات في مجال إثنولوجيا الموسيقى و تاريخ الموسيقى الآلية[1]، هذه القضية بعمق على مستوى تطوّر الأدوات الموسيقية، و لخّص جوهر هذه الإشكالية في ضرورة التساؤل أمام أية ظاهرة ثقافية، هل يتعلّق الأمر بكونها تعبير عن "حاجة مشتركة" بالنسبة لكّل النّوع البشري، و تتطوّر معه، أم أنها مرتبطة بـ" الخيال" أو الإبداع، الذي هو أولا و قبل كل شيء خاص بكل شعب كيفما كان في موقع معين في الكرة الأرضية ، ثم يشرع في الإنتشار بالتواصل و الإحكاك بين مختلف الشعوب في العالم؟ و قد أخرج شيفنير هذا الجدال من المستوى النظري المجرّد إلى الواقع و التاريخ، حيث تناول " هذا المشكل في مظهره الإثنوموسيقولوجي، و تساءل أين الحاجة و أين يبدأ الخيال(الإبداع) هنا ؟ و على أي مستوى يمكن للوقائع الموسيقية أن تحمل طابعا كونيا بحكم ارتباطها بحاجة الإنسان، و على أي مستوى يمكن أن تكون صادرة عن إبداعات خاصة بشعوب معيّنة، بإعتبارها من إختراع خيالها؟"[2]، فضرب الأرض بالأرجل لخلق إيقاع ما، و التصفيق بالأيدي أو قرع شيئين بالصدام بينهما، و النقر على إناء ما، و تحريك قبضة يد من الحبّات، و النفخ على طرف أنبوب أو أي تجويف، هل لكل واحدة من هذه الحركات أصل واحد و خاص بمنطقة معينة في العالم، و هل كلّ واحدة منها يمكن اعتبارها إختراعا خاصا، له من الأهمية ما يدفع بالإنسان إلى الاحتفاظ به بكل عناية في حلّه و ترحاله، و ما يجعل إنسانا آخر يلاحظ خلال احتكاكه بأصحاب هذه الحركات أنها حركات جديدة، تستحقّ التقليد و الإعارة. و ممّا ريب فيه كذلك أن في آلية كل إثارة موسيقية و كل تعبير جسدي، جماعيا كان أو فرديا، عناصر خاصة، يجب البحث عنها ليس في نقطة ما في العالم، بل في الإنسان نفسه بغض النظر عن مكان وجوده في العالم. فالشعوب تستطيع، و في استقلال عن بعضها البعض، أن تشهد نفس إثارة جماعية ناتجة عن هوية تلك الحركات(الموسيقية) المناسبة لهويتها الطبيعية التشريحية.[3].

فالإنسان سواء لأنه خُلقَ كما هو، أو لأنّه يعيش في مجتمع، يستطيع إلى درجة معينة أن يقيم في أي مكان في العالم نفس أسس الرقص و نفس الموسيقى، و نفس الأدوات الموسيقية البدائية في حدها الأدنى.

و قد هيمن الإتجاه الانتشاري في بداية الدراسات التاريخية و الإثنولوجية بمنطقة شمال إفريقيا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر[4]، حيث صارت معظم الدراسات التاريخية تقوم بالبحث عن أصول سكان المنطقة الأمازيغ في كل بقاع العالم(إفريقيا الشرقية - اليمن - الجزيرة العربية – الشام – فارس – الهند – آسيا الصغرى- القاوقاز- بلاد الغال – شبه الجزيرة الإيبيرية..) باستثناء البحث عن أصولهم في موطنهم شمال إفريقيا. و قد اعتمدت هذه الدراسات على الكثير من أخبار المؤرخين الإغريق و الرومان في العصر القديم(هيرودوت - سالوست- بلوطارك – بروكوب سترابون بيلين بوليب..) ، و على العديد من روايات المؤرخين العرب في العصر الوسيط (المسعودي - البكري – ابن خلدون ..)، و لا يتردّد المؤرخ و الأنثروبولوجي الفرنسي غابرييل كامب في وصف هذه الأخبار و الرويات بالخرافات القديمة (légendes antiques) ، و نعت هذه الدراسات التي اعتمدَتْ عليها بالخرافات الحديثة (légendes modernes)[5].

---

[1]) – André Schaeffner – Origine des instruments de musique : Introduction ethnologique à l'histoire de la musique instrumentale- MOUTON ÉDITEUR – Paris, La Haye, New York, 2e édition, 1980- P :347

[2]) – IBID – P : 348.

[3]) – IBID

[4])- Gabriel Camps –L'origine des Bebères – Anthropologies du Maghreb : Islam , société et communauté- sous la direction de Ernest Gellner- les cahiers du CRESM 12 / Centre National de la Recherche Scientifique : centre régional de publication : Marseille 1981- P : 20.

[5]) – IBID- PP 10-20.

و من عيوب هذه الفرضية أنها تعتبر أرض شمال إفريقيا خالية من السكان، و في أحسن الأحوال تنظر إلى هؤلاء الأمازيغ كشعوب بدائية لا قِبَل لها بالحضارة و الثقافة، و تنتظر قدوم الشعوب البعيدة و القريبة(اليمن - الفرس - الهند - الأرمن - الكنعان - الإيبيرين، الفينيقيين – الرومان – الوندال - العرب..) هجرةً و تجارةً أو فراراً و غزواً و احتلالاً، ليستقروا بها و ينشئوا بها الحضارة، و يؤسسوا فيها الفنون و الثقافة، و حتى إن كان فيها "سكان أقدمون"، فليسوا سوى سابقين في الاستيطان للاحقين بهم، فرارا و غزوا و احتلالا، و عليه فهؤلاء السكان "الأقدمون" لا ثقافات أصيلَة لهم و لا لغات أصْليّة لديهم، و لا فنون عريقة عندهم، إلا ما أخذوه عن هؤلاء اللاجئين و التّجار و الغزاة و المحتلّين.

و كنقيض لهذه الأطروحة تؤكّد الدراسات التاريخية و الأنثروبولوجية و الأركيولوجية، أن منطقة شمال إفريقيا عموما و المغرب على وجه الخصوص ليس أرضا خلاء، و قد عرفت التعمير البشري منذ العصر الحجري القديم الأعلى، و شهدت ظهور الإنسان العاقل(Homo sapien sapien) منذ مئات الآلاف من السنين(انسان مشتى العربي – انسان دار السلطان - إنسان جبل إيغود)[1] أي في نفس الفترة التي ظهر فيها هذا الإنسان في العديد من بقاع الكرة الأرضية. و عرف المغرب مختلف حضارات العصور الحجرية، التي شهدتها باقي مناطق العالم القديم. و كما أشرنا إلى ذلك سلفا([2])، و إن مختلف الشعوب في العالم القديم شبه متقاربة على مستوى التطور التقني، إن لم تكن على نفس المستوى الثقافي، و التفاوت بينها حضاريا شبه منعدم إلى غاية فجر التّاريخ، و بالتالي فالشعوب الأمازيغية بشمال إفريقيا، قد لا تختلف كثيرا على المستوى الفنّي في ثقافتها الموسيقية، عن المستوى الفنّي للثقافات الموسيقية لباقي شعوب العالم القديم. و عليه فالثقافة الغنائية و الموسيقية التي عرفها المغرب خلال العصور القديمة، ليست سوى خلاصة ما وصل إليه الأمازيغ في مسار تطوّرهم الذاتي و الطبيعي، و لا علاقة لها بأية بذور خارجية، يمنية كانت أو فارسية أو هندية أو صينية، قادمة في ركاب القوافل التجارية و الحملات العسكرية، كما يذهب إلى ذلك الأستاذ عبد العزيز بن عبد الجليل.

أما على مستوى القرائن التّاريخية و الواقعية التي اعتمد عليها صاحب "مدخل إلى تاريخ الموسيقى المغربية"، لتبرير أطروحة الأثر الواضح للموسيقى اليمنية و موسيقى الخليج العربي، و ما طبعهما من مؤثرات فارسية و هندية و صينية، في زرع البذور الأولى لما أسماه "الحركة الموسيقية البربرية"[3] فالأستاذ بن عبد الجليل اعتمد فيها على مقال للمؤرخ محمد بن تاويت حول مدينة فاس في مجلّة المناهل[4]. حيث ذكر خلال إشارته للخلاف حول منشأ تسمية "فاس" أن ابن أبي زرع الفاسي في روض القرطاس، أشار إلى أن اسمها كان هو "فارس" و أن الألسن تلاعبت بهذه فصارت تنطق فاس، و أن هناك مدينة في بلاد فارس تسمى "فاسه"، و أن هذه الهاء لا تنطق في الفارسية، و لتتبيث نسبة اسم "فاس" لبلاد فارس" شرع ابن تاويت في سرد قصة االإسكندر الإكبر الإغريقي عندما هزم داريوس ملك الفرس، و أسقط امبراطوريته الفارسية التي من بين مستعمراتها مدينة "قرنية" على ساحل طرابلس، فتساءل ابن تاويت إلى أين انسحب الفرس من رجال هذه المستعمرة الفارسية بعد أن سيطر عليها الإسكندر المقدوني، ليجيب بأن " لا شك أن هذه الفلول الفارسية لم تلتجئ إلى الشرق، و إنما التجأت إلى الغرب"[5] عبر البحر، أي إلى المغرب. لينتقل إلى تذكير القارئ بأن عاصمة بلاد فارس عند سقوطها تحت سيوف الإسكندر كانت تسمى "سوس" و ربما كانت تكتب كما كانت فاس "سوسه"، و أن هناك سوسات عديدة في الطريق الممتد من تونس الشرقية إلى سواحل المغرب الغربية، و أن هناك سوس الأقصى و سوس الأدنى، و أن هناك الكثير من معالم الفرس في منطقة سوس بالمغرب الأقصى، من مجوسيتهم الأولى، و من صناعاتهم المتنوعة، و من مفردات عديدة في لغتهم، و من بعض ألحانهم الغنائية، و مما يستعملونه من

---

[1]) – غابرييل كامب – البربر: ذاكرة و هوية – مرجع سابق – ص: 72-73 .

[2]) – انظر : الصفحتين 6 و 20 من هذا الكتاب.

[3]) – عبد العزيز بن عبد الجليل – مدخل إلى تاريخ الموسيقى المغربية – مرجع سابق – ص: 13-14.

[4]) – محمد بن تاويت – فاس : جولة في أحداثها الكبرى - مجلة المناهل – العدد 5 سنة 1976 –ص ص:178-303.

[5]) – نفس المرجع – ص: 179.

أدوات في موسيقاهم، بل و من روح التجارة و الإتجار فيهم. و أخيرا يتساءل ابن تاويت ألا يكون كل هذا قرائن على أن الفرس المنهزمين و الفارين من مدينة قرنية هم الذين أسسوا هذه المدن و القرى باسم عاصمتهم "سوسة" التي سقطت في يد جيوش الإسكندر الإغريقية، كما كان اسم مدينة فاس من صنيعتهم؟[1]

كانت هذه خلاصة ما اعتمد عليه الأستاذ بن عبد الجليل عند الأستاذ محمد بن تاويت في بناء أطروحة البذور الفارسية في نشأة "الحركة الموسيقيةالأمازيغية، و القارئ لها سيَخيّلُ إليه أن المغرب عموما، و عاصمته فاس و منطقة سوس خصوصا، كان خلاء خاليا من البشر، و ظلّ ينتظر فلول الفرس كي تنهزم أمام الإغريق كي تلجأ إليه، و لتشرع في بناء مدنه و قراه، و تسمية مناطقه و جهاته، و تُنشئ ألحان غناءه و تؤسس موسيقاه، و تلقّين حرفة التجارة و العمارة لساكنته(إذا كانت موجودة)،و تقويم لسانه الأمازيغي بمفردات لغتها الفارسية، و في كلمة واحدة لتحويل المغرب برمّته إلى ولاية فارسية. فلو بحث الأستاذ ابن تاويت في أسماء باقي مدن المغرب و قراه و مناطق وجهاته لوجد لها أصلا في أسماء المدن الفارسية أو الهندية كذلك أو صلة بمفردات اللغة الفارسية أو اللغة الصينية.

في حين يبدو مما أوردته المصادر التاريخية عن مدينة قورينا(Cyre) الليبية التي أسسها الإغريق سنة 631 ق م، كما أشار إلى ذالك هيرودوت، لكسر الإحتكار الفينيقي القرطاجي لتجارة الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، أن التواجد الفارسي بها ليس بالقوة و النوع الذي يستطيع أن يترك أثرا ثقافيا و فنيا بالحجم الذي صوّره به الأستاذ بن تاويت، فالتواجد الفارسي في قورينا، لم يتجاوز حامية عسكرية أرسلها الملك الفارسي قمبيز الثالث، بعد استيلاء على مصر سنة 525 ق م[2]، الى قورينا لنجدة الإغريق المتواجدين بالمدينة و غيرها من المدن الليبية، و المحاصرين فيها من طرف القبائل الليبية، و هذا ما شكّل قاعدة للتحالف الفارسي القرطاجي لمحاصرة القوة الإغريقية من الشرق و الغرب، و هذا ما حاول الفرس استغلاله لفرض سيطرتهم على باقي المدن و القبائل الليبية، إلى أن جاء الإسكندر المقدوني فسيطر على مصر سنة 332 ق م، فقضى على الوجود العسكري الفارسي نهائيا بالبحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك حامياتهم العسكرية على السواحل الليبية [3].

و عليه لا ندري مدى صحة هذه الوقائع، التي يطغى على سردها النّفَس الأسطوري، إذ كيف يمكن للفلول الفارسية المنهزمة أمام الإسكندر الأكبر أن تقطع آلاف الكيلومترات برّا أو بحرا، لتصل إلى المغرب عموما و منطقة سوس خصوصا، و تُحْدِثَ فيه كل ذلك الأثر الثقافي و الإجتماعي الكبير، و بذلك الحجم الذي تحدّثَ عنه الأستاذ بن تاويت، ذلك الأثر الثقافي الذي لم تستطع أن تتركه هذه الفلول الفارسية حتى في المناطق القريبة من تلك المدن الليبية التي فرضت عليها سيطرتها العسكرية لسنين عديدة، بما فيها مدينة قورينا.

و هناك روايات تاريخية أخرى تتحدث عن الوجود الفارسي بالمغرب من غير ما أورده الأستاذ محمد بن تاويت و اعتمد عليه الأستاذ بن عبد الجليل في صياغة أطروحته حول الأصول الشرقية(اليمنية و الفارسية لما أسماه " الحركة الموسيقية البربرية"، و تحليل هذه الروايات التاريخية القديمة، الشبيهة بالأساطير، يمكن أن تساعدنا على الفهم العميق لما ذكره الأستاذ محمد بن تاويت في "تفسيره الفارسي" لأسماء المدن و المناطق و نشأة الثقافة و الفنون بالمغرب.

هذه الروايات الأسطورية عبارة عن أخبار حول أصل الشعوب الأمازيغية، نقلها المؤرخ الروماني سالوست في كتابه "حرب يوغورطا"، و تفيد بأن سكان شمال إفريقيا الأوائل هم الجيتول و الليبيون، و عَبَر بعد ذلك إلى المنطقة، و تحت قيادة هرقل (Hercule)، بعض الميدين(Mèdes)، و الأرمن(Arméniens) و الفرس(Perses)، الذين كانوا في جيشه بإسانيا، فاختلط الميديون و الأرمن بالليبيين، و استقرّ الفرس بالمناطق الجنوبية بإزاء المحيط الأطلسي و اختلطوا بالجيتول، و امتزج الميديون بالليبيين و صاروا يعرفون بالموريين(Maures)، و استقروا في بعض المدن، حيث يمارسون التجارة، و أما الفرس و الجيتول فظلوا يعيشون حياة التّرحال و

---

[1]) – نفس المرجع – 179- 180.

[2]) - محمد الطاهر الجراري – الغاية من تأسيس قورينا - مجلة البحوث التاريخية طرابس ليبيا – يناير 1986

[3]) – نفس المرجع.

الرعي، فسُمّوا بالرّحل(Nomades)، و لما تعاظمت قوتهم امتدت سيطرتهم على مناطق شاسعة وصلت إلى حدود مدينة قارطاج، و صاروا يعرفون بالنوميديين(Numides). و يتساءل الأنثروبولوجي و المؤرخ الفرنسي غابرييل كامب، عمّا الذي دفع بسالوست إلى حشر الفرس و الميديين و الأرمن في رواية تتحدث عن أصول النوميديين و الموريين؟ ([1])، ثمّ يجيب بأن العادة جرت في النصوص التاريخية القديمة على العودة بأصول كلّ الأقوام و الشعوب إلى المشرق، بسبب الإعتقاد السائد لدى القدماء بأن المشرق هو أصل و منشأ الحضارة الإنسانية، و أنّ الحديث عن استقرار الفرس بالمناطق الجنوبية إزاء المحيط الأطلسي، كان بسبب التشابه في الإسم بين الفرس(Perses) من جهة، و بين اسم قومي الفاروسيين (Pharusiens) و البيرورسيين(Perorsi)، اللذين ذكر العديد من المؤلفين الإغريق و الرومان(سترابون - بيلين - بوليب - بطليموس..) بأنهم يستقرّون بهذه المناطق الجنوبية الغربية، فهذا التماثل و التداخل في الأسماء هو المسوّغ و المبرّر لهذا الإدعاء بوصول الفرس إلى موريطانيا(جنوب المغرب الحالي).

و لا يخفى على القارئ أنّ زعْم الاستاذ عبد العزيز بن عبد الجليل نسبة الأصول الأولى "للحركة الموسيقية البربرية"إلى الفرس و اليمن و الهند و الصين، و ادعاء الأستاذ محمد بن تاويت بوجود أثر ثقافي فارسي قوي في المغرب عموما و منطقة سوس خصوصا، يشمل مختلف مجالات الحياة الاجتماعية و الثقافية و الإقتصادية، ليسا في الحقيقة سوى اعتقادا دَرجتْ عليه الكتابات التاريخية منذ العصور القديمة(الإغريق - الرومان)، اعتقاد بأن المشرق أصل كلّ شيء يمتّ بصلة للثقافة و الحضارة، و تبقى مهمة "المؤرخ" هي البحث عن تجلّيات هذه الثقافة و التنقيب عن مظاهر هذه الحضارة لدى باقي شعوب المعمور، التي لا يمكن لها إلا أن تقّلد تلك الحضارة و تقتفي أثر تلك الثقافة، و إن لم يجد، فلا بأس من أن يوظّف بعض الوقائع التاريخية، و ينسج بها من الأساطير و ينشئ بها من الخرافات ما ينسجم مع ذالك الإعتقاد الراسخ.

و ساق الأستاذ بن عبد الجليل بعضا من القرائن الواقعية لدعم أطروحة الأصول الشرقية(اليمنية – الفارسية - الهندية-الصينية) و لما سمّاه" الحركة الموسيقة البربرية"، و المتمثلة في "بعض الملامح الفنية التي تمتُّ بصلات إلى موسيقى الشرق الأقصى كالهند و الصين"[(2)] و الماثلة في " البنية المقامية لموسيقى سوس بالمغرب، و موسيقى جزيرتي قرقنة و جربة بتونس"[(3)]، التي يقصد بها المقام الخماسي المعروف باسم السّلّم البانتاتوني(PANTATONIQUE)، حيث " سجّل أكثر من باحث مختص تواجد المقام الخماسي المشار إليه في كل من بلاد اليمن و الحبشة و السودان"، و من أحدث هذه القرائن ما أظهره في هذا المجال بحث ميداني يؤكد أن "للطوارق، و يعني بهم سكان واحة(غدامس) أشعارا و أغاني و منشورات باللغة التّارجية.. و هم يغنون أشعارهم على الميزاد(الربابة) و الطبول. و السلم الموسيقي الخماسي مثل الموسيقى السودانية."[(4)].

مناقشة مسألة البنية المقامية للموسيقى الأمازيغية عموما و موسيقى منطقة سوس خصوصا، و تاريخها، و هل هي دخيلة على موسيقى أمازيغ سوس من الشرق الأقصى هذه المرة(الصين)، كما وردت عليهم ألحان أغانيهم و اسم جهتهم و أسماء مدنهم و كثيرا من مفردات لغتهم من بلاد فارس، كما ذهب إلى ذلك الأستاذ بن عبد الجليل، أم أنّ السّلم الخماسي أصيل في موسيقى المنطقة، أي لم يَرِد عليها من أي شعب كان، في الشرق الأقصى(الصين) أو الشرق الأدنى(السودان).

مقاربة هذه القضية تقتضي الأخذ بعين الإعتبار بعض الحقائق التي تؤكدها العلوم الإجتماعية، و خاصة تاريخ الأدوات الموسيقية (Ethno-organologie) والإثنوموسيقولوجيا (Ethnomusicologie) و السوسيولوجيا التاريخية على وجه الخصوص ، على اعتبار أن البنية المقامية لأية موسيقى لها علاقة وطيدة بالتطوّر التاريخي للأدوات الموسيقية، التي تُستعملُ فيها، و الأداوات الموسقية بدورها

---

[1])- غابرييل كامب – البربر: ذاكرة و هوية – مرجع سابق – ص: 57.

[2])- عبد العزيز بن عبد الجليل – مدخل إلى تاريخ الموسيقى المغربية – مرجع سابق – ص: 14.

[3])- نفس المرجع

[4]) – نفس المرجع – ص: 15

هي نتاج للشروط الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و السياسية للمجتمع الذي اخترعها.

فالبنية المقامية مثلا للسّلم الخماسي بصفة عامة هي وليدة موسيقى المجتمعات، ذات التقاليد الثقافية الشفوية، و ذات البنية السياسية القبيلة المنغلقة، لما قبل المدينة و ما قبل الدولة، و التي يهمن فيها اقتصاديا نمط الإنتاج الزراعي الكفائي، مجتمعات كلّ أفرادها يشتغلون في حرفة واحدة(الزراعة)، و لا يتجاوز فيها التقسيم الإجتماعي للعمل المستوى البدائي الجنسي، بين الذكور و الإناث، أما الغناء و الموسيقى، فلا يخرجان على وظيفتهما العملية في أداء أدوار أساسية في الأنشطة الإنتاجية و الاجتماعية للإنسان، و ليس لهما أي دور ترفيهي أو جمالي، "فالحقائق السوسيولوجية، تؤكّد أن الموسيقى البدائية في قسم كبير منها و في مرحلة مبكرة من تطورها أدارت ظهرها للمتعة الجمالية و وضعت نفسها في خدمة الأهداف العملية. و كانت أهداف السحر في المقدمة، ثم جاءت الأهداف التعبدية، و من ثم العلاجية مثل استدعاء الشياطين أو طردها. هذا كلّه أدى إلى أن تسقط في ذلك التطور الذي فرض عليها النمطية"[1]. و الأداوات الموسيقية لا تخرج عن صنفي النقريات و النفخيات، و التي لا يسمح مستوى تطورها التقني البدائي، بأن تُعزف عليها ألحان ذات بنية مقامية تتجاوز في تطوّرها السلم الخماسي الخالي من نصف الصوت. و هذه المرحلة من تاريخ الإنسان قد مرّت منها كل المجتمعات البشرية، و من المجتمعات الحديثة من ورثت عن تلك المرحلة خصائصها الثقافية و الفنية، و لم تتخلّص منها، و خاصة في جانب الألحان الموسيقية و بنيتها المقامية.

و عليه فإنّ مختلف المجتمعات البشرية التي توجد في نفس المستوى الحضاري و تتوفّر على نفس المستوى التقني لأدواتها الموسيقية الذي يوجد عليه المجتمع المغربي الأمازيغي في العصور القديمة، لن تخرج البنية المقامية لألحانها الموسيقية عن السّلم الخماسي. دون أن يكون ذلك بسبب من التأثير الثقافي و الفني لبعضها على بعض، اختلاطا و احتكاكا لبعضها ببعض، و من ثمة فالتشابه بين البنية المقامية للموسيقى الأمازيغية في منطقة سوس، و بالبنية المقامية لموسيقى السودان و الصين و اليمن، دليل على أن هذه المجتمعات كانت متوازية في مستوى تطورها الحضاري في فترة تاريخية معينة، أو أنّها قطعت أو وصلت إلى نفس المرحلة من التطور الحضاري في فترات مختلفة، و ساهمت عوامل ذاتية أو موضوعية في أن تبقى محافظة على البنية الإيقاعية لموسيقها(السلم الخماسي) إلى اليوم.

في حين يعتبر السلّم السباعي المكتمل نتاج موسيقى المجتمعات ذات التقاليد الكتابية، التي طوّرت الصنائع و الحرَف، و عرفت تقسيما متطورا للعمل و توزيعا معقّدا للأدوار الإجتماعية، و حققت فائضا في الإنتاج الإقتصادي، فائض أفرز تراكمه في يد فئات اجتماعية معينة تفاوتا طبقيا ملحوظا و فئات اجتماعية متعددة المهام و الوظائف(سياسية – إدارية - عسكرية – دينية – تجارية – حرفية - فلاحية ..)، كما دفع بها هذا الفائض في المنتوجات لدى بعض الفئات المُنْتجة الى مبادلتها بالسلع التي لا تنتجها، فظهرت الأسواق و التجارة، كما ساهم الفائض في إلانتاج إلى تكاثر الناس و تزايد أعدادهم، فتشكّلت المدن، ثم نشأتْ الدّول، فشرعت في التّوسع على حساب غيرها من المجتمعات و الدوّل بحثا عن مزيد من الموارد المادية، فأسّست الإمبراطوريات، و بالموازاة لذلك دفعت التجارة بهذه المجتمعات إلى تطوير الكتابة، و الانتقال بها من رموز دينية و سحرية خاصة بالعبادة إلى أبجدية لتدوين الأصوات اللغوية(الحروف) قصد تسهيل التواصل و العمليات التجارية، ثمّ إلى جعلها لغة أدبية لتدوين إلابداعات الشعرية و القصص الأسطورية، كما ارتفعت ديموغرافيتها، فشكّلت المدن و الأمصار و الدّول، فشرعت الدّول في التّوسع على حساب غيرها من الدوّل و المجتمعات، بحثا عن مزيد من الموارد المادية، فأسست الأمبراطوريات، و هذا ما وفّر الشروط الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية لتطور الغناء و الموسيقى، و المتمثلة في حياة الرفاه و

---

[1]) - – ماكس فيبر – الأسس العقلانية و السوسيولوجية للموسيقى – ترجمة حسن صقر – المنظمة العربية للترجمة بيروت لبنان – الطبعة 1 سنة 2013- ص: 336.

الترف[1]، حيث ظهر المغنون و الموسيقيون في بلاطات الحكّام و قصور الملوك، و إلى جانب الرهبان في معابد الآلهة، فطوّروا الآلات الموسيقية النقرية و النفخية التي ورثوها عن مجتمعات العصور الحجرية، و اخترعوا الآلات الوترية، التي سمحت لهم بعزف ألحان موسيقية أكثر تطورا و كمالا في سلّم أنغامها من السلّم الخماسي، فاكتشفوا السلّم السباعي، و ساهم تطور الكتابة عموما، و التدوين الموسيقي (النوطة) خصوصا، في دراسة الموسيقى و أصواتها و ألحانها و في بناء نظريات موسيقية، و تطوير السلاليم الموسيقية(السباعي-الخماسي بنصف الصوت..). و كان هذا هو وضع الشعوب و المجتمعات ذات التقاليد الكتابية، التي أشرنا إليها سلفا(السومريون- مصر القديمة – الفينيقيون – الإغريق – القرطاجيون – الرومان – العرب..)

و في الوقت الذي استطاعت فيه هذه المجتمعات و الشعوب الإنتقال تدريجيا ومبكّرا (منتصف الألفية الخامسة قبل الميلاد) و بشكل ذاتي، من مجتمعات ذات تقاليد شفوية(بدائية) إلى مجتمعات ذات تقاليد كتابية(حضارية)، أو من الانتقال من مرحلة ما قبل التاريخ(قبل اكتشاف الكتابة) إلى المرحلة التاريخية(بعد اكتشاف الكتابة)، فإنّ مجتمعات و شعوب أخرى، مثل الأمازيغ بشمال إفريقيا عموما و بالمغرب على وجه الخصوص، لظروف جغرافية خاصة، لم تستطع تحقيق ذلك التحول و الإنتقال بشكل ذاتي، و إنّما تأخّرت إلى نهاية الألفية الثانية قبل الميلاد، أي حتى وصلتها الطلائع الأولى من تجّار و عساكر المجتمعات و الشعوب السابقة(الفينيقيون)، كي تُخرجها مما قبل التاريخ و تُدْخلها إلى التاريخ، و في نفس الوقت كي توقّفَ نموها الطبيعي و تحول دون تطورها الذاتي، بأن فرضت عليها تمدينا قسريا، غير ملائم لظروفها الإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، فكان ذلك وراء ظهور ازدواجية ثقافية و ثنائية حضارية في تاريخها، تتمثّل في شبه ركود ثقافتها المحلية القديمة في مختلف جوانبها و مظاهرها، كالكتابة التي كانت في مرحلتها الجنينية، و الفنون و الموسيقى التي كانت في بداية انطلاقها، و العقائد و العبادات التي كانت مرحلتها السحرية، و الدولة التي كانت في مرحلتها القبلية. و لذلك ظلت شعوب شمال إفريقيا محتفظة بأنماطها الموسيقية التي ورثتها عن هذه المرحلة، التي تعكس مستوى التطور الذي بلغته في تلك الفترة.

تلكم كانت أهم الانتقادات التي يمكن توجيهها لأطروحة البذور المشرقية (الفارسية و الصينية) " للحركة الموسيقية الأمازيغية، التي يتبناها العديد الباحثين في تاريخ الموسيقى بالمغرب، و في مقدمتهم الأستاذ عبد العزيز بن عبد الجليل في كتاب "مدخل إلى تاريخ الموسيقى المغربية"، و هي في الحقيقة انعكاس لتوجه فكري كان مهيمنا في كتابة تاريخ المغرب خلال مرحلة معينة.

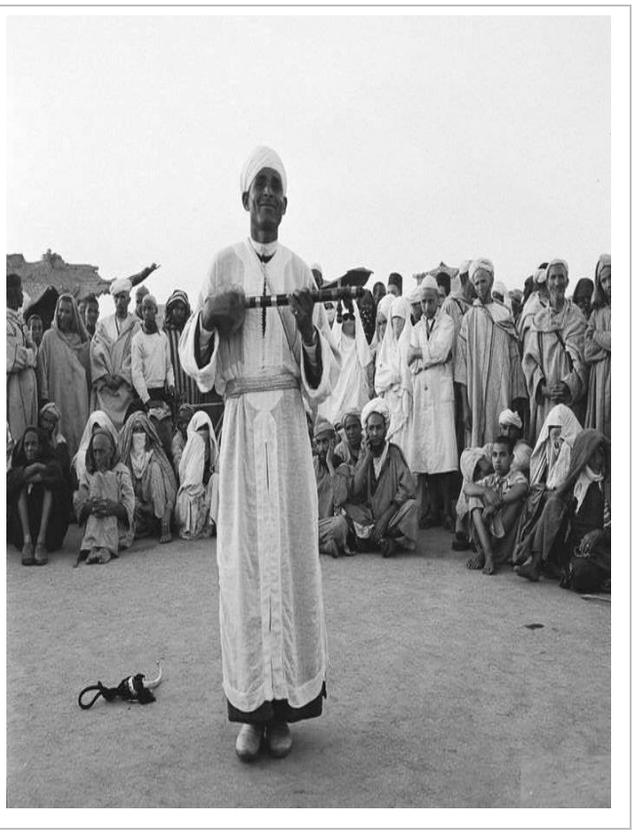

1) – " فاعلم أنه(الغناء) يحدث في العمران، إذا توفّر و تجاوز حد الضروري الى الحاجي، ثم الكمالي، و تفننوا فيه، فتحدث هذه الصّناعة. لأنه لا يستدعيها إلا من فرغ من جميع حاجاته الضلرورية و المهمة في المعاش و المنزل و غيره، فلا يطلبها إلا الفارغون عن سائر أحولهم تفنّنا في مذاهب الملذوذات."(انظر: عبد الرحكم بن خلدون – المقدمة – مرجع سابق – ص: 456.)

التراث المادي:

قصر البحر.. من يُنقذه من مَصير الانهيار المَحتوم؟

عبد الله النملي
باحث في التراث

نشرت على صفحتي بالفايسبوك تدوينة أحذر فيها من أن معلمة "قصر البحر" الشهيرة بآسفي مرشحة للسقوط في قعر المحيط، ولم يمر سوى شهرين فقط على التدوينة حتى حدثت الفاجعة بعد أن تسببت الأمطار العاصفية التي شهدتها مدينة آسفي يوم 18 مارس 2017 في انهيار جزء آخر من قصر البحر. هذا الانهيار ليس الأول من نوعه، بل سبقته انهيارات أخرى في تواريخ مختلفة، كان أولها ما أوردته نشرة جريدة " لافيجي ماروكان la vigie Marocaine" من أن أمواجا عاتية ضربت يوم 28 يناير 1937 الزاوية الجنوبية من قصر البحر، فأسقطت جزءا من السور في البحر ومعه مدفعان من البرونز، لتنفذ بعدها مصلحة الفنون الجميلة والآثار التابعة لإدارة الحماية، مشروعا كبيرا لإصلاح "قصر البحر" كمعلمة تاريخية وثقافية، استغرقت مدة تنفيذه عشر سنوات من 1954 إلى 1963. وفي 12 دجنبر سنة 2007 انهار جزء من جدار الواجهة الغربية لقصر البحر، ليتبعه بعد ذلك انهيار معظم البرج الجنوبي الغربي يوم 5 فبراير 2010.

أسباب تصدع قصر البحر

وعزت دراسات تحذيرية وتقارير حكومية، قام بها كل من المختبر العمومي للدراسات والتجارب سنة 1991 والأستاذ سعيد شمسي ومندوبية التجهيز سنة 1999، أسباب تصدع "قصر البحر" إلى أن الصخرة التي شيد عليها القصر لم تعد تقوى على الصمود في مواجهة الأمواج، بسبب إنشاء رصيف ميناء آسفي عام 1930 الذي أدى إلى تغيير وجهة الأمواج فغذت تتكسر على جرف أموني الذي يمثل بنيان الصخرة المشيد فوقها القصر. واقترح الباحث سعيد شمسي بعض الحلول لإنقاذ قصر البحر مثل: ملء المغاور والكهوف بأكياس إسمنتية، وبناء حائط إسمنتي يستند إلى الجرف الذي بني عليه قصر البحر لكي يصد ضربات الأمواج، إلى جانب بناء حاجز إسمنتي على شكل أرصفة الموانئ ينطلق من البرج الجنوبي حتى جرف الميناء الحالي، ليكون بمثابة حاجز للأمواج. وتبعا لدراسات مشابهة أنجزت في إسبانيا والبرتغال، اقترح خبير دولي، اسمه بيدرو فيريا، ضرورة خلق شاطئ اصطياف مع توظيف سنابل رملية، وملء ثقوب المغاور بالأحجار مع ربطها بخرسانة متينة، وبناء حاجز وضخ نحو ملياري متر مكعب من الرمال.

قصر البحر والتسمية

"قصر البحر"، حصن عسكري منيع، عظيم بضخامته ورحابته، وبما يقترن به من تاريخ جهادي بطولي، ما تزال بعض من شواهده الصارخة قائمة بعين المكان والجوار، وهو من أشهر الحصون البرتغالية بإقليم آسفي، ومن أكبرها بمجموع المغرب، وهو أضخم وأبرز أثر تاريخي، يشد إليه زوار مدينة آسفي وضيوفها قديما وحديثا، سواء منه القادمون من البحر أو من البر، حتى غدا يعتبر بحق، من أهم معالم المدينة ورموزها، وهو يضفي جمالية وسحرا ورونقا على أكبر ساحات قلب المدينة العتيقة، ونعني بها الساحات المتقاربة والمفتوحة عليه: "ساحة سيدي بوذهب"، و "ساحة الاستقلال" و "ساحة مولاي يوسف" **(1)** . وقد عرف هذا الحصن عند بناته البرتغاليين، باسم "القلعة أو القصبة الجديدة castello novo"، تمييزا له عن القصبة الموحدية القديمة **(2)**، المقابلة له في الطرف القصي الآخر من المدينة العتيقة، وقبل زمن غير بعيد من يومنا، أطلق عليه الأهالي اسم "برج أبلاط"، أي برج البلاط أو القصر بلغة الأمازيغ **(3)**، وينعته الفقيه الكانوني بوصف "القصبة السفلى" قياسا إلى مستوى ارتفاعه عن البحر، مقارنة له "بالقصبة العليا" الموحدية **(4)** التي تتربع على ربوة بعيدة إلى الشرق (..)، وحاليا تشتهر هذه المعلمة الأثرية "بقصر البحر" ، château de mer، ويبدو أنه اسم صادر عن إدارة الحماية الفرنسية، والراجح أنه ترجمة لتسمية عربية محلية، كانت تطلق في الماضي على هذا الحصن، إلى جانب اسمه الأمازيغي وهي "برج البحر" **(5)**. وتذكر بعض المصادر أن الصحافي والكاتب جيل بورلي هو من أطلق عليه اسم "قصر البحر" سنة 1919 عندما نشر مقالا في مجلة "فرنسا المغرب"، وهي التسمية التي لازالت مستمرة إلى اليوم.

قصر البحر في الأصل وكالة تجارية برتغالية feitora

كان "قصر البحر" في الأصل دارا، أوصت دولة البرتغال حكام ثغر آسفي من آل فرحون ببنائها قريبا من الميناء، حتى تستخدم من قبل التجار البرتغاليين الوافدين على آسفي، كوكالة تجارية برتغالية Feitora يأوون إليها عند نزولهم عبر البحر إلى المدينة، وحتى تكون مخازن آمنة لسلعهم، وحتى يتخذون قسما منها، معبدا يؤدون فيه صلواتهم، وقد حصل بناؤها سنة 1491، في عهد حاكم آسفي أحمد بن علي بن فرحون **(6)**، وقد عمل البرتغاليون في أوقات الاضطرابات والفتن، التي عرفتها المدينة بين سنتي 1498 و 1507 **(7)** على تحصين هذه الدار وفتح باب بها، يوصل مباشرة إلى البحر **(8)** وأكثر من ذلك، جعلوها خارجة عن سلطة حاكم المدينة ابن فرحون **(9)**، ليعمد البرتغاليون بعد ذلك وفي غفلة من أهل آسفي الذين كانوا في حالة اقتتال، إلى تسريب الأسلحة والجنود إليها، ومنها اقتحمت قواتهم مدينة آسفي **(10)** لتحتلها في يناير 1508.

تصميم الحصن

وكان تصميم بناء "قصر البحر" من تخطيط وإبداع المهندس البرتغالي المدعو بويتاك Boytac ، المشهور بمنشآته لفائدة العائلة المالكة **(11)**، وقد وجد نقش بالحرف الأول من اسم هذا المهندس بأحد طوابق برج مدخل "قصر البحر" **(12)**، وقد اختار المهندس المذكور الجرف الصخري المحاذي للمرسى القديمة والمطل عليها، لإقامة هذا الصرح العسكري، وهو امتداد طبيعي لجرف أموني، يرتفع عن سطح البحر بحوالي عشرة أمتار، وهو بهذا الارتفاع وما زاد عليها من علو كبير في أسوار "قصر البحر" وأبراجه، مكن المحتل البرتغالي من ربح قلعة حصينة ومنيعة **(13)**. لتبلغ في مجموع مساحتها، حوالي أربعة آلاف متر مربعة، وبالضبط 3900 من الأمتار المربعة، أعطت لهذا الحصن شكلا هندسيا قريبا من شكل المربع **(14)**. وحتى يكون هذا الحصن كما أراد له المحتل متينا ومنيعا، فقد شاد أسواره وأبراجه بحجارة صلبة من الحجر الرملي علاوة على آجر، شدت إلى بعضها بملاط يضم خليطا من الجير والرمل، فجاءت قوية وسميكة، بعلو يتراوح بين ثمانية واثني عشر مترا، زود بثلاثة أبراج عالية تنتهي بأحدور لتقوية جدرانها، وزيادة في التحصين حفر المحتل البرتغالي حول حصن "قصر البحر" من جهة البر خندقا عميقا كان يغمر بالمياه، ما تزال آثاره بادية للعيان عند قدم الواجهة الجنوبية لهذه المنشأة، وبذلك كان الدخول إليه لا يتأتى إلا عبر جسر متحرك pont-levis،

يؤدي إلى المدخل الرئيس، المؤلف من بابين اثنين (..)، ولم يفت الغزاة البرتغاليين فتح منافذ جانبية بالواجهتين الغربية والشمالية للطوارئ بالحصن، تؤدي مباشرة إلى البحر (15).

الحفاظ على الموروث التاريخي غائب من جدول الأولويات

"قصر البحر" الذي شيده البرتغاليون وفق طراز الفن المعماري الإيمانويلي خلال فترة احتلالهم لآسفي في القرن السادس عشر، كان مسكنا حصينا لحكام مستعمرة آسفي من القباطنة البرتغاليين المنحدرين من أسر برتغالية نبيلة، هو صلة وصل بين الماضي والحاضر، ومبعث فخر لمدينة آسفي ودليلا على عراقتها وأصالتها، وتحفة معمارية ناذرة تقف شامخة في قلب المدينة تصارع الدهر والرطوبة وأمواج البحر في غياب الحلول الناجعة لإنقاذه من التشققات والتصدعات و الانهيارات. وقد افتتح قصر البحر بصفة رسمية أمام الزوار من داخل وخارج المغرب سنة 1963، لكن تشققاته الكثيرة وتآكل قاعدته السفلية، جعل السلطات المحلية ووزارة الثقافة تقرر إغلاقه سنة 2010 خوفا من انهياره المفاجئ وحفاظا على سلامة زواره.

ولم يكن "قصر البحر" الأول ولن يكون الأخير في مسلسل تهميش التاريخ العمراني لمدينة آسفي. فالحكاية ترجع لسنوات مضت حينما بدأت المباني التاريخية تتساقط بفعل معاول الهدم والإهمال دون أن يتدخل أحد لمنعها، ففي غضون سنوات فقدت المدينة كثيراً من معالمها الرئيسية وملامحها. وإذا كانت المدن تفخر بمعالمها، وبما لديها من مآثر تاريخية تختزل ذاكرة من سكن ووطأ أرضها، فإننا بآسفي لم نجد ممن تعاقبوا على مجالسها ووزارة الثقافة، من أولى هذا الموضوع ما يستحق. فالتفكير في الحفاظ على الموروث التاريخي بآسفي كان دائما غائبا ومنسلا من جدول الأولويات، حتى طمست الكثير من المعالم الأثرية، ولم يعد لها أثر سوى ما تحتفظ به بطون بعض المصادر على قلتها، وما تحكيه الرواية الشعبية، ومنها ما هو قائم رغم التشويه. و المسؤولون على اختلاف مشاربهم بالمدينة وبوزارة الثقافة والسياحة والمجالس يتنصلون من مسؤولية الترميم والإصلاح بداعي التكاليف الباهظة لذلك، والنتيجة أن أغلب المواقع الأثرية التاريخية والسياحية بآسفي تشكو من التهميش الصارخ، وتعاني من أعمال الهدم المتواصلة نتيجة الإهمال لمواقعها التاريخية وغياب برامج الصيانة والترميم. وتحضرني هنا عبارة الكاتب الداغستاني رسول حمزتوف الذي قال " إن من يطلق مسدسه على الماضي فكأنه يطلق مدفعا على المستقبل". ويدل هذا على أن من يدمر ماضيه فإنه يدمر مستقبله، وبالتالي يصبح بلا ماض وبلا حاضر وبلا مستقبل.

هوامش وإحالات:

(1) ابراهيم كريدية، قصر البحر، ص 1 ، سلسلة تعرف على آثار مدينتك آسفي وجهتها، العدد 1 .

(2) Said chemsi, castello novo de safi dit : château de mer portugais, Marrakech 2002, P. 28

(3) ابراهيم كريدية، قصر البحر، ص 1 ، عن محمد بن أحمد العبدي الكانوني، مخطوط بيوتات آسفي.

(4) الكانوني، آسفي وما إليه، ص 81 .

(5) A. Antona, la région des Abda,Rabat 1931, P. 37

(6) Said chemsi, p. 30

(7) أحمد بوشرب، دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء آسفي وأزمور، ص 188 .

(8) المصطفى البوعناني، يحيى أوتعفوفت بين الطموح السياسي وأطماع البرتغال في إقليم آسفي، تاريخ إقليم آسفي، دفاتر دكالة عبدة، ص 113 .

(9) أحمد بوشرب، دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء آسفي وأزمور، ص 194

(10) نفسه ص 17 و 18 .

(11) Said chemsi, p. 31
(12) ibid
(13) ابراهيم كريدية، قصر البحر، ص 9 .
(14) بيدرو دياش، البرتغاليون في المغرب، ص168 ، وكذا Said chemsi, p. 74
(15) ابراهيم كريدية، قصر البحر، ص 9 و 11 .

ندوات علمية

جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1er
ugr
FUNDACION EUROARABE
المؤسسة الأوروبية العربية
المغرب
و
إسبانيا
تاريخ متقاسم وذاكرة مشتركة
ندوة دولية في غرناطة
19 و 20 يونيو 2018

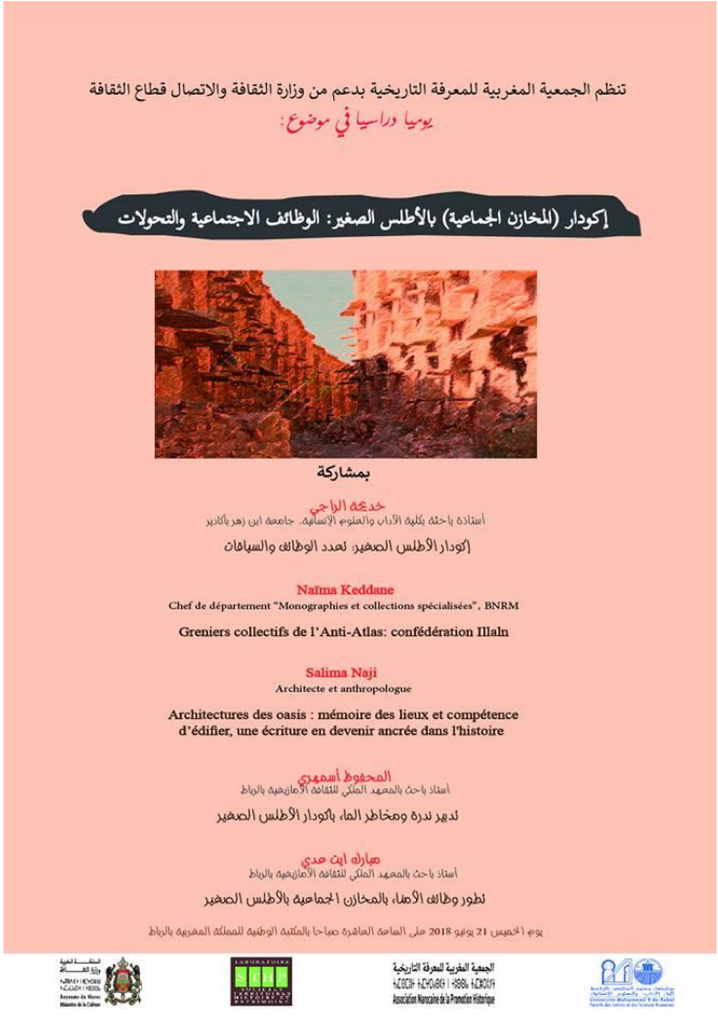
تنظم الجمعية المغربية للمعرفة التاريخية بدعم من وزارة الثقافة والاتصال قطاع الثقافة
يوميا دراسيا في موضوع:
إكودار (المخازن الجماعية) بالأطلس الصغير: الوظائف الاجتماعية والتحولات
بمشاركة
خديجة الراجي
أستاذة باحثة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة ابن زهر بأكادير
إكودار الأطلس الصغير: تعدد الوظائف والسياقات
Naïma Keddane
Chef de département "Monographies et collections spécialisées", BNRM
Greniers collectifs de l'Anti-Atlas: confédération Illaln
Salima Naji
Architecte et anthropologue
Architectures des oasis : mémoire des lieux et compétence d'édifier, une écriture en devenir ancrée dans l'histoire
المحفوظ أسمهري
أستاذ باحث بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالرباط
تدبير ندرة ومخاطر الماء بأكودار الأطلس الصغير
مبارك ابن حدي
أستاذ باحث بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالرباط
تطور وظائف الأفياء بالمخازن الجماعية بالأطلس الصغير
يوم الخميس 21 يونيو 2018 على الساعة العاشرة صباحا بالمكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط
الجمعية المغربية للمعرفة التاريخية

مجلة ليكسوس

ⵜⴰⵏⵣⵓⵍⵜ ⵏ ⵍⵉⴽⵙⵓⵙ

مجلة إلكترونية متخصصة في التاريخ والعلوم الإنسانية

الترقيم الدولي المعياري للمجلة: ISSN: 2605-6259

استقبال المساهمات العلمية عبر البريد الالكتروني التالي:

lixus.magazine@gmail.com

www.lixus-magazine.net

lixus.magazine@gmail.com